



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبية



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم إقتصادية و التسيير و علوم تجارية
شعبة علوم مالية و محاسبية، تخصص مالية المؤسسة

بغنوان :

تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية
دراسة حالة الجزائرية للمياه بورقلة
خلال الفترة: 2015-2022

من إعداد الطلبة: محمد مختار كاتب
هشام بلحاج

نوقشت و أجيّزت علناً بتاريخ : 19/06/2023
أمام اللجنة المكونة من :

رئيساً	(دكتوراه - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ/ لعروسي العربي
مشرفاً و مقررأ	(دكتوراه - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ/ حفصي رشيد
مناقشأ	(دكتوراه - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ/ دادن عبد الوهاب

السنة الجامعية: 2022/2023



جامعة قاصدي مرباح - ورقلة
كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة



مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
في ميدان : علوم إقتصادية و التسيير و علوم تجارية
شعبة علوم مالية و محاسبية، تخصص مالية المؤسسة

بغنوان :

تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية

دراسة حالة الجزائرية للمياه بورقلة

خلال الفترة: 2022-2015

من إعداد الطلبة: محمد مختار كاتب
هشام بلحاج

نوقشت و أجازت علناً بتاريخ : 19/06/2023
أمام اللجنة المكونة من :

رئيساً	(دكتوراه - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ/ لعروسي العربي
مشرفاً و مقررأ	(دكتوراه - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ/ حفصي رشيد
مناقشأ	(دكتوراه - جامعة قاصدي مرباح ورقلة)	أ/ دادن عبد الوهاب

السنة الجامعية: 2023/2022



إهداء

الحمد لله الذي وفقنا بإتمام هذا العمل المتواضع

إلى روح أبي رحمه الله و إلى أمي أطال الله في عمرها

إلى أخوتي كل باسمه

إلى من شجعني على مواصلة طلب العلم زوجتي رفيقة دربي

إلى أبنائي: دليلة – إيمان و عبد الغني

إلى الأساتذة باديس، شربي و الإخوة دادن و أخي رشيد حفصي

إلى الأصدقاء عادل ، عبد الهادي، طه و هشام و 02 ياسين

إلى كل أساتذتي..

إلى كل من وسعهم ذاكرتي و لم أذكرهم في مذكرتي...

أهدي هذا العمل المتواضع

مختار كاتب





إهداء

الحمد لله الذي وفقنا بإتمام هذا العمل المتواضع

الى روح أبي رحمه الله والي أمي أطال الله في عمرها

إلى أخوتي كل باسمه

إلى من شجعتني على مواصلة طلب العلم زوجتي رفيقة دربي

إلى أميراتي: سيدرا-ريهام-رينال

إلى الأساتذة هتهات ، عصام ، شربي و أخي رشيد حفصي

إلى الأصدقاء قحيز ، طه ، عبد المالك

إلى كل أساتذتي..

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي و لم أذكرهم في مذكرتي...

أهدي هذا العمل المتواضع

هشام بلحاج



شُكْرٌ وَعِرْفَانٌ

اعترافات بالفضل لأهله وعملا بقول الرسول- صلى الله عليه وسلم - (من صنع إليكم معروفا فكافنوه فإن لم تجدوا ما تكافنونه به فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه) صدق رسول الله.

شكر كبير وخاص ومميز للأستاذ المشرف " رشيد حفصي " الذي أعطانا من وقته وجهده ودعمنا بنصائحه وتوجيهاته لإخراج هذه المذكرة و متابعة خطوات تنظيمها وكتابتها كما لا ننسى الأخ والصديق أحمد قحيز على كل المجهودات التي بذلها معنا في سبيل انجاز هذا العمل.

أحلى الكلمات وأحلى الأحرف

أبحرت في بحر الكلام لأقتفي

فتحطمت خجلا جميع مجادفي

لكنما الأمواج أردت قاربي

لوجدتها فيكم أساتذتي لا تفي

لو اني أنشدت ألف قصيدة

إلى كل أساتذتنا بجامعة ورقلة من أناروا دربنا بالعلم ووجهوا طريقنا بملاحظاتهم

وكذا نوجه شكرنا وامتناننا لموظفي شركة الجزائرية للمياه-وحدة ورقلة و على رأسهم مخرمش أحمد و تومي إبراهيم و ياسين سبيوكر، و رزقة كاتب على استقبالهم ومساعدتهم لنا وحسن استضافتهم وتقبلهم لنا و تقديم جميع المعلومات اللازمة لإكمال هذه الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية، و إبراز أهميته في حياة المؤسسة، و تم إسقاط هذه الدراسة على الجزائرية للمياه بورقلة خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى غاية 2022 ، و ذلك بالإعتماد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و الملاحق التابعة لها، عملية التقييم تمت بإستخدام مؤشرات التوازن و النسب المالية، التقليدية و الحديثة.

و قد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسة محل الدراسة مؤشرات المالية سلبية ، و غير قادرة على تسديد ديونها، و هذا يؤكد الوضعية المالية الصعبة التي تعاني منها المؤسسة.

الكلمات المفتاحية : أداء المالي، تقييم الأداء، مردودية ، سيولة ، توازن المالي

Résumé :

Cette étude visé à évaluer la performance financière des entreprises économiques, ainsi que de mettre en évidence et l'importance de cette évaluation dans la vie de l'entreprise, une proche a été effectuée sur la société ADE unité de Ouargla, durant la période 2015–2022, l'étude a été basée sur les états financiers bilans, compte de résultat, et leurs annexes, les indicateurs et les ratios financiers sont utilisés pour l'opération d'évaluation.

Résultats de cette évaluation, précise que l'entreprise, est dans situation financière déficitaire, ainsi que l'entreprise ne peut pas payée leurs dettes, ce ci présente que l'entreprise est dans une situation financière critique.

Mots clés : performance financière, évaluation de performance, liquidité, rentabilité, indicateurs d'équilibre financier

Summary

This study aims to evaluate the financial performance of economic companies and highlight its importance in the life of the institution. The study was conducted on Algerian Water Company in ouargla during the period from 2015 to 2022 by relying on financial statements such as the financial budget, income statements and related appendices. The evaluation process was carried out using traditional and modern balance and financial ratios indicators.

The study found that the financial indicators of the studied institution are negative and unable to pay its debts, which confirms the difficult financial situation that the company is experiencing.

Keywords: financial performance, performance evaluation, profitability, liquidity, financial balance.

قائمة المحتويات

الصفحة	العنوان
III-IV	الإهداء
V	الشكر
VI	الملخص
VII	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
IX	قائمة المصطلحات
أ-ب ج	المقدمة
01	الفصل الأول: الادبيات النظرية والتطبيقية لتقييم الاداء المالي للشركات الاقتصادية
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي حول تقييم ومؤشرات الاداء المالي
03	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الاداء المالي للمؤسسة
13	المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الاداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
28	المبحث الثاني: الدراسات السابقة في الموضوع
28	المطلب الاول: دراسات باللغة العربية والاجنبية
33	المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بدرستنا
34	خلاصة الفصل
35	الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية للمياه-ورقلة
36	تمهيد
37	المبحث الاول: تقديم عام حول مؤسسة الجزائرية للمياه وهيكلها التنظيمي
37	المطلب الاول: تقديم عام لشركة
37	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة الجزائرية للمياه
39	المبحث الثاني: حساب النتائج وتحليلها مع التعليق عليها
39	المطلب الاول: عرض وتحليل الميزانية لمؤشرات الهيكل المالي
45	المطلب الثاني: تحليل باستخدام المؤشرات النسبية
59	خلاصة الفصل
60	الخاتمة
64	قائمة المراجع
66	الفهرس
71	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان
39	الجدول رقم 01 : الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول
39	الجدول رقم 02 : الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم
41	الجدول رقم 03 يوضح تغيرات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة
41	الجدول رقم 04 : يوضح تغيرات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة (من أسفل الميزانية)
42	الجدول رقم 05: يقارن تغيرات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة من أعلي و أسفل الميزانية
42	الجدول رقم 06: حساب الإحتياج في رأس المال العامل
43	الجدول رقم 07 الفرق بين خزينة الخصوم و الأصول إنطلاقاً من الميزانية المالية
44	الجدول رقم 08: يبين عرض مختصر لجدول حسابات النتائج و نسبة التغير عبر سنوات الدراسة
45	الجدول رقم 09: يبين بعض نسب المردودية
46	الجدول رقم 10 : معدل دوران الأصل الإقتصادي
47	الجدول رقم 11 : الهامش الصافي:
48	الجدول رقم 12: الهامش الإجمالي للإستغلال
49	الجدول رقم 13: النسب التمويل
50	الجدول رقم 14 : نسب السيولة
51	الجدول رقم 15 : مدة و معدل دوران المواد الأولية
52	الجدول رقم 16: مدة و معدل دوران الزبائن
52	الجدول رقم 17 : مدة و معدل دوران الموردين
53	الجدول رقم 18 : مقارنة بين المدد الخاصة بالتحصيل المستحقات من الزبائن و تسديد الموردين
54	الجدول رقم 19 : حساب تكلفة الأموال الخاصة (Ckp) لفترات الدراسة
55	الجدول رقم 20 : معدل العائد على المبيعات (ROI)
56	الجدول رقم 21 : القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)
56	الجدول رقم 22: القيمة السوقية المضافة (MVA)
57	الجدول رقم 23: مؤشر عائد التدفق النقدي من الاستثمار

قائمة الاشكال

الصفحة	العنوان
38	الهيكل التنظيمي للمؤسسة الجزائرية للمياه
39	تمثيل بياني لجانب الأصول من الميزانية
40	تمثيل بياني لجانب الخصوم من الميزانية
45	تمثيل بياني يقارن بين النتائج المحسوبة للمؤشرات المالية
46	تمثيل بياني يهدف لمقارنة إنتاج السنة مع الأعباء المالية

قائمة المصطلحات

BFR	Besoin en fonds de Roulement.
CFROI	Cash Flow Return On Investment.
CAF	Capacité d' Auto Financement
AE	Actif Economique.
EBE	Excédent Brut d'exploitation
ETE	Excédent de Trésorerie d'exploitation.
EVA	Economie value Added.
FF.	Frais Financières
FRN	Fond de Roulement.
FTE	Flux de Trésorerie d'Exploitation.
FRN	Fond de Roulement.
GW	Good will.
IBS	Impôt sur le Bénéfice des Sociétés.
MVA	Market value Added.
RE	Rentabilité Financier
REFIN	Résultat Financière
RExp	Résultat d'Exploitation
REXP	Resultat exceptionnelle
RF	Rentabilité Economique
ROA	Return On Assets
ROCE	Return on capital employed.
ROE	Return on equity.
TVA	Taxe sur la Valeur Ajoutée
VA	Valeur Ajouté
VB	Valeur substantielle Brut
VNC	Valeur Nette Comptable
VP	Valeur Patrimonial
WANCC	Weighted Average cost of Capital

مقدمة:

تحتل عملية تقييم الأداء بصفة عامة و تقييم الأداء المالي بصفة خاصة مكانة بارزة في عمل المؤسسة الاقتصادية، و تجدر الإشارة أن نظام تقييم الأداء المالي يتطلب توفر عوامل و أسباب و معلومات دقيقة لإنجاح هذه العملية و التي تعتبر الأساسية في إتخاذ أغلب القرارات المالية في المؤسسة، حيث تعتبر عملية التقييم للأداء المالية في المؤسسة عملية دائمة و مستمرة تكون على عاتق المسييرين خلال مختلف فترات النشاط للوصول للتقليل من شدة الإنحرافات عن تحقيق الأهداف المسطرة لنشاط المنشأة.

هذه العملية تعتبر من أقدم المشكلات التي عرفتها البئية الاقتصادية و تناولتها مختلف الدراسات عبر مختلف المدارس و بمختلف التوجهات الاقتصادية القديمة منها و الحديثة نظراً لأهميتها في حياة المنشأة، و مختلف التوازنات التي تسعى إليها إدارة المؤسسة لتحقيقها بهدف ضمان إستمراريتها، و يعتبر التوازن المالي أهمها كونه يؤثر في جل التوازنات التي تشكل عصب حياة المنشأة من جهة و تعقد و توسع أنشطة المؤسسة الاقتصادية من جهة أخرى في ظل تطور أنظمة السوق و أوجه المنافسة التي لم تعد تخص فقط السعر و التكلفة الأقل بل تعدت إلى مجالات و خدمات تحسينية و مرافقة دائمة تضمن الحياة على الحصة السوقية الكبيرة داخل محيط المؤسسة و خارجها البيئي و الجغرافي، على هذه التطورات أصبح إصدار أي قرار في المؤسسة و خاصة القرار المالي يشكل بدوره مشكل يجب أن يكون مضمون النتائج، واضح المعالم، قابل للتحقيق، قابل للقياس قبل الإلتزام به.

إستناداً للتعريف المقدمة من مختلف المفكرين في الشأن الاقتصادي و الإداري للمؤسسة فإن عملية تقييم تعتبر في نفسها مرحلة من مراحل عمل الإدارة فهو من خصائص عملية الرقابة حيث تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الإداري المستمر و تشمل مجموعة من الإجراءات التي يتخذها جهاز الإدارة للتأكد من أن النتائج تحققت على النحو المرسوم بأعلى درجة من الكفاءة.

و من خلال كل ماسبق و بهدف تناول موضوعنا المتمثل في تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية دراسة حالة الجزائرية للمياه بورقلة، الذي إقتصرت الدراسة فقط حول علمية التقييم للأداء المالي دون مختلف التقييمات الأخرى الواجب القيام بها موازات مع التقييم المالي في المؤسسة، إلى جانب التطرق فقط إلى مجموعة من المؤشرات التي نراها متطابقة و نشاط المؤسسة محل الدراسة كونه يوجد كم معتبر من المؤشرات و النسب المتناولة لهذا الجانب من التقييم يصعب تناولها كلها مقارنة مع الجانب الأكاديمية لدرجة الدراسة.

طرح الإشكالية: إلى أي مدى يمكن أن تساهم المؤشرات المالية في تقييم الوضعية المالية للشركة الجزائرية للمياه بورقلة خلال الفترة 2022-2015 ؟

طرح الإشكاليات الفرعية:

- ماهي العوامل المفسرة للأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية ؟
- ماهي أهمية المؤشرات المالية و كيفية مساهمتها في تقييم المؤسسة الاقتصادية ؟
- ما هو مستوى الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه بورقلة ؟

فرضيات الدراسة: من خلال الإشكالية الرئيسية و الإشكاليات الفرعية يمكن وضع الفرضيات التالية:

- تساهم المؤشرات المالية بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
- يمكن الإعتماد بشكل كبير على تقييم الأداء المالي للحكم على نجاعة كامل الأنشطة الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية.
- المعلومات التي توفرها القوائم المالية كافية للتعبير عن حالة المؤسسة و إكتشاف مواطن القوة و تعزيزها و إصلاح مواطن الضعف

مبررات اختيار الموضوع:

- أهمية هذا الموضوع بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية.
- توافقه و منهج الدراسة و التخصص في مالية المؤسسة.
- إثراء الزاد المعرفي بالتطبيق للمنهج الدراسي في واقع التسيير المالي للمؤسسات الاقتصادية.

مجال و حدود الدراسة:

ركز هذا البحث في دراسته على الجانب المالي للشركة الجزائرية للمياه بورقلة ، وذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة ، و قياس الأداء المالي بواسطتها بالإعتماد على الكشوف المالية المتمثلة في الميزانية جدول حسابات النتائج و جدول سيولة الخزينة خلال الفترة الممتدة من 2015- 2022

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف من أهمها مايلي :

- التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحركة فيها.
- محاولة معرفة عملية تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية.
- محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها
- تطبيق المؤشرات السابقة الذكر في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية "الجزائرية للمياه".

أهمية الدراسة:

للموضوع الذي سيتم معالجته أهمية بالغة لدى المسيرين وخاصة تلك الفئة التي تشتغل بالوظيفة المالية للمؤسسة، فهو يبين لهم أهم المعايير والمؤشرات التي يمكن استخدامها لتقييم الأنشطة المالية التي تمارسها المؤسسة والأهداف المنجزة خلال فترة من الزمن و يبين أيضا كيفية تطبيق هذه المؤشرات على أرضية الواقع للوصول إلى نتائج تشخص الوضعية الفعلية للمؤسسة، ومن ثمة تحديد نقاط القوة لتشجيعها، ونقاط الضعف لمعالجتها، مع تقديم إن أمكن بعض المساعدات لفائدة إدارة المؤسسة بهدف الزيادة من الكفاءة و الفاعلية الإقتصادية و المالية.

منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده ولالإجابة عن الإشكالية المطروحة اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية، إضافة لمنهج دراسة الحالة الذي يمكننا من تطبيق جانب من المعلومات الأخرى في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه بورقلة.

هيكل البحث:

لدراسة الموضوع دراسة وافية، تم تناوله في فصلين، تسبقهم في ذلك مقدمة وتليهم الخاتمة. يتناول الفصل الأول الأدبيات النظرية و التطبيقية لتقييم الأداء المالي وهذا في مبحثين الأول تم تناول الإطار المفاهيمي حول تقييم و مؤشرات الأداء المالي بصفة موجزة ، أما الثاني خصص للدراسات السابقة المتناولة للموضوع، في حين خصص الفصل الثاني للدراسة التطبيقية لتقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية الجزائرية للمياه بورقلة حيث قمنا بإسقاط الدراسة النظرية على الجانب التطبيقي وفي الأخير الخاتمة.

صعوبات الدراسة:

الصعوبة التي إحتص بها هذا البحث تتمثل في إختيار المؤشرات المالية التي تتناسب و نشاط المؤسسة لنظراً لكثرتها.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية لتقييم الأداء المالي للشركات الإقتصادية

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية

تمهيد:

يحتل تقييم الأداء المالي مكانة بالغة الأهمية في المؤسسة الاقتصادية حيث ركزت عليه الكثير من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، وذلك قصد الموازنة بين الموارد المالية التي تعتمد عليها المؤسسات الاقتصادية بالمقارنة و حجم الاحتياجات المالية الواجب توفيرها للتكفل بمختلف الأهداف و القرارات الواجب إعتماها خلال العمليات الإستثمارية للمؤسسة، و ضمان إستمرارية نشاطها في السوق مع مرافقة حدة المنافسة و الإستفادة منها.

ومن هذا المنطلق تصبح ضرورة الحصول وتحقيق العوائد القصوى و إستمرارية المؤسسة الاقتصادية ونموها وتطورها وذلك بغية الاستغلال الأمثل لتلك الموارد غاية في الأهمية، لما لها من تأثير مباشر وغير مباشر على كل جوانب الحياة للمؤسسة الاقتصادية. ولهذا فان تقييم الأداء المالي يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية حيث يوفر للإدارة معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق أهداف المؤسسة ، والتعرف على وضعيات الأداء المحققة من خلال أنشطتها الأساسية ، وبذلك يعتبر أساسياً لتحديد مسيرة المؤسسة الاقتصادية، نجاحها ومستقبلها. أصبح من واجبات المكلف بالوظيفة المالية في المؤسسة ليس فقط ضمان الموارد المالية للتمويل إنما سعيه الدائم لتحسين و تعزيز مكانة المؤسسة في كافة الاسواق المالية منها و الإنتاجية و الوصول إلى توافق العلاقات بين الملاك و المسيرين.

للتكفل بالجانب النظري لهذا الفصل تم التطرق في المبحث الأول إلى سرد بعض المفاهيم الأساسية لعملية تقييم الأداء، من خلال مختلف الدراسات و التعاريف المقدمة في هذا الإطار من طرف الباحثين الأكاديميين، قصد الوصول إلى تعريف عام يشمل كافة الجوانب الأساسية الخاصة بهذا الموضوع، و على أساسها يمكن التوصل كذلك إلى تعريف الأداء المالي و موقعه في الشركات الاقتصادية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي حول تقييم ومؤشرات الأداء المالي:

يسعى المديرون بصفة عامة و في الشركات الاقتصادية ، أو الصناعية بصفة خاصة ، إلى تشخيص عمل ، نشاط و واقع مؤسساتهم بهدف تحديد و تقييم الأهداف المسطرة ، و مقارنتها مع النتائج المتحصل عليها ، خلال فترات مختلفة لغرض تحديد الإنحرافات و معالجتها في الآجال المطلوبة ، وفق أساليب و طرق معينة حتى تتمكن من ضمان الإستمرارية، هذا ما يطلق عليه بصفة عامة تقييم الأداء.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة

أولاً: مفهوم الأداء

و بحسب الأصول التاريخية فإن معنى كلمة الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية (Performer) و التي تعني إعطاء كلية الشكل لشيء ما...¹، و تعني المنح و إعطاء، بعدها إشتقت اللغة الإنجليزية منها مصطلح Performance و التي أعطتها معناها الخاص بها و الذي تعني به إنجاز، تأدية أو إتمام شيء ما عمل نشاط، تنفيذ مهمة..² و حسب (قاموس المنهل د.سهيل إدريس الطبعة 19 الصادرة بتاريخ 1998 تم تعريفها (excellent résultat obtenue lors d'une épreuve)، و تعني أفضل نتيجة تم التوصل إليها من خلال الإختبار، و بصفة عامة يقصد بالأداء هو «عمل، نشاط قانوني وفق أهداف مسطرة مسبقاً و بالتالي فهو يعبر عن الكفاءة و الفاعلية التي تظهر أما تحقيق الأهداف المسطرة، مع تحفيض الموارد المستخدمة للوصول إلى تلك التقديرات خلال أزمنة سابقة مع مراعات الظروف التاريخية و الهيكلية (الكفاءة تعني المخرجات في العملية الإنتاجية / المدخلات من الوحدات أو المستلزمات)»³.

كما يعرف الأداء بأنه: «بأنه عبارة عن نظام متكامل يعمل على مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المختارة مما يقابلها من مؤشرات مستهدفة أو تلك التي تعكس نتائج الأداء خلال أزمنة سابق أو نتائج أداء في وحدات إقتصادية مماثلة مع مرعات الظروف التاريخية و الهيكلية»⁴.

و يعرفه (P.DRUKER) على أنه: «قدرة المؤسسة على الإستمرارية و البقاء محققة التوازن بين رضا المساهمين و العاملين، و يعني بمفهومه الشامل النتيجة المتحصل عليها في ميدان العمل، كالتائج التي يتم من خلالها تحقيق عمل معبر عنه بوحدات قياس معينة»⁵.

¹ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مجلة الإقتصاد و التنمية جامعة المدية العدد 2015، ص: 49.

² أولاد سالم نذير، محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر ، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022.

³ مجيد الكرخي، كتاب تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص: 98

⁴ زاهر صبحي بوشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية باستخدام المؤشرات المالية، أطروحة لنيل الماجستير في التجارة جامعة غزة ، 2011.

⁵ حفصي رشيد، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر-دراسة إحصائية خلال الفترة 1999-2009، مذكرّة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 2010-2011، ص: 102.

أما Miller et Bromily فقدما تعريفاً للأداء يتوافق مع الأهداف المسطرة للمنظمات ومؤسسات الأعمال حيث أنه: «يعتبر إنعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد المالية و البشرية و إستغلالها بكفاءة و فعالية حيث تعطي لها صورة تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها»⁶.

يختلف الغرض من الأداء باختلاف الجهة المستخدمة والغاية من إستخدامه بالرغم من وجود علاقة مصلحة تربط الأطراف المتعاقدة حيث يمكن أن يشمل الأرباح إذا تعلق الأمر بمالكي المؤسسة، أو يعني المردودية و القدرة على المنافسة عند مسيري المؤسسة.

كما تم تعريفه على أنه الحكم المتوصل إليه من خلال النتائج المالية المحققة من طرف المؤسسة و مقارنتها مع النتائج المتوقعة و التي من خلالها تم إعداد الخطط التشغيلية و الإستثمارية للمؤسسة بهدف بلوغ تلك الأهداف الإستراتيجية بشكل عام.

من خلال من التعاريف السابقة، نجد أنها قامت بتحديد مفهوم الأداء، في العلاقة بين الموارد و النتائج و الأهداف كما أن الأداء يستند إلى مفهوم القيمة، التكلفة و الإستراتيجية في المؤسسة، حيث تتمثل في الحكم يتبناه السوق، أما التكلفة نحصل عليها من الموارد المستهلكة، و الأهداف الإستراتيجية تتمثل في الرهانات التي إختارها المؤسسة للعمل على بلوغها⁷.

وتجدر الإشارة الى وجود أنواع مختلفة من الأداء والتي من خلالها يمكن معرفة الوضعية العامة للمؤسسة بحسب المعايير التي تحكمها نذكر منها:⁸

- حسب معيار الشمولية: الأداء الكلي و الأداء الجزئي لعناصر و أنظمة المؤسسة.
- حسب معيار الطبيعة: الأداء الإقتصادي، الإجتماعي، التكنولوجي، السياسي.
- حسب معيار الوظيفي: أداء الوظيفة المالية، الإنتاجية، البشرية، التموينية، البحث و التطوير، التسويقية، العلاقات العمومية، من ضمنها الأداء المالي الذي نريد تناوله في الجزء القادم.

ثانيا: مفهوم الأداء المالي

باعتباره أحد أنواع الأداء كذلك ليس من السهل تحديد تعريف دقيق للأداء المالي بشكل أدق نظراً لإخلاف وجهات النظر بين الباحثين، من التعاريف المقدم في هذا المجال نجد:

■ يعبر الأداء المالي عن: " المخرجات و الأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها لذا يعرف بأنه مفهوم يعكس كل من الأهداف و الوسائل اللازمة و المتوفرة لدى المؤسسة خلال فترة زمنية محددة ".

■ عرفه E.Scosp على أنه " الفرق بين القيمة المقدمة للسوق و مجموع القيم المستهلكة و المتمثلة في تكاليف مختلف الأنشطة " ⁹.

⁶ عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مجلة الإقتصاد و التنمية جامعة المديدة العدد 04، 2015، ص: 49

⁷ مجيد الكرخي، كتاب تقييم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الأردن، 2014، ص: 98

⁸ عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكر ماجستير علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002، ص: 18-22

⁹ E.Scosp، Dialogue atour de la performance en entreprise، édition HARMATTAN، paris، 1999، P18

- عرف السعيد فرحات على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في إستخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية"¹⁰.
- كما تم تعريفه بأنه: "قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها" بحيث يؤكد أن الأداء المالي سيبقي المجال المحدد لمدى نجاح المؤسسات و عدم تحقيق ذلك قد يعرض وجودها و إستمرارها للخطر.
- الأداء المالي الجيد يتيح للمؤسسة الموارد المالية اللازمة لإقتناص فرص الإستثمار المختلفة.
- كما تم تعريفه على أنه: "مدى قدرة المؤسسة الإقتصادية على الإستغلال الأمثل لمواردها المالية في الإستخدام القصير و طويل الأمد من أجل تشكيل الثروة".
- يرى (Marcel Laflamme) أن: "الأداء المالي يتجسد في قدرة المؤسسة على تحقيق التوازن المالي و توفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها و تحقيق معدل مردودية جيد و تكاليف منخفضة"¹¹.
- الأداء المالي حسب (Serge Evraert...) يعني: "تسليط الضوء و فحص المحاور التالية من خلال عملية التحاكي (العوامل المؤثرة في المردودية المالية - أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة - مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح - مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة"¹².
- يعرف أيضا: "بمدى تحقيق القدرة الإيرادية والقدرة الكسبية في المؤسسة، حيث أن الأولى تعني قدرة المؤسسة على توليد إيرادات سواء من أنشطتها الجارية أو الرأسمالية أو الاستثنائية، بينما تعني الثانية قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافحة عوامل الإنتاج وفقا للنظرية الحديثة"¹³.
- والبعض يعرف: "مدى تمتع وتحقيق المؤسسة لهامش أمان، يزيل عنها العسر المالي، ظاهرة الإفلاس أو بتعبير آخر مدى قدرة المؤسسة، على تصدي المخاطر والصعاب المالية"¹⁴.
- وأيضا يعرف: "الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية"¹⁵:
 - ✓ العوامل المؤثرة في المردودية المالية.
 - ✓ أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.
 - ✓ مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح.
 - ✓ مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة.

¹⁰ السعيد فرحات جمعة، كتاب الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، رياض، 2000، ص 38

¹¹ Marcel Laflamme, ePH.D, professeur retraité de faculté d'administration de l'université de sherbrooke, Qc, Docteur en relations industrielles M.B.A, comptable agréée

¹² Serge Evraert : professeur émérite université, de sciences de gition à Toulouse, peu et Bordeaux , président ALCEE33/ pro

¹³ عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة

الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، 2006، ص: 34-35

¹⁴ عبد الغني دادن ، المرجع فسه

¹⁵ عبد الغني دادن ، المرجع فسه

كما يعرف على أنه: "تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء قيمة Cr ation de la valeur ومواجهة المستقبل، من خلال الاعتماد على الميزانيات، جدول حسابات النتائج، والجداول الملحق، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة النشطة في الدراسة وعلى هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعينة المردودية الإقتصادية للمؤسسة ومعدل نمو الأرباح"¹⁶.

من خلال التعريف أعلاه يكون من الضروري الأخذ بالظرف الاقتصادي، وهو ما يشير إلى عنصرين في غاية أهمية ، يتمثل العنصر الأول في الميزانية الإقتصادية كقاعدة للبيانات المالية والحاسبية، على غرار الميزانيات الكلاسيكية التي **تكمل** الظرف الاقتصادي من التحليل مقارنة بالميزانية الإقتصادية التي تركز عليه بمثابة العنصر المحوري. أما العنصر الثاني الذي من خلال المصطلح "الظرف الاقتصادي" حيث يتمثل في الأخذ بعين الاعتبار متغيرات الاقتصاد الكلي وانعكاساتها على أداء المؤسسة إلى جانب متغيرات الاقتصاد الجزئي النابعة من قاعدة معطيات المؤسسة.

إن الأهتمام بالأداء المالي من المواضيع التي تحظى بإهتمام متزايد في العديد من المؤسسات الإقتصادية كونه يسعى إلى تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات الإقتصادية العامة و الخاصة، كونه يساهم في توجيه المؤسسات نحو المسار الأفضل و الصحيح، كما يساهم في إتخاذ القرارات العقلانية و المالية الرشيدة.

كما أن عملية تحديث طرق التسيير تهدف أساساً إلى التحكم في إختيار أفضل أدوات التسيير من أجل تحقيق أهداف المؤسسة الإقتصادية مثل تحقيق الربح، التوازن و البقاء، فإن إستمرارية أية مؤسسة مرهون بكفاءة أدائها بصفة عامة و أدائها المالي بصفة خاصة، والذي تطور مفهومه إذ أصبح من المستلزمات الضرورية للتغلب على التحديات المتزايدة التي تواجه المؤسسات، من خلال شدة المنافسة، حدة التضخم و التقدم التكنولوجي خاصة في مجال تكنولوجيا الإنتاج و المعلومات و أصبح بقاء المؤسسة يتوقف إلى حد كبير على كفاءة أداء الوظيفة المالية، بما يسمح بمواجهة تلك التحديات، و الكفاءة في أداء الوظيفة المالية تتوقف على إستخدام الأساليب العلمية و الرشادة في تسيير الموارد المالية اللازمة بصفة عقلانية في المدى القصير و الطويل.¹⁷

إن عدم تقييم الحالة المالية للمؤسسة بدقة، يمكن أن يؤدي إلى إفلاسها مستقبلاً و زوالها، تاريخ عملية التقييم كان عن طريق حساب المؤشرات المالية المعبرة للأداء المالي كمؤشرات السيولة، المديونية، النشاط، الربحية و غيرها من المؤشرات الأخرى كسبيل لكشف نقاط القوة و الضعف في الهيكل المالي، و الهياكل المحيطة به و ذلك بصفة دورية، إلا أنه و مع مرور الوقت أصبحت هذه المؤشرات لا تقيس بشكل فعال الأداء المالي للمؤسسات. أي لم تعد بإمكانها التنبؤ بالحالة المالية لها لستقبلاً ، الأمر الذي أصبح يشكل هاجس لدى المسيرين خاصة و أن هؤلاء مطالبون بضمان إستمرارية النشاط في الأسواق من جهة و إنماء تلك الحصصة بشكل دائم و لفترات أطول.

ثالثاً: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي

ترجع نشأة التحليل المالي تاريخياً إلى إتجاهين الأول مصري إذ أن التوسع في حجم التسهيلات الإئتمانية دعا المجلس التنفيذي لجمعية المصرفيين في نيويورك عام 1795 إلى إعداد توصية لأعضاء الجمعية تفيد أن على المقترض أن يقدم بيانات مكتوبة

¹⁶ عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الإقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه علوم إقتصادية، جامعة

الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص36

¹⁷ سلامة مصطفى، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية ناشرون وموزعون، الأردن، 2010.

حول الأصول (الموجودات) و الخصوم (المطلوبات و حق الملكية) عند طلب الحصول على تسهيلات مصرفية، و في سنة 1906 تمت التوصية بإستخدام هذه البيانات لأغراض التحليل الشامل لوضع المؤسسة المقترضة و بشكل يسمح بمعرفة نقاط القوة و الضعف في تلك البيانات. و في سنة 1907 تمت التوصية بإعتماد القياس الكمي بواسطة النسب للبيانات المقدمة من قبل المقترضين بهدف تحديد الجدارة الإئتمانية.

أما الإتجاه الثاني فقد أكدت أدبيات الإدارة المالية على أهمية التحليل المالي، و تعود فكرته كأداة إلى فترة الكساد الأعظم سنة 1929 و التي كانت نتائجه إفلاس العديد من المؤسسات نتيجة عدم ملائمتها الفنية الحقيقية لمواجهة الإلتزامات المترتبة عليها، كذلك أن الفشل و الإفلاس للعديد من المؤسسات أكدت الحاجة إلى ضرورة نشر القوائم المالية بهدف قراءة بياناتها و تحليلها للوقوف على المركز الإئتماني و المالي للمؤسسات، كذلك تطور تقنيات الإستثمار و التمويل في عقد الأربعينيات و الخمسينيات جعلت من التحليل المالي وسيلة فعالة لإتخاذ العديد من القرارات التي تخص المؤسسة أو الأطراف المستفيدة من التحليل المالي، فهذا بجانب النظرة الشمولية للتحليل المالي في ظل إستخدام الأساليب الكمية الحديثة أو تقنيات الحاسوب و بمستوى عالي من الكفاءة و الفعالية الأمر الذي أدى إلى حوسبة التحليل المالي لضمان السرعة و الدقة في تدفق التقارير المالية و المعلومات الخاصة بأداء المؤسسة بصفة عامة و الجانب المالي بصفة خاصة.¹⁸

من خلال ما سبق ذكره تم تقسيم مراحل التحليل المالي إلى فترات كل فترة تم التوجه لإستخدام أدوات التحليل تم إبتكارها نذكر منها:

- ✓ ما بعد الكساد 1929: المخاطر التي تم التكفل بها كانت تخص مخاطر الحقوق حيث تم الإعتماد في عملية التحليل المالي على الميزانية المحاسبية و المالية، إستخدمت النسب المالية للتحليل و المقارنة، إستخدام مؤشر رأس المال العامل الصافي.
- ✓ بداية السبعينيات: المخاطر التي تم التحوط منها خصت المخاطر الصناعية، تم الإعتماد على الميزانية الوظيفية، و مؤشر الإحتياج في رأس المال العامل.
- ✓ نهاية الثمانيات (التحليل ضمن إقتصاد السوق) حيث تم التوجه في التحليل إلى المردودية الإقتصادية، أثر الرافعة المالية، و أثر المقص و النقطة الميتة.
- ✓ بداية التسعينيات الشيء الذي ميز هذه المرحلة هو تحليل القيمة، كما إستخدمت كأداة في تكوين جداول تدفقات الخزينة، فائض الخزينة للإستغلال و فائض الخزينة المتاح.

بعد هذا السرد التاريخي لعملية التحليل المالي، و الذي تم ذكره لإعطاء فكرة عامة حول التوجهات التي تم إعتمادها من طرف المحللين الماليين، قصد تقييم الأداء المالي للشركات الإقتصادية و الذي يعني تقديم حكم، على إدارة الموارد الطبيعية، المادية و المالية المتاحة للمؤسسة، أي تعتبر عملية تقييم الأداء المالي هو تقييم للنتائج المحققة أو المنتظرة، على ضوء معايير محددة مسبقاً، حيث تكتسي هذه العملية أهمية بالغة بما تقدمه من خدمات معبر عنها، تخدم الأطراف ذات المصلحة و التي لها علاقة بالمؤسسة نذكر منها:

¹⁸ سعيدة بورديعة، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: دروس التسيير المالي إدارة مالية-تحليل مالي، جامعة قلمة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية و التسيير، 2014-2015، ص: 23

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من خلال قياس و مقارنة النتائج، مما يسمح بالحكم على الفاعلية.
 - تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما يسمح بالحكم على الكفاءة.
- حيث أن الفعالية هي تحقيق أهداف المؤسسة وفقاً للموارد المتاحة، أما الكفاءة فهي تقوم على الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بغرض الوصول إلى الأهداف المسطرة، فإن عملية تقييم الأداء المالي يعتبر أداة رئيسية في عملية الرقابة الداخلية و الخارجية للمؤسسة، فهو يظهر عن طريق تصحيح و تعديل الإستراتيجية و الخطط و ترشيد إستخدام الموارد المتاحة، الشيء المساعد على الإستمرارية.
- كما يمكن تعريف تقييم الأداء، على أنه عملية تحليل إنتقادي شامل للخطط و الأهداف بالمقارنة مع إستخدام الموارد المالية و البشرية و المادية بصفة متزنة و عادلة تضمن تحقيق الأهداف و الخطط المرسومة سلفاً مع تقويم الإنحرافات الناشئة خلال العملية التطبيقية الميدانية، بهدف الإقتراب من الأمثلية المطلوبة في كل عملية أو نشاط في حياة المؤسسة.
- تباينت نسبياً رؤى الباحثين حول تحديد مفهوم تقييم الأداء المالي، نظراً لتباين وجهات النظر حول تحديد الوظيفة المالية من أساسها، فبعض التعاريف أسندت الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة الإستراتيجيات الخطط، الأهداف، السياسات المالية و أيضاً مواجهة المصاعب و العقبات المالية... إلخ و الواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد و توضيح و الكشف عن طبيعة الوظيفة المالية الأمر الذي يجعلها غامضة و عاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، سببه بالدرجة الأولى يرجع إلى تباين و جهات نظر المهتمين منهم من يجعلها محصورة فقط بالوظيفة النقدية (الوحدات النقدية)، و هناك من يجعلها أساساً للقرارات الإستراتيجية الفعالة و التي تهدف إلى تحقيق قيمة مضافة للمؤسسة خلال مختلف الأنشطة المستغلة في حياة الشركة.

رابعاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي

إن أول مرحلة في عملية التقييم هي مرحلة جمع المعلومات، فجمع المعلومات هي نقطة الانطلاق، فيشترط للمعلومات أن تكون بالجوودة وفي الوقت المناسب، تقسيم مصادر المعلومات يختلف حسب كل باحث، فمنهم من يقسمها إلى مصادر داخلية وخارجية ويقسمها باحث آخر إلى المعلومات العامة، المعلومات القطاعية، المعلومات الخاصة بالمؤسسة... إلخ.

1 - المصادر الخارجية

- تتحصل المؤسسة على هذا النوع من المعلومات من محيطها الخارجي، وهذه المعلومات يمكن تصنيفها إلى نوعين من المعلومات.
1. المعلومات العامة: تتعلق هذه المعلومات بالظرف الاقتصادي حيث تبين الوضعية العامة للاقتصاد في فترة معينة وسبب هذا النوع من المعلومات هو تأثير نتائجها بطبيعة الحالة الاقتصادية للمحيط كالتضخم والتدهور، حيث تساعد هذه المعلومات على تفسير نتائجها والوقوف على حقيقتها.
 2. المعلومات القطاعية: فهذا النوع من المعلومات عموماً تتحصل عليه المؤسسة من إحدى الأطراف التالية: النقابات المهنية، النشرات الاقتصادية المجالات المتخصصة، بعض المواقع على الانترنت... إلخ. لكن هذا النوع من المعلومات يظل غائباً في معظم الدول النامية، وبالتالي القيام بدراسة اقتصادية أو مالية وافية تعد عملية صعبة جداً.

2 - المصادر الداخلية

1-الميزانية:

هي تصوير الوضع المالي أو الحالة المالية للمؤسسة وذلك في لحظة زمنية معينة، وهي جدول يظهر في جانبه الأيمن مجموعة الأصول وجانبه الأيسر الخصوم التي تمتلكها المؤسسة بحيث تحافظ على تساوي الطرفين و تصنف العناصر المكونة لها على أساس مبدأ السيولة - الإستحقاق.

أ.الميزانية المحاسبية:

حسب المادة 33 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26/05/2008 المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25/11/2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول و عناصر الخصوم، حيث يبرز عرض الأصول و الخصوم داخل الميزانية الفصل بين العناصر الجارية و العناصر غير الجارية، يحدد محتوى و نموذج و عرض الميزانية القرار المؤرخ في 26/07/2008 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة و محتوى الكشف المالية و عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، تم تعريف الميزانية على أنها الكشف الإجمالي للأصول و الخصوم (الخارجية = الديون) و رؤوس الأموال الخاصة للكيان عند تاريخ إقفال الحسابات، وفق نماذج قاعدية يجب تكييفها مع كل كيان قصد توفير معلومات مالية تستجيب لمقتضيات التنظيم .

ب.الميزانية الوظيفية:

و التي تعتبر شكل من أشكال الميزانية، حيث ترتب الأقسام فيها يكون على أساس الوظيفية التي تتعلق بكل قسم (الأصول تسمى فيها بالإستخدامات أما الخصوم تدعى بالموارد) تحسب الإستخدامات بالقيم الإجمالية أي دون طرح المؤنات و الإهلاكات، مع النظر إلى المؤنات و الإهلاكات ، على أنها موارد متوسطة و طويلة الأجل، الهدف من هذه الميزانية، تحليل التوازنات المالية للمؤسسة، و ذلك إستناداً إلى قاعدة التوازن المالي الأدنى، و القائم على التوفيق بين مدة الإستخدام و مدة إستحقاق الدين، كما تعرف أيضاً على أنها ترتيب لعناصر الميزانية، بطريقة توضح الوضعية المالية للمؤسسة، من خلال إظهار توازنها أو إختلالها المالي، و ذلك حسب مختلف الدورات (الإستغلال، الإستثمار و التمويل) التي تتميز بها حياة المؤسسة.

إن هيكل الميزانية الوظيفية غير محدد قانوناً و لكن تطبيقات التحليل المالي هي التي تحدد عمق و شكل الميزانية الوظيفية و التي تهدف إلى تحليل نشاط المؤسسة تبعاً لمختلف مراحل و أطوار العمليات فيها من جهة، ومن جهة أخرى تهدف لتسهيل فهم عملية التسيير داخل المؤسسة و هو ما يساعد على تتبع السياسة المالية المنتهجة.¹⁹

تجزء الميزانية الوظيفية إلى أربعة أجزاء أو مستويات، إثنان منها مرتبطة بالآجال الطويلة أكثر من سنة و الأخرى بالآجال القصيرة تخص دورة الإستغلال

¹⁹ تبرة زغد، مطبوعة: محاضرات وتطبيقات في مقياس التسيير المالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية علوم التسيير والعلوم التجارية والعلوم المالية، قسم المالية، ورقلة، الجزائر، 2021، ص:

2- جدول حسابات النتائج:

ولقد عرف النظام المحاسبي المالي جدول حسابات النتائج بأنه بيان ملخص للأعباء والمنتجات المنجزة من الكيان خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة. حيث يمثل المخرج رقم 02 لنظام المعلومات المحاسبية التي يتوجب على المؤسسة الإقتصادية إعدادها حسب المادة 25 من القانون 07-11 النظام المحاسبي المالي، و من خلاله يمكن ترتيب الأعباء و النواتج حسب طبيعتها أو حسب وظيفتها في القائمة، كما تحتوي عى أرصدة السنة السابقة و معطيات السنة المالية الحالية و هذا ما يسمح للمؤسسة بتقييم أداؤها.

3- جدول تدفقات الخزينة:

حسب الفقرة 1.240 من القرار المؤرخ في 2008/07/26 الهدف من جدول سيولة الخزينة هو إعطاء مستعملي الكشف المالية أساساً لتقييم مدى قدرة الكيان على توليد الأموال و نظائرها، و كذلك المعلومات بشأن إستخدام هذه السيولة المالية، حيث يعتبر جدول تدفقات الخزينة لوحة قيادة، أمام الإدارة المالية، بحيث تتخذ على ضوءها القرارات الهامة و الإستراتيجية، كتغير النشاط، توسيعه أو الإنسحاب منه. كما تقدم هذه التدفقات إما بالطريقة المباشرة، و ذلك بتقديم الفصول الرئيسية لدخول و خروج الأموال الإجمالية، (الزبائن، الموردون، الضرائب... إلخ) قصد إبراز تدفق مالي صافي، أي تقريره من النتيجة قبل الضريبة، و إما بالطريقة غير المباشرة، و التي تتمثل في تصحيح النتيجة الصافية للسنة المالية مع الأخذ بالحسبان:

- أثار المعاملات دون التأثير في الخزينة (إهلاكات، تغيرات الزبائن، المخزونات، تغيرات الموردين...).
- التفاوتات أو التسويات (ضرائب مؤجلة).

- التدفقات المالية المرتبطة بأنشطة الإستثمار أو التمويل (قيمة التنازل الزائدة أو الناقصة) و هذه التدفقات تقدم كلا على حدى.

كذلك يضم الجدول السيولات، التي تشمل الأموال في الصندوق و الودائع عند الإطلاع (بما في ذلك المكشوفات المصرفية القابلة للتسديد بناءً على الطلب و غير ذلك من تسهيلات الصندوق) و شبه السيولات المحتجزة، قصد الوفاء بالإلتزامات ذات الأجل القصير، (التوضيفات المالية ذات الأجل القصير و البالغة السيول) سهلة التحويل إلى سيولات و الخاضعة لخطر هين بتغيير قيمتها. كما يمكن تقديم التدفقات المالية الآتية على أنها مبلغ صاف و الخاص بالسيولات أو شبه السيولات المحتازة لحساب الزبائن و العناصر سريعة و تيرة الدوران، المبالغ المرتفعة و الإستحقاقات القصيرة..

4- جدول تغير الأموال الخاصة:

حسب الفقرة 1.250 من القرار المؤرخ في 2008/07/26، يشكل جدول تغير الأموال الخاصة تحليلاً للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة للكيان خلال السنة المالية، المعلومات الدنيا المطلوب تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المرتبطة:

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية و تصحيحات الأخطاء المسجلة تأثيرها مباشرة كرؤوس أموال.
- المنتجات و الأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح أخطاء هامة.
- علميات ارسمة (الإرتفاع، الإنخفاض، التسديد...).
- توزيع النتيجة و التخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

5-ملاحق الكشف المالية: حسب الفقرة 1.260 من القرار المؤرخ في 2008/07/26 يشتمل ملحق الكشف المالية على:

- المعلومات تخص النقاط الآتية متى كانت هذه المعلومات تكتسي طابعاً هاماً أو كانت مفيدة لفهم العمليات الواردة في الكشف المالية.
- كما يحتوي على القواعد و الطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة و إعداد الكشف المالية (المطبقة للمعايير موضحة و كل مخالفة لها مفسرة و مبررة).
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية و حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص الكيانات المشاركة و المؤسسات المشتركة و الفروع أو الشركة الأم و كذلك المعاملات التي تتم عند الإقتضاء مع هذه الكيانات أو مسيرتها (طبيعة العلاقة، نمط المعاملة، حجم و مبلغ المعاملات، سياسة تحديد الأسعار التي تخص هذه المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وافية.

حسب الفقرة 2.260 تكون الملاحظات الملحقة بالكشف المالية موضوع تقديم منظم و كل فصل أو باب من أبواب الميزانية، حساب النتائج و جدول سيولة الخزينة و جدول تغير الأموال الخاصة يحيل إلى الإعلام المناسب له في الملاحظات الملحقة.

حسب الفقرة 3.260 إذا طرأت حوادث عقب تاريخ إقفال السنة المالية و لم تؤثر في وضع الأصل أو الخصم بالنسبة إلى الفترة السابقة للإقفال فلا ضرورة لإجراء أي تصحيح (تقويم) غير أن هذه الحوادث تكون موضوع إعلام بها في الملحق إذا كانت ذات أهمية بحيث يمكن أن يؤثر إغفالها في القرارات التي يتخذها مستعملو الكشف المالية و حينئذ فإن الإعلام يبين ما يأتي:

- طبيعة الحادث.

- تقدير التأثير المالي أو الأسباب التي تجعل التأثير المالي لا يمكن تقديره.

حسب الفقرة 4.260 تقدم الكيانات التي تستعين بالإدخار العمومي الذي يوفر المعلومات الخصوصية الضرورية لمستعملي الكشف المالية من أجل:

- فهم النجاعة الماضية.
 - تقديم الأخطار و مردودية الكيان.
- و في هذا الإطار تقدم على الخصوص إستناداً إلى كشفها المالية المدجة معلومات تخص مختلف أنماط المنتوجات و الخدمات التابعة لنشاطها و كذا مختلف أنماط المنتوجات و الخدمات التابعة لنشاطها و مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها.

حسب الفقرة 5.260 يتعين على الكيانات الملزمة بنشر كشف مالية بسيطة أن تحترم في إعداد هذه الكشف. نفس طريقة التقديم في شكل مختصر عند الإقتضاء. و نفس المضمون و نفس الطرق المحاسبية المقررة للكشف المالية لآخر السنة المالية.

خامسا: خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية:

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط و الرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد وإختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات و الفروقات و بواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي و مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

يبرز هنا دور المؤسسة في المجتمع حول الاستخدام الأمثل للسيولة لتحقيق فوائض إيجابية من الأرباح في سبيل تشكيل الثروة ومن ثم تعظيم القيمة السوقية حسب النظرية الحديثة للمالية العامة، والتي بدورها تعمل على تعظيم عائد حملة الأسهم إن كانت المؤسسة مدرجة في الأسواق المالية بطبيعة الحال، ولا يتأتى ذلك إلا من خلال تحقيق أقصى الإيرادات مقابل أقل مخاطر ممكنة و سعيا وراء تحقيق أقصى الإيرادات بأقل مخاطرة، تعتمد المؤسسة إلى إحداث نوع من التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في تسيير الأصول والخصوم، طالما أنه يعتبر كل من التمويل والربحية متغيران متناقضتان من حيث الهدف ومرتبطين من حيث التأثير. فمن جانب تسعى المؤسسة إلى تغطية احتياجات دورة الاستغلال، ومن جهة آخر تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح، لذا نجد أن التمويل يعتبر أحد القيود الجد هامة أمام تنفيذ القرارات المالية. ولكن يجب مراعاة الجوانب التي تمكن من الحكم على كفاءة الأداء و المتمثلة في قدرة التمويل، نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان، التوظيف الكفؤ للأموال و معدل المردودية المحقق أو المراد تحقيقه. كما يشترط خلال عملية التقييم بلوغ مستوى معتبر الذي توفره سلامة وفعالية النظام المعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية والتقارير ذات الصلة بالموضوع.²⁰

كما تجدر الإشارة إلى أن تقييم الأداء المالي يتم عبر نتائج فعلية كما يمكن الوصول إليه عبر نتائج معيارية فمن خلال النتائج الفعلية المحققة من خلال نشاط المؤسسة بإستخدام كافة الموارد المتاحة البشرية و المالية لأجل التعرف على الإختلالات التي حدثت و قياس درجة و مستوى الأداء في توظيف تلك الموارد في العملية الإنتاجية و يتم ذلك من خلال تحليل المؤشرات المالية المحققة خلال تلك السنة و مقارنتها مع تلك المحققة خلال فترات سابقة هذه المقارنة تسمح بالتزود بالعلوم الضرورية لتقويم النتائج.

أما فيما يخص تقييم الأداء عن طريق المؤشرات المعيارية يكون من خلال مقارنة النتائج الفعلية المحققة خلال السنة مع تلك النتائج المعيارية المتوصل إليها بإستخدام مؤشرات التنبؤ الإحصائية و التي تستخدم لتقييم الأنشطة و رسم الخ.

²⁰ عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة

الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006، ص: 41

المطلب الثاني: مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية

تعد المؤشرات مفاتيح استدلال للمحلل المالي والمقيم على حد سواء والتنقيب عن الوضع المبهم والغامض والظروف الكامنة، قصد التوصل إلى تفسير سليم يسمح بترشيد المهتمين من خلال المنهج الاستنباطي أو المنهج الاستقرائي إلى مجالات تحتاج المزيد من البحث والاستقصاء. ويمكن معاينة المؤشرات، الكشف عن العلاقات إلى جانب أسس المقارنة التي تبين الظروف والاتجاهات التي لا يتم رصدها من فحص المكونات الفردية لمؤشر، ولأن مثل أدوات التحليل الأخرى ذات توجهه مستقبلي، تستدعي أن يتمتع المهتم بكفاءة تمكنه من معاينة العلاقات والنسب لمعرفة ما إذا كانت تتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل، وبالتالي فإن جدوى المؤشرات المالية يعتمد في تفسيرها على حدس ومهارة المقيم. كما أن المؤشرات تستخدم في عدة أغراض منها:

- معاينة الاتجاه بين الفترات المالية لنفس المؤسسة.
- مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى العاملة في نفس القطاع.
- لمقارنة مؤشرات المؤسسة ببعض المؤشرات المعيارية المحددة مسبقاً.
- لمقارنة البيانات الحالية مع التنبؤات المستقبلية.

و يعاب على المؤشرات الساكنة أنها مقياس للأداء خلال مدة زمنية ماضية، في حين أن مشروعات الأعمال تعمل داخل اقتصاديات الحركة، فإن هذه الأخيرة تكون عاجزة وقاصرة في رسم المستقبل.

أولاً: مؤشرات التوازن المالي.

يعتبر التوازن المالي الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لبلوغه لأنه يمس باستقرارها المالي، و يتمثل التوازن المالي في لحظة معينة التوازن بين رأس المال الثابت و الأموال الدائمة، و يتطلب التوازن المالي إبقاء الموارد المستخدمة في تمويل الأصول لمدة لا تقل عن مدة بقاء الاستثمارات لتفادي الاضطرابات التي قد تحدث في عناصر الميزانية لأقل من سنة.

I- التوازن الدائم رأس مال العامل FRng

1. تعريفه: يندرج هذا المؤشر ضمن التحليل المالي الساكن، حيث يعد من أهم الأدوات المستعملة في تحليل المؤشرات الدالة على التوازن المالي للمؤسسة، و يطلق عليه هامش أمان المؤسسة و يظهر مقدار ما تحتاط به المؤسسة للظروف الطارئة التي قد تواجهها و التي تكون قد هيأت لذلك أموالاً دائمة لتغطيتها، و يمثل رأس المال العامل حصة الموارد الدائمة التي لم يتم إمتصاصها عن طريق تمويل الأصول غير الجارية و الذي يكون جاهزاً لتمويل الإحتياجات المرتبطة أو المتعلقة بدورة الإستغلال و يمكن حسابه بطريقتين إنطلاقاً من الميزانية المحاسبية.

2. كيفية حسابه:

من أعلى الميزانية: الموارد الدائمة (الأموال الدائمة) - أصول الثابتة.
من أسفل الميزانية: الأصول جارية (المتداولة) - الخصوم جارية (الديون قصيرة الأجل).

II- التوازن المتوسط إحتياج رأس مال العامل BFR.

1. تعريفه:

يندرج هذا المؤشر ضمن التحليل المالي الوظيفي و ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الإجتماعية و الجبائية، يتولد الإحتياج المالي للإستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين و مخزونات، و بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز، وهو ما يصطلح عليه بالإحتياج في رأس المال العامل، و يمكن تجزئته إلى 03 تبعاً لعلاقة عناصره المباشرة بالنشاط.

2. كيفية حسابه:

- الإحتياج في رأس المال العامل (BFRex) = إستخدامات الدورة التشغيلية (Eex) - موارد الدورة التشغيلية (Rex)
- Eex = المخزونات الإجمالية + حقوق العملاء و ملحقاتها، Rex = موردين و ملحقاتها
- الإحتياج في رأس المال العامل خارج العمليات التشغيلية (BFRhex) = إستخدامات خارج الدورة التشغيلية (Ehex) - موارد خارج الدورة التشغيلية (Rhex) خاص بالعمليات الإستثنائية Ehex = حقوق أخرى Rhex = موارد أخرى
- الإحتياج في رأس المال العامل الإجمالي (BFRg) = الإحتياج في رأس المال العامل للعمليات التشغيلية (BFRex) + الإحتياج في رأس المال العامل خارج العمليات التشغيلية (BFRhex)

III- الإحتياج في رأس المال العامل المعياري

1- تعريفه:

يختلف الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال من مؤسسة إلى أخرى بإختلاف طبيعة النشاط و حجم مستوى النشاط (رقم الأعمال) و كذلك طول و قصر دورة الإستغلال، و نظراً لصعوبة حساب قيم كل عناصر (BFRex) لذلك تم اللجوء إلى حساب متوسط تلك العناصر المكونة لدورة الإستغلال كنسبة من رقم الأعمال CAht / (BFRex) و هو ما يطلق عليه بالإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال المعياري

2- كيفية حسابه:

بتحديد الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال المعياري (أيام/رقم الأعمال) يمكن التنبؤ بالإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال المستقبلي من خلال العلاقة التالية:

$$\text{BFRex المستقبلي} = \text{BFRex المحسوب} * \frac{\text{رقم الأعمال المستقبلي}}{360}$$

يسمح حساب الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال ببيوم من رقم الأعمال بإمكانية تقليص مستوى BFRex من خلال ما يلي تخفيض أزمدة (معدلات) دوران عناصر دورة الإستغلال و تخفيض من مستوى رقم الأعمال.

و بهذا الأسلوب يتم الأخذ بعين الإعتبار كل من درجات السيولة و درجة الإستحقاق لمختلف العناصر المكونة ل: BFRex و تتميز هذه الطريقة بكونها أكثر موضوعية وواقعية في ظل تحقق من الإستقرار و الإنتظام في دورات الإستغلال و عدم لجوء المؤسسة إلى أعمال المضاربة في نشاطها الإستغلالي.

IV- الخزينة الصافية Tng

يمكن النظر للخزينة بمفاهيم متعددة منها المفهوم التقليدي، النقدي، التفاضلي و المفهوم الديناميكي:

1. المفاهيم المختلفة للخزينة

أولاً المفهوم التقليدي للخزينة: ينظر للخزينة حسب هذا المفهوم على أنها الفرق في لحظة معينة بين المصادر الموضوعة لتمويل نشاط المؤسسة و الإحتياجات الناتجة عن هذا النشاط.²¹

ثانياً المفهوم النقدي للخزينة: الخزينة هي مخزون نقدي يتوقف مستواه على مميزات هيكلية إستخدامات و موارد المؤسسة، هذا الهيكل يمكن تعريفه إستناداً إلى درجة التقارب النقدي الخاص بمختلف أقسام إستخدامات و موارد المؤسسة.²²

ثالثاً المفهوم التفاضلي للخزينة: تعبر خزينة المؤسسة عن رصيد لمجموع الموارد و مجموع الإحتياجات فهي تعرف بأنها الفرق بين رأس المال العامل و إحتياجات رأس المال العامل. حيث تظهر الخزينة كنقطة وصل بين الأجل الطويل الممثل مالياً برأس المال العامل و الأجل القصير الممثل مالياً بإحتياجات رأس المال العامل.²³

رابعاً المفهوم الديناميكي للخزينة: و هو مقياس لحظي ناتج عن الفرق بين التدفقات الداخلة و الخارجة المرتبطة أساساً بالنشاط الإقتصادي للمؤسسة.²⁴

2. حساب الخزينة و وضعيتها: يتم حساب الخزينة إنطلاقاً من الميزانية المالية، في حين يتم حسابها من وجهة نظر التدفقات من خلال الفرق بين التدفقات الداخلة و الخارجة ومن خلال مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الإستغلال، و تشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه مباشرة من المبالغ سائلة و تحسب بالعلاقتين التاليتين:

- الخزينة الإجمالية الصافية Tng = إستخدامات الخزينة (البنك، الصندوق و الحساب الجاري البريدي) - موارد الخزينة فتتمثل في الإعتمادات البنكية الجارية.

الخزينة الإجمالية الصافية Tng = رأس المال العامل - إحتياج رأس المال العامل = القيم الجاهزة - السلفات المصرفية

²¹ أباديس بوحلوة، كتاب الإمتلية في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن طبعة 2013، ص: 35

²² المرجع السابق، ص: 27

²³ المرجع السابق، ص: 28

²⁴ المرجع السابق، ص: 28

ثانياً: التحليل باستخدام النسب والمؤشرات المالية

يعتبر التحليل باستخدام النسب المالية من أقدم الأنواع التقليدية شيوعاً في تحليل القوائم المالية، ومن الضروري القول أن النسب المالية التي تستخدم ليست هي الغاية في التحليل المالي وإنما هي في الواقع نتائج تصورات تعطي الإجابة لكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي و المركز النقدي و الأداء و تقييم قرارات الإستثمار و قرارات التمويل، لا يفهم مدلولها أو كيفية الحكم على الأداء إلا بمقارنتها ببعض المعايير القياسية و من خلال المقارنة بين نتيجة النسبة و قيمة المعيار المستخدم يمكن الحكم على الأداء. و تعرف النسب المالية على أنها «علاقة بين رقمين، و ناتج هذه المقارنة يتم إستخدامه لتقييم موقف معين»²⁵، أو تعرف على أنها: «تعبير رياضي عن علاقة منطقية بين بندين أو أكثر من البنود القوائم المالية المعدة عن فترة معينة و تأخذ شكل عادي أو عشري أو نسبة مئوية»²⁶ و النسب المالية أيضاً عبارة عن: «معدل أو مؤشر يكشف عن نقاط القوة و الضعف في الشركة»²⁷ و لا تكون هذه النسب ذات مدلولية في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب ذاتها على مدار عدة سنوات سابقة، للتعرف على التطور في هذه النسب و إتجاهات هذا التطور، أو مقارنة هذه النسب بالنسب المرجعية (المعيارية) لتحديد درجة الإنحراف أو المقارنة بالنسبة لنفس المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع

I التحليل باستخدام النسب المالية التقليدية (Financial Ratios)

و عموماً تقسم النسب المالية حسب مصدر معلوماتها إلى ثلاثة مجاميع رئيسية هي:²⁸

1. النسب المالية الخاصة بتحليل حسابات النتائج.
2. النسب المالية الخاصة بتحليل المركز المالي.
3. النسب المالية المشتركة.

و تشمل كل مجموعة من النسب في طياتها نسب أخرى لكل منها غرض محدد، و نتيجة لوجود كم هائل من النسب المالية، تم اللجوء إلى تقسيم هذه النسب تبعاً للمظاهر التي تتخذ في نشاط المؤسسة أي النسب التي تعبر عن بعد محدد من أبعاد المؤسسة (الربحية، السيولة، التمويل.... إلخ)، و بالتالي تم تقسيم هذه النسب تبعاً لذلك إلى (نسب السيولة، نسب النشاط، نسب التشغيل، نسب المديونية، نسب الربحية) و سيتم التطرق إلى كل نسبة بشيء من التفصيل كما يلي:

1- نسب السيولة:

يقصد بنسب السيولة مجموعة النسب المالية التي تتمكن من خلالها المؤسسة قياس قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية الجارية، عند إستحقاقها بما تمتلكه من أموال جاهزة و أصول أخرى يمكن تحويلها بسرعة إلى نقدية دون أن يؤدي تحويل تلك الأصول إلى خسائر تؤثر سلباً على المركز المالي للشركة، و يقصد كذلك بها قدرة الأصول المتداولة على التحول إلى نقدية سائلة تكفي للوفاء بالتزامات المتداولة (ديون قصيرة الأجل) مواعيد إستحقاقها و دون تأخير، و تهدف هذه النسب إلى تقييم القدرة المالية للمؤسسة في الأجل القصير و هي تختلف باختلاف الأطراف المستفيدة منها و يقع ضمن هذه النسب ما يلي:

²⁵ عبد الغفار حنفي، أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر، 2014، ص: 75

²⁶ حسن الشيخ محمد، دور النسب المالية في تقييم أداء مشروع إقتصادي، مقال مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، اللاذقية، سوريا، العدد 2، 2007، ص: 4

²⁷ رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص: 39

²⁸ وليد ناجي الجليلي، التحليل المالي، الدغمارك: الأكاديمية العربية في الدغمارك، الدغمارك، 2007، ص: 120

1.1 نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول

تعتبر هذه النسبة من أقدم النسب و أوسعها إنتشاراً لأنها تلفت نظر المحللين، بإعطائها صورة عامة عن السيولة الموجودة في الشركة، و هي عبارة عن العلاقة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة، من خلالها يتبين عدد مرات تغطية الاصول الجارية للخصوم الجارية تعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة العامة (التداول)} = \text{أو نسبة رأس المال العامل} = \frac{\text{الأصول الجارية/الخصوم الجارية}}{1}$$

فكلما:

- زادت عن الواحد دل ذلك على وجود هامش أمان للمؤسسة (البعد على مشاكل الخزينة) يمكنها من سداد إلتزاماتها المالية قصيرة الأجل، لكن في بعض الحالات قد لا يترجم دائماً بوضع سيولة جيدة، فقد يكون ناتج عن تضخم بنود الأصول المتداولة بسبب عدم التسيير الجيد للإدارة أو عدم قدرتها على تصريف المخزون أو عدم قدرتها على توظيف المتاحات المالية و النقدية المتوفرة لديها، مما ينجم عن ضعف في الأداء المالي و العكس صحيح.
- لذلك أخذ على نسبة التداول أنها يجب أن تهم بمدى تغطية الأصول المتداولة بغض النظر عن نوعية تلك الأصول و قابليتها للتحويل للنقد، و هذا ما أدى بالباحثين إلى إعتبار أن نسبة المثالية لسيولة العامة هي (2/1)، و هي تتحدد تبعاً لنوع الصناعة و طبيعة الموجودات المتداولة و مدى إنتظام التدفقات.²⁹
- تساوي 1 رأس المال العامل معدوم لا تتوفر على هامش أمان.
- أقل من 1 المؤسسة معرضة لمخطر التوقف عن الدفع.

2.1 نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة):

تعتبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة على سداد خصومها المتداولة من أصولها المتداولة بعد إستبعاد عنصر المخزون و المصروفات المدفوعة سلفاً، و هي مقياس أكثر واقعية للسيولة كون أن إستبعاد المخزون يعود لكونه أكثر عناصر الأصول المتداولة إحتياجاً للوقت كي يتحول إلى نقدية، و أكثرها تعرضاً للإخفاض في القيمة، أما المصروفات فتم إستبعادها لأن المؤسسة لا تستطيع إسترجاعها إلا في شكل خدمات مما يعني أن سيولتها هي الأخرى معدومة أو بطيئة تعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول الجارية} - (\text{المخزون السلي} + \text{المصاريف المدفوعة سلفاً})}{\text{الخصوم الجارية}}$$

تكون هذه النسب مقبولة إذا كان مقدارها في المجال أقل من 1 إلى 1 كهدف مقبول حسب نشاط المؤسسة، و أن إرتفاعها عن 1/1 يدل على وجود سيولة فائضة و من تم أداء سيء تسيير الاموال المتاحة للمؤسسة، من جهة و من جهة أخرى يدل ذلك على تجاوز معدلي دوران المخزونات و العملاء على معدل دوران الموردين. أما إنخفاضها عن 1/1 بشكل كبير يدل على ضرورة تسهيل جزء من مخزونات المؤسسة لتتمكن من تغطية إلتزاماتها قصيرة الأجل.

²⁹ رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص: 41

3.1. نسبة السيولة الفورية:

يطلق عليها أيضاً نسبة السيولة المطلقة أو نسبة الجاهزة للنقدية، و هي أكثر مقاييس تحفضاً من قبل المحللين في قياس السيولة، كونها تعتمد على أصول المؤسسة الأشد سيولة، و المونة من الأموال الجاهزة للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل و يطلق عليها نسبة النقد، تعطى بالعلاقة:

$$\text{نسبة السيولة الفورية (نسبة الخزينة) = النقدية + أرصدة النقدية شبه الجاهزة / الخصوم المتداولة}$$

و يفضل أن تكون هذه النسبة 1/1 حيث أن إرتفاعها على 1 يعني أن المؤسسة غير قادرة على دفع إلتزاماتها قصيرة الأجل، لذلك سوف تسيل بعض الأصول المتداولة الأخرى.

2. نسب النشاط أو التشغيل:

يطلق عليها أحياناً نسب إدارة الموجودات، و تقيس هذه النسبة مدى كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعاً مناسباً على الأصول المختلفة و تأتي أهمية هذه النسبة من خلال سرعة تشغيل أصول المؤسسة (دوراتها)، من حيث أنها تؤثر في الدورة الإنتاجية للمؤسسة من خلال تحويل النقد إلى الصناعة تم إلى النقد مرة أخرى، و هذا ما يؤثر على ربحية المؤسسة و سيولتها و من أبرز نسب النشاط ما يلي:

1.2 معدل دوران مجموع الأصول: يقيس هذا المؤشر درجة إستغلال أصول المشروع على إختلاف أنواعها (أصول ثابتة و متداولة) في توليد الأرباح من المبيعات و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول = صافي المبيعات / مجموع الأصول الصافية}$$

نلاحظ من خلال المعادلة أعلاه أنه هناك نوع من التوازن بين المبيعات و حجم الإستثمارات في الأصول بنوعيتها، و كلما إنخفض هذا المعدل دل ذلك على أن المؤسسة لا تحقق مستوى مطلوب من المبيعات قياساً بحجم إستثمارتها و عدم إستغلال الأصول بكفاءة و زيادة إستثمار في هذه الأصول لا معنى لها و قد تختلف هذه النسبة من صناعة لأخرى و تنقسم إلى:

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول الثابتة = مرة = صافي المبيعات / صافي الأصول الثابتة}$$

$$\text{معدل دوران مجموع الأصول المتداولة = مرة = صافي المبيعات / صافي الأصول المتداولة}$$

2.2 معدل المخزون و متوسط فترة التخزين: يقيس هذا المؤشر مدى سلامة السياسات المحاسبية من قبل المؤسسة في إدارتها للمخزون من خلال ربط تكلفة التخزين مع تكلفة المبيعات خلال دورة مالية معينة أي عدد مرات التي يمكن أن يتحول فيها المخزون إلى مبيعات و درجة سيولة المخزون و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران المخزون} = \text{تكلفة البضاعة المباعة} / \text{متوسط رصيد المخزون}$$

و يختلف هذا المعدل تبعاً لطبيعة نشاط المؤسسة، و كلما إرتفع عدد مرات دوران المخزون زاد معدل تحقيق الربح، حيث أن إرتفاع في هذا المعدل يدل على سرعة تصريف المخزون عن طريق البيع، غير أنه أحياناً ما يكون هذا الإرتفاع نتيجة لإنخفاض حجم المخزون السلعي عما يجب أن يكون عليه، مما يؤدي إلى ضياع فرص في البيع و الربح بسبب إحتمال نفاذ المخزون السلعي و من ثم توقف عمليات الإنتاج و البيع.

أما فيما يتعلق بمتوسط فترة التخزين الذي تشتق من معدل دوران المخزون فيقاس بالأيام حيث يوضح هذا المؤشر عدد الأيام التي يبقى فيها المخزون في المؤسسة قبل تصريفه و بيعه و يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{التخزين (يوم)} = 360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران المخزون متوسط فترة}$$

3.2 معدل دوران العملاء: يعكس هذا المعدل عدد مرات التي تتحول فيها الحسابات المدينة في المؤسسة إلى نقدية في الدورة المالية و يعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران العملاء} = \text{صافي المبيعات الآجلة} / \text{متوسط رصيد المدينين}$$

يعبر هذا المعدل عن سرعة حركة الإستثمار في الحسابات المدينة، أي عدد مرات البيع بالإئتمان ثم التحصيل حيث أن إرتفاع هذا المعدل يعكس كفاءة المؤسسة في تقديم الإئتمان و تحصيله، أما فيما يتعلق بمتوسط الفترة فهي تعكس المدة التي تبقى فيها المبيعات الآجلة ديوناً بذمة الآخرين و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{فترة تحصيل الحسابات المدينة بالأيام} = 360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران الحسابات}$$

حيث أن معدل دوران حسابات المدينة و فترة تحصيلها يتعلقان بسياسة البيع بالآجال و هذه السياسة تختلف من مؤسسة لأخرى.

4.2 معدل دوران الموردين: تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على إدارة الموردين من خلال سداد إلتزاماتها المتداولة حيث تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل دوران الموردين} = \text{معدل رصيد الحسابات الدائنة} / \text{المشتريات الصافية}$$

3. نسب المديونية (التغطية):

تتعلق هذه المجموعة بإدارة المديونية في المؤسسة فهي تختص بقيم الأداء الخاص بهيكل رأس المال في المؤسسة من خلال تحديد مدى اعتماد المؤسسة على أموال الآخرين في تمويل إحتياجاتها و بالتالي فهي تعكس التناسق بين مصادر التمويل الذاتية و المقترضة و من أهم هذه النسب ما يلي:

1.3 نسبة الدين إلى إجمالي الأصول: تعد هذه النسبة مقياساً لعملية تمويل إستثمارات المشروع من خلال الإقتراض و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة الدين} = \frac{\text{إجمالي الدين}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

كلما إنخفضت هذه النسبة دل ذلك على إنخفاض عبء الدين التي يمكن أن تتحملها المؤسسة، ومن ثم القدرة على السداد و هذا ما يفضله المقرضون على عكس الملاك الذين يفضلون زيادته لما تعنيه لهم من زيادة في عوائدهم، و عدم قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها يعرضها إلى مخاطر مالية مما يؤدي إلى إرتفاع تكاليف التمويل.

2.3 نسبة الدين طويلة الأجل إلى حقوق الملكية: تعد هذه النسبة مهمة جداً بالنسبة للمؤسسة، فهي توضح لها مدى توازن الموجود في هيكل المالي للمؤسسة بين مصادر التمويل الذاتي و مصادر التمويل الخارجي و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة الدين الطويلة} = \frac{\text{دين طويل الأجل}}{\text{حقوق}}$$

كلما إنخفضت هذه النسبة، كلما كان ذلك مطمئناً للمقرضين، و يدل ذلك أيضاً على أنه يمكن للمشروع أن يقترض مستقبلاً، أما إرتفاع هذه النسبة يدل على زيادة عائد إستثمارات بالنسبة للملاك غير أنه يمكن أن يؤدي ذلك إلى إفلاس المؤسسة.

3.3 نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية: تبين هذه النسبة مدى اعتماد المؤسسة في تمويل إستثماراتها من الأصول الثابتة عن طريق الأموال الذاتية و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الأصول الثابتة} = 100 = \frac{\text{صافي الأصول الثابتة}}{\text{حقوق الملكية}}$$

كلما كانت هذه النسبة أقل من 100 % دل ذلك على قدرة المؤسسة على تمويل أصولها الثابتة بواسطة التمويل الذاتي، و الفائض يوجه لتمويل الأصول المتداولة، أما إذا إرتفعت عن 100 % يعني أن التمويل الذاتي لم يكفي لسد حاجيات المؤسسة و بالتالي اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل، و تعد هذه النسبة مهمة كونها تعتبر كمؤشر على نوع التمويل الذي تحتاجه المؤسسة في المستقبل.

4.3 نسبة صافي الأصول الثابتة إلى ديون طويلة الأجل: تعبر هذه النسبة عن هامش الأمان الممنوح للمقرضين حتى يقبلوا تمويل المؤسسة إستناداً لهذا الضمان و يتم حسابها كما يلي:

$$\text{نسبة صافي الأصول الثابتة} = 100 = \text{صافي الأصول الثابتة} / \text{ديون طويلة}$$

فكلما إخفضت هذه النسبة دل على وجود جزء من الأصول الثابتة غير مرهونة كضمان لديون طويلة الأجل كون أنها ممولة بتمويل ذاتي و هذا الشيء يعتبر جيد للمؤسسة.

4. نسب الربحية:

تعتبر هذه المجموعة من النسب المحصلة النهائية لأداء المؤسسة، كون أن النسب السابقة تختص في تقييم جوانب معينة من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها، و بالتالي الحكم على الأداء الكلي للمؤسسة و تنقسم هذه النسب إلى مايلي:

1.4 نسبة مجمل ربح العمليات: تظهر هذه النسبة قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال تحديد الهامش الذي يوفر من المبيعات بعد تغطية التكاليف تلك المبيعات و تعطى بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات} = 100 = \text{مجمول ربح العمليات} / \text{صافي}$$

تختلف هذه النسبة تبعاً لظروف الصناعة التي تعمل فيها المؤسسة، طبيعة السلعة... إلخ، فإنخفاض هذه النسبة قد يفسر بإرتفاع تكاليف المبيعات أو إنخفاض في سعر بيع الوحدة أو كلاهما و العكس صحيح.

2.4 نسبة صافي ربح العمليات (نسبة الهامش): تختلف هذه النسبة عن سابقتها كونها توسع إهتمامها ليشمل عناصر المصروفات أخرى عوض الإكتفاء فقط بتكلفة المبيعات و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات (نسبة الهامش)} = 100 = \text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الأعباء الأخرى و الإيرادات الضريبية} / \text{صافي المبيعات}$$

و تبين هذه النسبة، المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه إيرادات المشروع، فإذا إرتفعت يكون المشروع مربحاً و العكس صحيح في حال إنخفاضه.

3.4 نسبة صافي ربح العمليات: تختلف هذه النسبة عن سابقتها كونها توسع إهتمامها ليشمل عناصر المصروفات أخرى عوض الإكتفاء فقط بتكلفة المبيعات و يعبر عنها بالعلاقة التالية

$$\text{نسبة صافي ربح العمليات} = 100 = \text{صافي ربح العمليات قبل الفائدة و الأعباء الأخرى و الإيرادات الضريبية} / \text{صافي المبيعات}$$

و تبين هذه النسبة، المدى الذي يمكن أن تنخفض إليه إيرادات المشروع، فإذا إرتفعت يكون المشروع مربحاً و العكس صحيح في حال إنخفاضه.

4.4 نسبة الربح الصافي: تعتبر هذه النسبة أشمل للربح من سابقاتها، كونها تأخذ بعين الاعتبار جميع الإيرادات و النفقات سواء المتعلقة بالمشروع أم لا و يعبر عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الربح الصافي} = 100 = \frac{\text{صافي ربح العمليات بعد الفائدة و الأعباء الأخرى و الإيرادات الضريبية}}{\text{صافي}}$$

فهذه النسبة أخذت كل الأرباح منها المحققة خارج النشاط الأساسي للمؤسسة، بالإضافة إلى المصروفات خارج نشاط المؤسسة، و الضرائب المدفوعة، و هذا كله قصد الوصول إلى حكم أدق على أداء المؤسسة من حيث ربحيتها.

5.4 معدل العائد على حقوق الملكية: يقيس هذا المعدل ربحية المشروع من أمواله الذاتية فقط و المتمثلة في رأس المال و الإحتياجات و الأرباح المحتجزة، و من ثم الحكم على كفاءة في إستخدام مصادر التمويل الداخلية على نحو مريح أو لا و يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{صافي ربح النشاط}}{\text{حقوق الملكية}}$$

و بالتالي تعكس هذه النسبة السياسة المتبعة من قبل المؤسسة فيما يتعلق بإستخدام الرفع المالي، و يتم مقارنتها بمعدل العائد على الأصول، حيث أنه عندما يكون هذا الأخير أكبر من تكلفة الأموال المقرضة فإنه يمكن للمشروع أن يقوم بالرفع المالي بدرجة كبيرة لزيادة حقوق ملكيته، لكن بدون مبالغة في ذلك حيث إذا كانت مديونيته كبيرة فإنه لا يمكن الوفاء بالإلتزامات المستحقة و من ثم إفلاس المؤسسة.

6.4 معدل العائد على الإستثمار (الأصول): تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أصولها الإقتصادية بغض النظر عن طريقة تمويلها و يعبر عنه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل العائد على الإستثمار} = \frac{\text{صافي ربح النشاط}}{\text{مجموع الأصول الصافية}}$$

و تعد هذه النسبة من أفضل النسب المستخدمة في قياس ربحية المشروع وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة دل ذلك على القوة الإيرادية للأصول و من تم المؤسسة في وضعية أفضل.

توجد العديد من النسب المالية و التي من خلالها يمكن تقييم الأداء المالي فهي تعتبر الأكثر إستخدام في عالم التحليل و الأعمال كونها تعطي العلاقة و درجة الحساسية بين متغيرين أحدهما بسيط و الآخر مقام فالأرقام التي ترد في الحسابات الختامية قد يصعب تفسيرها ما لم يتم ربطها بعضها ببعض بشكل نسبي بهدف اضعاف دلالات ذات معنى يسهل مقارنتها و يسهل إستخدامها و المقارنة بها، نذكر منها:

1. نسب التسيير على المدى الطويل: تتعلق عادة هذه النسب بالهيكل المالي للمؤسسة (تركيبة الأموال الخاصة و الديون و تضم النسب التالي على سبيل الذكر لا الحصر:

أ) الأصول الثابتة

- ◀ كثافة رأس المال: حيث يقيس هذا المؤشر وزن الأصول الثابتة في المؤسسة و يعطى بالعلاقة التالية

$$\text{كثافة رأس المال} = (\text{الأصول الثابتة بقيمة إجمالية} / \text{مجموع الأصول بقيمة إجمالية}) * 100$$

$$\text{كثافة رأس المال} = (\text{التثبيات المادية بقيمة إجمالية} / \text{مجموع الأصول بقيمة إجمالية}) * 100$$
- ◀ معدل التآكل أو معدل التقادم: حيث يقيس هذا المؤشر درجة تقادم الأصول المنتجة و موقف المؤسسة من عملية تجديد أصولها الثابتة، فبالنسبة للقطاعات التي تتطلب تكنولوجيا متطورة حيث أن سياسة تجديد الآلات الإنتاجية تعتبر ضرورية بالنسبة للمؤسسة للحفاظ على حصتها في السوق حيث إذا إنخفضت النسبة إلى أقل من 50 % قد تواجه المؤسسة صعوبات في تجديد أصولها على المدى القصير أو المتوسط و هنا الأصول الثابتة القابلة للإهلاك فقط (تستثنى الأراضي):
- ◀ معدل التقادم = (مجموع الإهلاكات المتراكمة للتثبيات المادية / مجموع التثبيات المادية بقيمة إجمالية) * 100 عندما تكون النسبة عالية تدل على تقادم التثبيات المادية و عدم قدرة المؤسسة على تجديد إستثماراتها
أو معدل التقادم = (للتثبيات المادية بقيمة صافية/ مجموع التثبيات المادية بقيمة إجمالية) * 100 عندما تكون النسبة منخفضة جداً تدل أن التثبيات متقدمة.

- ◀ المردودية أو العائد على رؤوس الأموال المستثمرة: يتم قياس هذا المؤشر من خلال مقارنة مؤشر النشاط (رقم الأعمال، الهامش التجاري، حجم الإنتاج، القيمة المضافة، الفائض الإجمالي للإستغلال EBE...) مع الأصول الثابتة (التثبيات المادية و المعنوية) المستخدمة للحصول على ذلك المستوى من النشاط، أو من الممكن أيضاً إستخدام الأصول الإقتصادية (الإستثمارات الصافية + BFR) و تعطى هذه النسبة بالعلاقة التالية:
المردودية = (رقم الأعمال أو القيمة المضافة / التثبيات المادية و المعنوية بقيمة إجمالية) * 100.. أو
- ◀ المردودية = (رقم الأعمال أو القيمة المضافة / الأصول الإقتصادية) * 100..
- ◀ معدل الإستثمار: يرتبط ارتباطاً كبيراً بقطاع النشاط، حيث يجب على المؤسسات التي تنشط في قطاعات ذات تكنولوجيا عالية تخصيص جزء كبير من مواردها للمحافظة على أصولها الثابتة و تعطى بالعلاقة التالية:
معدل الإستثمار: (حيازة تثبيات مادية و معنوية جديدة / رقم الأعمال) * 100 أو
معدل الإستثمار: (حيازة تثبيات مادية و معنوية جديدة + BFR / رقم الأعمال) * 100

ب) الأموال الخاصة:

- ◀ معدل التمويل الذاتي: و هو يقيس الجزء من الإستثمارات التي تستطيع المؤسسة تمويله بواسطة مواردها الذاتية المتولدة من خلال نشاطها الرئيسي أو الأساسي (دون اللجوء إلى تمويل خارجي) و هو يعبر بذلك على درجة إستقلالية المؤسسة في تمويل سياسة نموها يقاس بإحدى العلاقتين
معدل التمويل الذاتي = (القدرة على التمويل الذاتي / حيازة التثبيات الجديدة) * 100
- معدل التمويل الذاتي = (AF التمويل الذاتي/ حيازة التثبيات الجديدة) * 100 (AF=CAF - توزيعات الأرباح
- ◀ الملاءة المالية: و هو يقيس درجة إعتماد المؤسسة على الأموال الخاصة مقارنة بالديون

الملاءة المالية = (الأموال الخاصة / إجمال الأصول) * 100

الملاءة المالية = (الأموال الخاصة / إجمال الديون) * 100

➤ سياسة توزيع الأرباح: وهي تقيس نسبة مكافآت رأس المال

سياسة توزيع الأرباح = (توزيع الأرباح / النتيجة الصافية للسنة المالية السابقة) * 100

(ت) الإستدانة المالية: تعبر على إجمالي الديون المالية الطويلة و متوسطة الآجال، لأنه في العادة يتم إستثناء الإعتمادات

البنكية الجارية (الديون القصية) لعدم إستقرارية هذا الدين و تقاس بالعلاقة التالية:

➤ معدل الإستدانة = (الديون المالية / الأموال الخاصة) * 100

➤ الأجل الدنيا لتسديد الديون المالية = (الديون المالية / القدرة على التمويل الذاتي) * 100

➤ تكلفة الديون = (المصاريف المالية / الديون المالية) * 100

➤ نسبة المصاريف = (المصاريف المالية / رقم الأعمال) * 100

2. نسب التسيير التشغيلية (على المدى القصير): نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر مايلي:

(أ) نتائج النشاط (الأرضدة الوسيطة للتسيير):

➤ معدل نمو رقم الأعمال (CA) = $\frac{CA_n - CA_{n-1}}{CA_{n-1}} * 100$

➤ معدل الربحية الإقتصادية = $\frac{\text{نتيجة الإستغلال}}{CA_{ht}} * 100$

➤ معدل الربحية الصافية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{CA_{ht}} * 100$

➤ معدل المردودية الإجمالية = $\frac{EBE}{\text{الأصول الإقتصادية}} * 100$

➤ معدل المردودية الإقتصادية = $\frac{\text{نتيجة الإستغلال}}{\text{الأصول الإقتصادية}} * 100$

➤ معدل المردودية المالية = $\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} * 100$ معدل مردودية المستخدمين = $\frac{CA_{ht}}{\text{مصاريف المستخدمين}} * 100$

II) التحليل بإستخدام المؤشرات و النسب المالية الحديثة

إنطلاقاً من التغير الذي طرأ على محتوى الأداء بسبب تحول الإدارة المالية وفق دورها الجديد و هو التقييم الإقتصادي بدلاً من التقييم المحاسبي التقليدي وأكبه تقييم الأداء بصفة عامة و لهذا أصبحت الإدارة المالية تحتم بهذه المعايير الجديدة و هي القيمة الإقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة و الذي من خلالهما يتم تعظيم قيمة المؤسسة و القيمة السوقية للأسهم.

إن إعادة هندسة النظم إنما تعني إعادة تصميم و تطبيق النظم الهندسية للمشاكل المالية أملاً في إيجاد الحلول الجذرية لها و إعادة القدرة في التنبؤ بالأحداث الخارجية التي يمكن أن تؤثر على أداء شركة الأعمال.

1- مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة (Economic Value Added): EVA

أولاً: تعريفها: ظهر مؤشر القيمة المضافة كمؤشر حديث سنة 1991 للتغلب على العيوب التي ظهرت في المؤشرات المحاسبية التقليدية نتيجة تأثرها بالأرباح المحاسبية و يعتبر بديلًا لمؤشر الربح المتبقي الذي يعتبر مؤشر داخلي للأداء و يعتبر مكتب الإستشارة (Joe stern et G.bennett Stewart) أول من قدم تعريفاً للقيمة المضافة الإقتصادية و نموذجاً لحسابها كما أدخلها في مجال قياس الأداء في المؤسسة، حيث أصبح معيار القيمة الإقتصادية المضافة منهجاً شاملاً و متكاملًا في نظم الإدارة المالية بسبب قدرته الفائقة في ربط الأرباح التشغيلية بالمعدل الموزون لكلفة الأموال الكلية و توجيه إدارة الشركة نحو الإستعمال الفعال لرأس المال المستثمر.

هذا الإستحداث أستعمل في قياس أداء المؤسسات الإقتصادية خاصة منها المدرجة في البورصة، حيث يستعمل في قياس الأداء الداخلي في المؤسسة و تعتمد هذه الطريقة على مفهوم تكلفة رأس المال عوض التكلفة الداخلية المثلة في مختلف المصاريف المالية الداخلية للمؤسسة المتولد من إستغلال أصولها، و هي تقيس المردودية الإقتصادية للأصول من خلال ربط النتائج بالأموال المستثمرة.

و تعرف كذلك على أنها الفرق بين العائد المحقق خلال الدورة و العائد المنتظر أخذاً في الحسبان الخطر المصاحب له، و هي تعتبر أحد المقاييس المستعملة لمعرفة مدى قدرة المؤسسة على إنشاء القيمة³⁰.

ثانياً: طريقة حسابها حيث توجد طريقتين لحسابها:

الطريقة الأولى:³¹

$$EVA = (ROI - CMPC) \times CI$$

حيث:

ROI: مؤشر العائد على الاستثمار.

CMPC: تكلفة رأس المال.

CI: رأس المال المستثمر.

الطريقة الثانية:³²

$$EVA = NOPAT - (cost of capital \times capital)$$

حيث:

NOPAT: صافي الربح بعد الضريبة

cost of capital: تكلفة رأس المال

capital: رأس المال

³⁰ رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، ص: 47

³¹ Pascal barneto، georges gregorio ، 2009 ، p235

³² <http://www.sten stewart.com>.

وفق ما تم عرضه يمكن القول أن هذا المعيار يعتبر نموذج لتقييم الأداء المالي حيث يتسم بالشمولية فقد أجمعت البحوث العلمية التي تناولت الموضوع على استخدام هذا المعيار من الإدارة المالية للشركات حيث يحقق:

1. يوضح هذا المعيار التحسن المستمر و الحقيقي لثروة الملاك.
2. يستخدم كمؤشر حقيقي و وحيد للأداء المالي و الإداري.
3. يسمح تطبيق هذا المعيار أن تكون كل القرارات المالية مندمجة و مقيمة بقيمتها الحقيقية.
4. تضمن أساس لنظام من الحوافز للعاملين داخل الشركة.
5. يعتقد البعض أن القوة الحقيقية لهذا المعيار تكمن في قدرته في تغيير السلوك و على كافة المستويات.
6. يزيد من حث المدراء للمؤوسين و ذلك بواسطة تشجيعهم على العمل.
7. تطبيقها في الشركة يضمن استثمار في المشروعات ذات عائد أكبر من كلفة الإستثمار أو إستعمال رأس مال أقل للحصول على ذات العائد.
8. أداة مهمة في إتخاذ القرارات الإستثمارية و قرارات التوسعات الإستثمارية المتوقعة.
9. المعيار الوحيد الذي يستعمل في التقييم الحقيقي لأصول شركة الأعمال خصوصاً عند تقدير القيمة الحقيقية لأصول الشركة عند البيع.
10. يؤكد دائماً من أن القيمة الإقتصادية المضافة تحدد سير الإدارة بإتجاه تحديد أسعار الأسهم.
11. يضمن معيار القيمة الإقتصادية المضافة نهاية فوضى تعدد الأهداف، إذ أن معظم الشركات تستخدم منظومة من المقاييس للتعبير عن أهدافها و غاياتها و عليه فإن الخطط الإستراتيجية سوف تكون مبنية عادة على النمو و الزيادة في الإيرادات أو الحصص السوقية أو على أساس إجمالي الهامش أو التدفق النقدي أو على أساس معدل العائد على الإستثمار. و نتيجة لتعدد هذه الأهداف و المعايير المتضاربة سينتج تفكك و إنحلال في عملية التخطيط و عملية إتخاذ القرار إلا أن القيمة الإقتصادية المضافة تعمل على إزالة هذه الفوضى عن طريق إستخدامها كمقياس مالي شامل يوجه عملية إتخاذ القرار نحو هدف واحد كيفية تطور القيمة الإقتصادية المضافة.
12. تساعد على توحيد و ضبط القرارات مع ثروة حملة الأسهم، إذ تعمل على دمج مبدئين ماليين أساسيين في عملية إتخاذ القرار الأول هو تعظيم ثروة الملاك و الثاني هو قيمة المؤسسة السوقية على المدى الذي يتوقع فيه المستثمرون الأرباح المستقبلية.

2- مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA (Market Value Added

أولاً: تعريفها يقصد بالقيمة السوقية للشركة و رأس المال المستثمر بها من قبل الملاك و المقرضين و بهذا الصورة التحليلية فإن القيمة السوقية المضافة و فق وجهة نظر الشركة المسوقة تعد معياراً فائقاً و شاملاً في قياس و خلق الثروة كما أنها المقياس للفاعلية التشغيلية في الشركات الأعمال وفقاً لقدرتها و كفاءتها في ربط العوامل التي تعود إلى نجاح الشركة و فاعليتها، بمعنى آخر فإن القيمة السوقية المضافة تعرض كيفية قيام السوق المالي في تقييم أداء الشركة من خلال المقارنة بين القيمة السوقية للقروض و القيمة السوقية لحق الملكية مع رأس المال المستثمر.³³

³³ د حمزة محمود الزبيدي، كتاب الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية 2008، ص: 176

حيث تتمثل هذه القيمة في الفرق بين القيمة الإقتصادية للمؤسسة و القيمة الإجمالية للأموال المستثمرة، من خلال ربط الوحدات، أي التوافق بين قيمة المؤسسة في البورصة و القيمة المحاسبية لها، حيث تحسب لمجموعة من السنوات، و هي تمثل السلسلة التاريخية لمجموع القيم الحالية للقيمة الإقتصادية المضافة³⁴.

ثانيا: طرق حساب القيمة السوقية المضافة (MVA)

1. طريق الفرق بين القيمة السوقية للأسهم و القيمة الدفترية لحقوق الملكية، ما يعاب على هذه الطريقة أنها لا تأخذ بعين الاعتبار كلفة الفرصة البديلة أي العوائد المتوقعة تحقيقها فيما لو تمت عملية الإستثمار في نشاط آخر يساوي درجة الخطر لذلك الإستثمار.

2. طريقة خصم القيمة الإقتصادية المضافة المستقبلية للشركة أي القيمة المتوقعة المضافة خلال العمر الإنتاجي هذا المؤشر يقيس الثروة التي تخلقها الشركة فإذا كانت القيمة الإقتصادية المضافة تحسب لكل فترة (سنة) فإن القيمة السوقية المضافة تحسب لمجموعة من السنوات، حيث تمثل القيمة الحالية لسلسلة القيم الإقتصادية المضافة المقدرة لحظة التقييم:

$$MVA = \sum_{t=1}^n \frac{EVA_t}{(1+K)^t}$$

MVA = القيمة السوقية المضافة، K = التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال t = الفترة

3- طريقة مؤشر عائد التدفق النقدي من الإستثمار

أولاً: تعريفه: حيث يستخدم في تقييم المؤسسة ككل أو إختيار و تقييم المشروع المراد تمويله و يتم مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال، فإذا كان هذا المؤشر أكبر من تكلفة التمويل فهناك إنشاء للقيمة أما إذا كان العكس فنقول أن هناك تدمير للقيمة³⁵ يعتبر هذا النموذج واحد من بين النماذج المقترحة من قبل جماعة إستشارة بوسطن (BCG) الأمريكية المتخصصة في مجال الإستشارة في التسيير، و يتمثل في المعدل الذي يساوي بين قيمة الأصل و قيمة التدفقات النقدية المنتظرة منه، أو ما يسمى بمعدل العائد الداخلي، حيث كلما كانت هذه الأخيرة أكبر من تكلفة رأس المال كلما كانت المؤسسة قادرة على إنشاء القيمة و من ثم زيادة ثروة المساهمين.³⁶

و يحسب من خلال العلاقة:

$$CFROI = \text{فائض خزانة الإستغلال بعد الضريبة} / \text{الأصل الإجمالي}$$

³⁴ رشيد حفصي، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر، مذكرة ماجستير، علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص: 48

³⁵ د حمزة محمود الزبيدي، كتاب الإدارة المالية المتقدمة، الطبعة الثانية 2008، ص: 179-181

³⁶ رشيد حفصي، مرجع سبق ذكره، نفس الصفحة

المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

قصد الإحاطة أكثر بالموضوع، حاولنا من خلال هذا المبحث إدراج دراسات سابقة باللغة العربية و الأجنبية، لها صلة مباشرة و غير مباشرة بدراستنا، حيث تم تقسيم المبحث إلى مطلبين، الأول يضم الدراسات باللغة العربية، حيث تم إعتداد الترتيب، ذكر الأطروحات ثم رسائل الماجستير بعدها المقالات المنشورة في المجلات العلمية الوطنية و الأجنبية، بينما خص المطلب الثاني بالدراسات الناطقة باللغات الأجنبية الفرنسية و الإنجليزية، بنفس الترتيب، و التي يقترب مضمونها من دراستنا.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية:

سنحاول من خلال هذا المطلب إلقاء نظرة حول الدراسات المتناولة للموضوع، منها دراسات أجريت في البيئة الوطنية وأخرى في البيئة العربية، ونستعرضها فيمايلي:

أولاً: الدراسات باللغة العربية

01- دراسة عادل عشي، بعنوان: «الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية قياس و تقييم، دراسة حالة مؤسسة صناعات الكوابل بيسكرة (2000 - 2002)» مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية، جامعة محمد خيضر بيسكرة 2002.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة ما هو دور المعايير و المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الإقتصادية من خلال:

- التعرف على أداء المؤسسة الإقتصادية و العوامل المتحركة فيه.
 - محاولة معرفة عملية التقييم و مراحلها، و معرفة المعلومات الضرورية لقياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية
 - محاولة تحديد معايير تقييم الأداء و المؤشرات المستخدمة في ذلك و تفسيرها.
 - تطبيق المؤشرات سابقة الذكر في إحدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية.
- و من أجل تحقيق أهداف الدراسة فقد إستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الموافق للدراسة النظرية تم أسلوب دراسة حالة الذي يمكن من تطبيق الجانب النظري على الداسة الميدانية.
- خلصت هذه الدراسة إلى النقاط التالية:

- للأداء أنواع عدة تتحدد بتحديد معيار التقييم، يمكن إجمالها في المعايير التالية (معيار المصدر، الشمولية، الوظيفي و معيار الطبيعي).
- يتأثر الأداء في المؤسسة الإقتصادية بمجموعة من العوامل الداخلية الخاضعة لتحكم الشركة نسبياً و تتمثل في التحفيز، تنمية المهارات و التكوين و عوامل غير خاضعة لتحكم المؤسسة مثل العوامل الإقتصادية، الاجتماعية، التكنولوجية، السياسية و القانونية.
- يجب أن يحسن المسيرين إختيار و إنتقاء معايير و مؤشرات التقييم بحسب الأهداف المسطرة و المرغوب تحقيقها.
- معيار التوازن المالي يدرس من خلال رأس مال عامل، إحتياج في ر م ع، الخزينة و جدول التمويل.
- معيار السيولة و اليسر المالي: من خلال مقارنة بين الأصول السائلة و الإلتزامات قصيرة الأجل و التدفقات النقدية و الإلتزامات طويلة الأجل.

- معيار المردودية: يدرس من خلال مقارنة النتائج بالوسائل المستخدمة في تحقيقها.
- معيار إنشاء القيمة: من خلال القيمة الإقتصادية المضافة.

02- دراسة رشيد حفصي، بعنوان «تقييم الأداء المالي، الإقتصادي و الإجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، تحليل إحصائي متعدد الأبعاد خلال الفترة (2008-2012)»، أطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص مالية الأسواق 2014-2015. جامعة ورقلة

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة إشكالية كيفية اعتماد نظام لتقييم الأداء المالي، الإقتصادي و الإجتماعي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، و بهدف الكشف عن هذا النظام للتقييم و استخراج العوامل المفسرة للأداء المالي، الإقتصادي و الإجتماعي لهذا النوع من المؤسسات في الجزائر، حيث تم التحليل لعينة مكونة من 33 مؤسسة صغيرة و متوسطة ناشطة في ولاية ورقلة، بإستعمال أسلوب التحليل العاملي المميز و التحليل إلى المركبات الأساسية، ثم دراسة سلوك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية تجاه المسؤوليات الإجتماعية و الأداء الشامل إعتماذاً على إستمارة إستبيان معدة لهذا الغرض موزعة على عينة مكونة من 60 مؤسسة صغيرة و متوسطة عاملة في ولاية ورقلة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر لا تزال تعتمد في نظم تقييم الأداء على تقييم الأداء المالي و الإقتصادي بدرجة كبيرة، بينما هناك إنعدام في تقييم الأداء الإجتماعي إلا ما تعلق بالمسؤولية الإجتماعية تجاه العمال.

03- دراسة بنية حيزية، بعنوان: «دور الأساليب الحديثة للتحليل المالي في تطوير عملية تقييم الأداء المالي دراسة حالة مجمع صيدال»، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، تخصص الإقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال الدولية جامعة المدية 2017.

هدفت هذه الدراسة محاولة معرفة التقنيات الحديثة للتحليل المالي في تفعيل نظام الرقابة المالية من خلال تطوير عملية تقييم الأداء المالي، حيث تنوعت هذه التقنيات بين ما هو كمي و ما هو إحصائي بالإضافة إلى أسلوبين لخلق القيمة (القيمة الإقتصادية المضافة و القيمة السوقية المضافة) و كذا لوحة القيادة المالية التي تعتبر من الأدوات المهمة في نظام الموازنات و بطاقة الأداء المتوازن التي تعمل على تحقيق التوازن بين الجوانب المالية و الجوانب غير المالية، حيث أثبتت هذه التقنيات نجاحها في المؤسسات من خلال إعطائها للنتائج الصيغة الديناميكية و التماشي مع حالات عدم التأكد التي تتصف بها الساحة الإقتصادية، فلم تعد الغاية للمؤسسات تحقيق الأرباح فقط و إنما العمل على تحقيق الإستمرارية في السوق الحاضر و الأجل و هذا لا يتأتى إلا من خلال الوصول إلى نتائج ذات فعالية.

توصلت الدراسة التطبيقية على مجمع صيدال من خلال تطبيق البرنامج الإحصائي Spss بمستوى معنوية 0.05 إلى أن الأساليب التقليدية للتحليل المالي تملك الأفضلية فيما يخص القدرة التحليلية لعملية تقييم الأداء المالي مقارنة بالأساليب الحديثة، و هذا نتيجة كانت عكس الدراسات الأجنبية التي أثبتت فعالية التقنيات الحديثة يرجع سبب الاختلاف إلى النظرة التقليدية للمؤسسات الجزائرية للغاية من وجودها و غياب النظرة الإستشرافية، بالإضافة إلى عدم كفاية السوق المالي في الجزائر و كذا محدودية المعلومات المالية بسبب التلاعب بالنتائج بما يتماشى مع الأهداف الشخصية للمسيرين و المحاسبين داخل المؤسسات.

04- سحنون أمال، «دور أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة حضنة حليب»، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، الرقم التسلسلي 27(2021)، ص 634 – 650، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، تاريخ النشر 2021/06/08. الدراسة عبارة عن مقال علمي هدف إلى معرفة الدور الذي تلعبه أدوات التحليل المالي في قياس الأداء المالي في المؤسسة الإقتصادية، و من أجل تحقيق هذا الهدف تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى مؤسسة حضنة حليب بالمسيلة بغرض إسقاط إشكالية الدراسة، حيث خلصت الدراسة الميدانية إلى أن أدوات التحليل المالي لها دور كبير في قياس الأداء المالي بإعتبارها كأحدى أدوات الرقابة المالية، و ذلك لكشف نقاط القوة و الضعف و أسبابها و إعطاء حكم على وضعيتها من خلال ممارسة نشاطها، فتعتبر أدوات التحليل المالي أداة رئيسية و ضرورية لقياس و تقويم الأداء المالي داخل المؤسسة.

05- ميلود تومي، رحمة سكيّنة، بعنوان: «إستخدام النسب المالية لإتخاذ القرارات المالية بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بيسكرة للفترة (2017- 2019)»، مجلة إقتصاد المال و الأعمال، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 499- 510، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، الجزائر، تاريخ النشر 2021/06/30. الدراسة عبارة عن مقال علمي هدف إلى محاولة توضيح كيفية إستخدام النسب المالية لإتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة محل الدراسة، حيث خلصت الدراسة أن المؤسسة ملزمة بإتخاذ قرارات إستثمارية و أخرى تمويلية من شأنها الرفع من أدائها و مردوديتها الإقتصادية و المالية، و يتسنى لها ذلك بإستخدام نسب مالية معروفة و إستناداً إلى أساليب علمية محكمة مع توفر المعلومات الضرورية كمأ، نوعاً و توقيتاً، فالنسب المالية تعتبر أداة لقياس إستخدام المؤسسة للأموال المتاحة بالشكل الأمثل، و تحقيق أفضل الأرباح و الحفاظ على الأموال المستثمرة و تنميتها، كما تمكنها من مقارنة نتائج القياس بالمعايير المتفق عليها من تقييم جوانب الأداء في المؤسسة، و إتخاذ القرارات المالية الصائبة مستقبلاً، أهم التوصيات من خلال دراسة حالة المؤسسة:

- تشير نتائج نسب التمويل، إلى أن المؤسسة تتمتع بالإستقلالية المالية، و القدرة على تسديد ديونها، مما يسهل لها الحصول على قروض إضافية لتمويل إحتياجاتها.
- تشير نتائج نسب المردودية إلى أن مردودية المؤسسة مقبولة عموماً و عليها العمل على تحسين الأداء و تحقيق أرباح أكبر، بإستغلال إمكانياتها المادية و البشرية المتاحة.
- تشير نتائج نسب السيولة إلى أن المؤسسة قادرة على تسديد إلتزاماتها قصيرة الأجل من خلال أصولها المتداولة و تشير كذلك إلى وجود أموال مجمدة غير مستغلة.
- على المؤسسة إتخاذ قرارات تمويلية تحسن من وضعيتها المالية، حيث نجد أنها تعتمد على أموالها الخاصة بنسبة 54% في المتوسط خلال فترة الدراسة، إلا أن للديون طويلة الأجل تكلفة قد لا تستطيع المؤسسة تحملها مستقبلاً، خاصة و أن المردودية الإقتصادية ضعيفة، لذلك عليها العمل على رفعها بالشكل الذي يغطي تكلفة التمويل عن طريق الديون.
- على المؤسسة إتخاذ قرار إستثمارية للإستغلال السيولة المجمدة أو تجديد الأصول التي تعود عليها بزيادة المردودية الإقتصادية و المالية.
- عدم التساهل مع الزبائن لتوفير المزيد من السيولة.
- توعية أصحاب القرار بأهمية الإستعانة بالنسب المالية لإتخاذ القرارات المالية.

06- صافية مصباح، «تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية باستخدام النسب المالية دراسة حالة مؤسسة إتصالات الجزائر للهاتف النقال (موبيليس)»، مجلة أبحاث و دراسات التنمية، المجلد 08، العدد 02، ديسمبر 2021، ص 219-233، جامعة محمد البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج تاريخ النشر 2021/12/31. الدراسة عبارة عن مقال علمي هدف إلى التعرف على أهمية النسب المالية المعتمدة في التحليل المالي في تقييم الأداء المالي لمؤسسة موبيليس خلال الفترة (2014 - 2018) و الكشف عن مستوى أدائها المالي، و من تم التعرف على وضعها المالي و مدى إتخاذها القرارات المناسبة، و للوصول إلى هذا الهدف تم تحليل القوائم المالية للمؤسسة خلال الفترة (2014 - 2018) و إستخراج المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم مستوى الأداء بغرض إسقاط إشكالية الدراسة، حيث خلصت الدراسة إلى أن:

- الأداء المالي أداة للحكم على مستوى نشاط المؤسسة و مدى تحقيقها لأهدافها بفعالية، و بالتالي الحكم على الإختلالات التي يمكن أن تمس إستقرار الشركات.
- تعتمد عملية تقييم الأداء المالي على مجموعة من المعايير و الأدوات من أهمها النسب المالية التي تعتبر أدوات معبرة في التحليل المالي، تتمتع بالقدرة على إعطاء صورة عن الوضعية المالية للمؤسسة، إذا ما تم تركيبها و تفسيرها بالشكل الصحيح، و ذلك من خلال مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المالية مع ما يقابلها من أهداف معيارية.
- سجلت شركة موبيليس تراجع في الأداء المالي و هذا من خلال التدهور المسجل في معظم النسب خلال فترة الدراسة.

ثانيا: الدراسات باللغة الاجنبية

من أجل إثراء الموضوع والامام بجميع جوانبه، تم الاطلاع على بعض الدراسات السابقة باللغتين الفرنسية والانجليزية والتي تقربنا الى موضوع الدراسة الحالية ونستعرضها فيمايلي:

1- دراسة الباحثة تباني نبيلة و واوغل نوال تحت عنوان: « Le rôle de l'analyse financière dans la

rentabilité et la performance de l'entreprise » دراسة حالة CEVETAL اهتمت هذه الدراسة بأثر التحليل المالي على أداء و مردودية المؤسسة الاقتصادية ، حيث تم فيها التطرق الى دراسة للميزانيات العمومية وجداول الحسابات لنتائج مؤشرات الميزان المالي (FRN، BFR، TR) و تحليل نسب النشاط خلال السنتين الماليتين 2009 و 2010. و توصلت الى أن شركة CEVITAL تتمتع بهامش أمان وقدرة إيجابية على التمويل الذاتي والتي تعد علامة جيدة على الصحة المالية و مما يضمن استدامتها.

2- دراسة الباحث محمد العربي تاري و عبد الناصر عطاري تحت عنوان « la decision financière et son

impact sur la performance financière mesurée par la rentabilité » دراسة حالة مؤسسة ENPI

(2018)»، جامعة محمد خيضر بسكرة. هدفت هذه الدراسة الى دراسة العلاقة بين القرار المالي و الأداء المالي المقاس بالمردودية , في هذه المقالة اهتم الباحث بأختيار طرق التمويل على الأداء المالي للشركة حيث توصل في نهاية المقال الى أن كل نمط من أنماط التمويل له أثر ايجابي أو سلبي على الأداء المالي للمؤسسة حسب المؤشر المستخدم لقياس الأداء المالي، و من خلال الدراسة الحالية تم التوصل الى أن الديون طويلة و متوسطة الأجل لها أثر ايجابي على الأداء المالي عكس الديون قصيرة الأجل و التمويل الذاتي.

3- دراسة B.Manjula Devi , K.Ssabarathan, 2015 « **A study on financial performance of cement industries in tamilnadu with Reference to select cement companies** » هدفت المقالة لدراسة مبيعات مجموعة من شركات الاسمنت في الهند خلال الفترة 2004-2005 الى 2013-2014 وهذا بتحليل العوامل الأساسية لربحية هاته الشركات واعتمدت الدراسة على تحليل الجدوى، طويلة وقصيرة المدى لخمس شركات. وتوصلت الدراسة الى أن نسبة الملاءة تعكس قدرة وكفاءة الشركات المدروسة، حيث أن هاته النسبة صالحة لكل من المدى الطويل والقصير.

4- دراسة B.Manjula Devi , K.Ssabarathan, 2015 « **Measuring Financial Efficiency of Cement Firms Listed in Istanbul stock Exchange Via Fuzzy Data Envelopment Analysis** » هدفت الدراسة الى مقارنة الكفاءة المالية لمجموعة من شركات في تركيا وذلك بالاعتماد على النسب المالية، حيث استخدمت أربع مدخلات في التقييم متمثلة في: النسبة الحالية، نسبة السيولة، النسبة النقدية، نسبة الرافعة المالية. في حين استخدمت أربع مخرجات تمثلت في: هامش ربح الأصول، هامش أرباح الأسهم، هامش صافي الربح، هامش النمو. وتوصلت الدراسة الى أن النسب المالية تعتبر معيار جيد لمقارنة الأداء المالي للشركات ومقارنتها ببعض، وأن الأداء المالي يزيد من تنافسية الشركة ويعتبر كاداة فعالة لزيادة الإنتاجية، وقدم الباحث بعض التوجيهات لزيادة الكفاءة عن طريق تخفيض التكاليف وزيادة المبيعات.

5- Etude Eva Malichova , Maria Durisova , 2015 « **Evaluation of Financial Performance of Enterprises in IT Sector** » هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المالي للشركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات، اعتمدت الدراسة على الاحصاءات الوصفية لتحديد الاداء الكلي للمؤسسات العاملة في تكنولوجيا المعلومات وذلك من خلال اختبار المؤشرات التالية: العائد على الأصول ROA ، العائد على حقوق المساهمين ROE ، العائد على المبيعات كمؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة (نسبة السيولة العامة ، نسبة السيولة السريعة ، نسبة السيولة الفورية)، اجمالي دوران الأصول، نسبة المديونية وتوصل الباحث الى أن العائد على الأصول من بين المؤشرات الهامة والضرورية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة لانه يحلل أداء المؤسسة من منظور توليد الأرباح.

6-Etude Naz , Ijaz Naqvi « **Financial performance of firms: Evidence from pakistan cement Industry** »

الدراسة عبارة عن مقال علمي، تهدف لتحليل مجموعة من النسب المالية لشركات الاسمنت في باكستان وهذا لتقييم الأداء المالي لهاته الشركات، مع الاخذ بالاعتبار النسب المالية لسنوات الماضية حتى تتم المقارنة مع النسب الحالية لمعرفة تطور الأداء لهاته الشركات ، واستخدم الباحث حوالي 13 نسبة مالية لتحليل الأداء المالي، طبقت الدراسة على 18 شركة اسمنت خلال الفترة 2006 - 2014.

توصلت الدراسة الى أن النسب المالية المستخدمة لديها دلالة إحصائية عالية في تحليل وتوقع الأداء المالي للشركات، كما انه يجب التركيز على نسبة استخدام الأصول ونسب الربحية، لتقييم الأداء المالي للمؤسسات.

المطلب الثاني: مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا

ساهمت الدراسات السابقة في إعطاء خلفية وإطار معرفي ومفاهيمي للمحاور الرئيسية لدراستنا (تقييم الأداء المالي لشركات الاقتصادية - دراسة حالة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة -) من خلال التعرف على بعض المفاهيم والمصادر البحثية النظرية والتطبيقية، مما سهل العمل البحثي أمامنا لتحديد مشكلة وجوانب دراستنا، وخلصت الدراسات السابقة الى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1- أن تقييم الاداء المالي باستخدام النسب هو واحدة من المؤشرات المالية الرئيسية المستخرجة من تحليل القوائم المالية هي مؤشر سريع على الأداء المالي للمؤسسة سواءا صناعية، تجارية أو خدماتية.
- 2- يمكن للأطراف الداخلية والخارجية الاعتماد على نتائج تقييم الأداء المالي للمؤسسة في إتخاذ القرارات (استثمار- تمويل....) لانه يعطي صورة حقيقية عن الحالة المالية للمؤسسة للتنبؤ بمستقبلها.
- 3- أن الاعتماد على النسب والمؤشرات المالية تكشف عن كيفية تمويل المؤسسة وكيفية استخدامها لمواردها وقدرتها على سداد ديونها وقدرتها على تحقيق الأرباح.
- 4- تقييم الأداء المالي يسمح بتوفير المعلومات عن الوضعية المالية للمؤسسة معتمدا على مخرجات النظام المحاسبي الذي يشكلالاقاعدة الأساسية لمدخلات التقييم و التحليل المالي.
- 5- أن تقييم الأداء المالي والتحليل المالي أداة فعالة لكشف وتشخيص وضعية المؤسسات كما له دور مهم في ترشيد قراراتها من خلال التفسيرات التي يعطيها.
- 6- أنه يوجد دلالة إحصائية بين القوائم المالية واتخاذ القرارات، وان القوائم المالية من اهم مصادر المعلومات التي يعتمد عليها الأطراف الداخليين والخارجيين في اتخاذ قراراتهم.
- 7- أن النسب و المؤشرات المالية تؤثر في زيادة فاعلية القرارات في المؤسسات الاقتصادية،وتوفر المعلومات التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات.

وتختلف هذه الدراسة عن سابقتها فيمايلي:

- 1- اعتمدت دراستنا على المصادر الأولية (القوائم المالية) في جمع البيانات من مصادرها الرئيسية بعيدا عن الاستبيانات في حساب مختلف المؤشرات والنسب المالية.
- 2- بما أن مؤسسة الجزائرية للمياه غير مدرجة في البورصة قامت هذه الدراسة باعتماد النتيجة الصافية كمؤشر لقياس الربحية.
- 3- تتميز دراستنا على وجود أساس نظري وتطبيقي - من خلال مراجعة الادبيات النظرية والتطبيقية المشار اليها سابقا - تم الاستناد عليه بغية تحقيق أهدافها والاجابة على تساؤلاتها واختبار فرضياتها.
- 4- تختلف دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث مجتمع الدراسة،قطاع النشاط،الفترة الزمنية، رغم ان القاسم المشترك بينها في استخدام مؤشرات ونسب تقييم الأداء المالي.
- 5- ركزت دراستنا على اهم المؤشرات التي لها أثر على القرارات المالية المتخذة بالاعتماد على المؤشرات والنسب التقليدية في حين قمنا بإضافة نسب ومؤشرات الحديثة.

خلاصة:

يحتوي هذا الفصل على مفاهيم أساسية حول تقييم الأداء للشركات الإقتصادية، حيث تم التعرض في المبحث الأول إلى تحديد مفهوم الأداء ، عرف بالكفاءة ، الفعالية، تم تحديد أنواعه، فتقديم مفهوم واحد و وحيد للأداء يكون صعباً و ذلك نظراً لإختلاف وجهات نظر المحللين و الباحثين.

تقوم المؤسسة بعملية تقييم الأداء و التي تكتسي أهمية بالغة عند مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط له ، من أجل إتخاذ الإجراءات التصحيحية و ذلك بإستخدام مجموعة من المؤشرات المالية.

يعتبر الأداء المالي واحد من الأصناف التي تنطوي ضمن أداء المؤسسة ، فتلجأ إليه لقياس أداء الوظيفة المالية لما لها من تأثير على باقي الوظائف الأخرى.

أما فيما المبحث الثاني فخصص لأهم الدراسات التي تمت بالصلة لهذا الموضوع، سواءً تلك المعدة باللغة العربية و مختلف اللغات الأجنبية ، مع مقارنتها بدراستنا لهذا الموضوع.

الفصل الثاني : الدراسة التطبيقية لتقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية الجزائرية للمياه بورقلة

تمهيد :

بعد دراستنا للفصل الأول النظري بكل جوانبه سنقوم في هذا الفصل بربط أهم النقاط المتطرق إليها في الجانب النظري بالجانب التطبيقي، و الذي سيتم التطرق فيه إلى دراسة الأداء المالي من خلال بعض المؤشرات المالية و تحليلها و ذلك بالإعتماد على بعض القوائم المالية للشركة و المتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج و جول سيولة الخزينة و الخاصة بالفترة الممتدة ما بين سنة 2015 إلى غاية 2022 .

وللقيام بهذه الدراسة، قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول خصص بالتقديم العام للجزائرية للمياه بورقلة ، المبحث الثاني خصص لعرض القوائم المالية الموقوفة للشركة و الخاصة بفترة الدراسة المشار إليها سابقاً ، هذا العرض يكون من خلال أهم المؤشرات المالية المستخدمة و التي تتناسب و نشاط المؤسسة و الجانب التنظيمي المنشأة من أجله هذا النوع من المؤسسات الوطنية.

المبحث الأول : تقديم عام حول الجزائرية للمياه و هيكليتها التنظيمي

المطلب الأول : تقديم عام للشركة:

الفرع الأول تعريف الشركة : بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 2001/04/21 ، أنشأت الجزائرية للمياه، مؤسسة عمومية وطنية ذات طابع صناعي و تجاري، توضع المؤسسة تحت وصاية الوزير المكلف بالموارد المائية. تتمتع المؤسسة بالشخصية المعنوية و الإستقلال المالي، تخضع المؤسسة في علاقاتها مع الدولة للقواعد الإدارية، و تعد تاجرة في علاقتها مع الغير. تاريخ المؤسسة يمتد من سنة 1959 إلى غاية اليوم، بحسب المراحل التي مرت بها البلاد الجزائرية من قبل الإستقلال إلى مختلف الحقب و التوجهات الإقتصادية و السياسية المنتهجة من قبل الدولة نوجزها فيما يلي:

- ◀ من 1959 إلى 1967 كانت تسمى بشركة التوزيع المياه الريفي و الحضري SODEXUR.
- ◀ من 1988 إلى 2001 كانت تسمى بالمؤسسة العمومية لتوزيع المياه المنزلية وصناعية وتطهير EDEMIAO

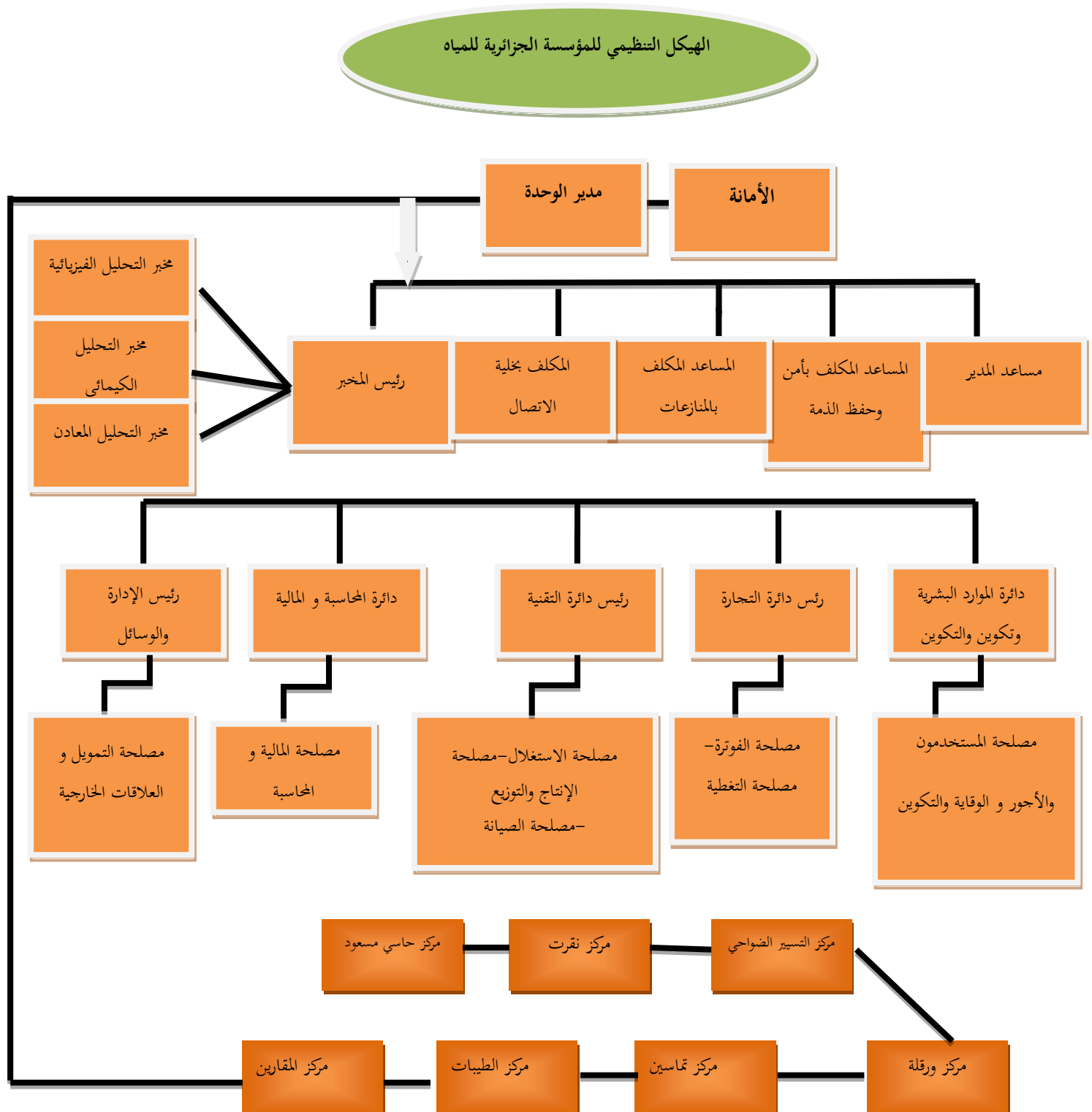
وتهدف الشركة الى:

1. الخدمة العمومية لمياه الشرب المهادفة لضمان وفرة المياه للمواطنين في ظروف مقبولة عالمياً و الساعية لتلبية أقصى طلب لمستعملي شبكة المياه العمومية، و يتم تنفيذ هذه المهمة بالتشاور مع السلطات المحلية.
2. إستغلال (تسيير و صيانة) الأنظمة و المنشآت الكفيلة بالإنتاج ، المعالجة ، التحويل ، التخزين و توزيع المياه الصالحة للشرب و المياه الصناعية.
3. التقييس و مراقبة نوعية المياه الموزعة.
4. اللجوء إلى أعوان محلفين من شرطة المياه، بعد موافقة الوالي المختص إقليمياً، بهدف حماية المياه طبقاً لقانون المياه.
5. التحكم في المنشأة و التحكم في العمل لحسابها الخاص و/ أو بتفويض من الدولة و/أو الجماعات المحلية، في إطار تطوير و تجديد و تحديث الشبكة الوطنية لمياه الشرب و المياه الصناعية، ينجز التحكم في المنشأة المفوضة لحساب الدولة و/أو الجماعات المحلية بمقابل مالي من صاحب المشروع.

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للمؤسسة

طبقاً للتعليمية رقم 1126/مديرية العامة/2016 المؤرخة في 2016/09/01، المتضمنة تحديد التنظيم النموذجي المفصل لوحدة التسيير و توزيع ماء الشروب من طرف الجزائرية للمياه و الهياكل العملية التابعة لها و تحديد المهام الأساسية لها. حسب المادة 02 من هذه التعليمية التي توضح حدود إختصاص كل وحدة توزيع في الحدود الجغرافية و الإدارية لكل ولاية، و التي بدورها يتم تحديد حجم كل وحدة بحسب عدد المشتركين و أهمية المنشآت و الهياكل المائية التابعة لها. يتم ترتيب الوحدات بحسب عدد المشتركين (الصف أ : أكثر من 150.000 مشترك ، الصف ب: ما بين 80.000 و 150.000 ، الصف ج : أقل من 80.000 مشترك).

بهدف تبسيط التنظيم الخاص بكل وحدة تم إعداد هذا المخطط الهيكل التنظيمي طبقاً لمحتوى التعليمات السالفة الذكر:



المبحث الثاني: حساب النتائج و تحليلها مع التعليق

يهدف الإجابة على الإشكالية الرئيسية و معرفة ما مدى قدرة المؤشرات قياس الأداء المالي على تقييم و تفسير الأداء المالي للمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة، و كذا التحقق من صحة مجموع الفرضيات المطروحة في بداية الدراسة و تقديم دراسة ميدانية لتدعيم الأفكار النظرية بالواقع العلمي، تناول خلال هذا المبحث أهم النتائج و تحليلها.

المطلب الأول : عرض و تحليل الميزانية لمؤشرات الهيكل المالي:

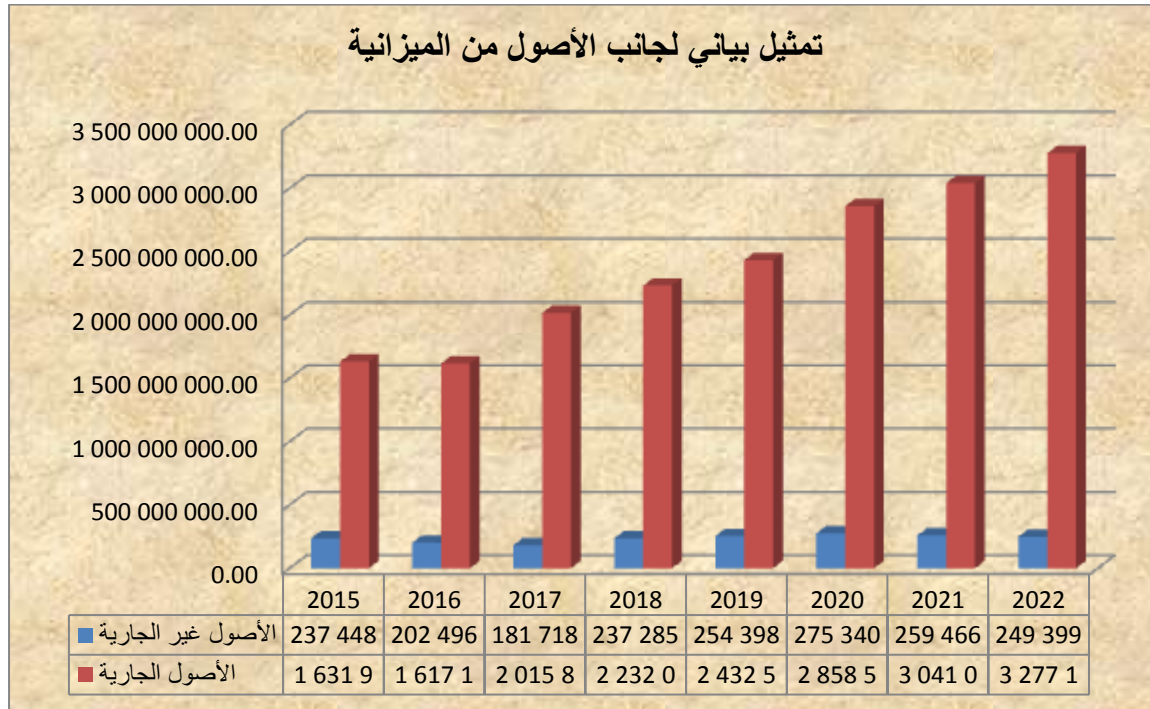
سنقوم في هذا المطلب بدراسة و تحليل الميزانية المالية للجزائرية للمياه وحدة ورقلة بإستخدام مؤشرات التوازن المالي من رأس المال العامل، إحتياجات رأس المال العامل وصولاً إلى الخزينة ، مع التحليل و قبل التطرق لهذه النقاط سنقوم بعرض الميزانية المالية للمؤسسة.

أولاً عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثمانية (08):

الجدول رقم 01 : الميزانية المالية المختصرة جانب الأصول

الأصول/السنوات	2015	2016	2017	2018
الأصول غير الجارية	237 448 626.82	202 496 764.78	181 718 382.25	237 285 453.28
الأصول الجارية	1 631 937 385.93	1 617 125 085.47	2 015 864 336.16	2 232 019 534.71
المجموع	1 869 386 012.75	1 819 621 850.25	2 197 582 718.41	2 469 304 987.99

الأصول/السنوات	2019	2020	2021	2022
الأصول غير الجارية	254 398 443.40	275 340 947.62	259 466 542.10	249 399 027.22
الأصول الجارية	2 432 577 829.52	2 858 584 515.22	3 041 079 211.10	3 277 114 606.67
المجموع	2 686 976 272.92	3 133 925 462.84	3 300 545 753.20	3 526 513 633.89

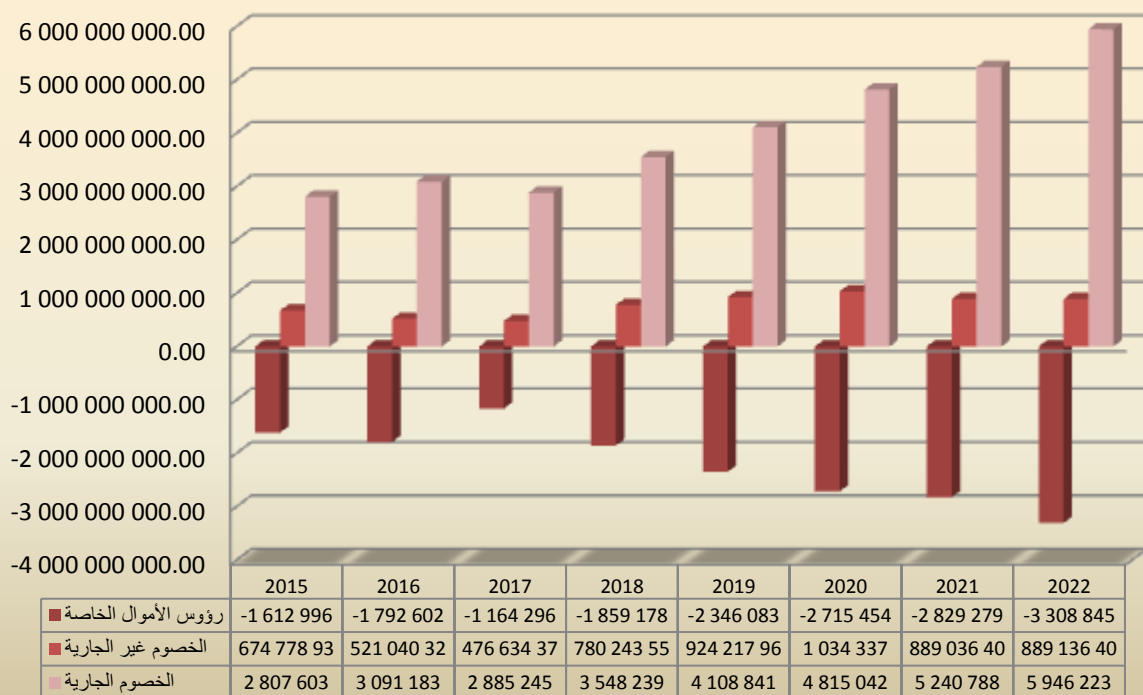


الجدول رقم 02 : الميزانية المالية المختصرة جانب الخصوم

الخصوم/السنوات	2015	2016	2017	2018
الأموال الدائمة (الخاصة + غير جارية)	-938 217 286.34	-1 271 561 856.62	-687 662 580.35	-1 078 934 543.08
الأموال الخاصة	-1 612 996 221.24	-1 792 602 178.96	-1 164 296 953.76	-1 859 178 094.38
الخصوم غ الجارية	674 778 934.90	521 040 322.34	476 634 373.41	780 243 551.30
الخصوم الجارية	2 807 603 299.09	3 091 183 706.87	2 885 245 298.76	3 548 239 531.07
المجموع	1 869 386 012.75	1 819 621 850.25	2 197 582 718.41	2 469 304 987.99

الخصوم/السنوات	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة (الخاصة + غير جارية)	-1 421 865 662.69	-1 681 116 652.27	-1 940 242 817.18	-2 419 709 523.89
الأموال الخاصة	-2 346 083 622.92	-2 715 454 010.37	-2 829 279 224.23	-3 308 845 930.94
الخصوم غ الجارية	924 217 960.23	1 034 337 358.10	889 036 407.05	889 136 407.05
الخصوم الجارية	4 108 841 935.61	4 815 042 115.11	5 240 788 570.38	5 946 223 157.78
المجموع	2 686 976 272.92	3 133 925 462.84	3 300 545 753.20	3 526 513 633.89

تمثيل بياني لجانب الخصوم من الميزانية



ثانياً تحليل الميزانية بمؤشرات التوازن المالي :

الملاحظ من خلال الميزانية المختصرة جانب الأصول أعلاه أن المؤسسة تعتمد في نشاطها على الأصول الجارية بنسبة تتراوح ما بين (87.30 % إلى 92.93 %)، مع وجود زيادة سنوية في حجم هذه الأصول مقارنة بالسنة التي تسبقها على عكس الأصول غير الجارية التي تتراوح نسبتها إلى إجمالي الأصول (07.07 % إلى 12.70 %)، و التي تعرف إنخفاض بالتقريب سنوي يعكس توجه المؤسسة نحو الإهتمام الإستثمارات الآتية بحسب الأهداف المسطرة لها و هي تقديم خدمة عمومية، بالإعتماد على منشآت قاعدية تم إنجازها من طرف ميزانية الدولة و توضع تحت تصرف المؤسسة قصد إستغلالها لتوفير تلك الخدمة العمومية المحددة في المادة 06 من المرسوم التنفيذي 101-01 المؤرخ في 2001/04/21 "تكلف المؤسسة في إطار السياسة الوطنية للتنمية، بضمان تنفيذ السياسة الوطنية لمياه الشرب على كامل التراب الوطني من خلال التكفل بنشاطات تسيير عمليات إنتاج مياه الشرب و المياه الصناعية و نقلها و معالجتها و تخزينها و جرّها و توزيعها و التزويد بها و كذا تحديد الهياكل القاعدية التابعة لها و تنميتها"

من خلال الميزانية المدرجة في الملحق و الخاصة بالمؤسسة وجود مخصصات إهلاك و مؤنات تخص التثبيات العينية، خصصت للتكفل بعمليات الصيانة للمنشآت الممنوحة بحسب المواد 15-16- و 17 من دفتر الشروط النموذجي .

من جانب الخصوم :

من خلال الملاحظة للميزانية المختصرة و الخاصة بالشركة ، يظهر لنا المبالغ الخاصة برؤوس الأموال بالسالب و هي في حالة تزايد شبه تام ، ترجع هذا الزيادة للنتائج المالية السنوية (ح/12) بالخسارة و المحققة عبر مختلف السنوات المالية بإستثناء سنة 2017 حيث تم تحقيق نتيجة موجبة، هذا من جهة و من جهة أخرى تسيير الحساب 18 " حسابات الإرتباط الخاصة بالمؤسسات و الشركات في شكل مساهمات. توضع تحت تصرف الكيانات لكي تستقبل خلال السنة المالية العمليات التي تمت بين المؤسسات و مع الشركات المساهمة و يجب تصفيته عند إقفال السنة المالية بما تنص عليه قواعد المحاسبة "... و يتم تجميع حسابات شركة المساهمة في المحاسبة التي يمسكها المسير المسؤول عن تسيير العمليات في هذا الحساب"37

وفقاً لما ورد في تفصيل الحساب 18 يتم تسجيل جميع العمليات المنجزة خارج الفترة سواءً من الجانب المدين أو الدائن مثل فواتير الإتصالات أو الفوترة خارج الفترة والتي تم التكفل بها على سبيل التسوية يتم إدراجها في هذا الحساب و الذي يرصد على مستوى الشركة المركزية بعد إجراء المقاصة بين مختلف الوحدات و عليه يظهر رصيد هذا الحساب في كل وحدة .

نفس الملاحظة فيما يخص نسبة الخصوم غير الجارية التي تعتبر منخفضة (تتراوح ما بين 21.69 % و 36.10 %) مقارنة مع نسبة الخصوم الجارية التي تتراوح ما بين (131.29 % و 169.88 %) ، و تزايد قيمتها نتيجة تزايد قيمة الديون بمختلف حساباتها.

ملاحظة : نظراً لصعوبة تحديد قيمة الأموال الخاصة إنطلاقاً من الميزانية لعدم ذكرها في هذه الأخيرة إلا على المستوى المركزي للشركة بصفة عامة و بالنسبة لكل الوحدات و نظراً لإرتباط بعض المؤشرات و النسب بهذه الأموال و التي هي تخص عينة الدراسة تم إعتداد رؤوس الأموال الخاصة المذكورة في الميزانية جانب الخصوم هي الأموال الخاصة و ذلك بغية التوصل إلى حكم مالي يشخص الوضعية المالية لعينة الدراسة .

³⁷ القرار المؤرخ في 2008/07/26 الذي يحدد قواعد التقييم و المحاسبة، و محتوى الكشوف المالية عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، جريد رسمية رقم 19 ، 2009/03/25.

1. رأس المال العامل إنطلاقاً من الميزانية المالية:

و هو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الموجه لتمويل الأصول المتداولة بعبارة أخرى هو هامش الضمان الذي يجب أن يتوفر في المؤسسة ضمن هيكلها المالي لتحقيق التوازن و تغطية الأخطار الناجمة عن حركة الأصول المتداولة.

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة} \quad (1)$$

الجدول رقم 03 : يوضح تغيرات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
الأموال الدائمة	-938 217 286.34	-1 271 561 856.62	-687 662 580.35	-1 078 934 543.08
الأصول الثابتة	237 448 626.82	202 496 764.78	181 718 382.25	237 285 453.28
رأس المال العامل	-1 175 665 913.16	-1 474 058 621.40	-869 380 962.60	-1 316 219 996.36

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
الأموال الدائمة	-1 421 865 662.69	-1 681 116 652.27	-1 940 242 817.18	-2 419 709 523.89
الأصول الثابتة	254 398 443.40	275 340 947.62	259 466 542.10	249 399 027.22
رأس المال العامل	-1 676 264 106.09	-1 956 457 599.89	-2 199 709 359.28	-2 669 108 551.11

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن رأس المال العامل سالب خلال كل سنوات الدراسة، و هذا يعني أن الأموال الدائمة لا تغطي الأصول الثابتة أي أن المؤسسة لم تحقق توازن مالي، كما أن هامش الأمان لمواجهة المخاطر المحتملة أو التي يمكن أن تتعرض لها، حيث تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير، لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد إستحقاقها و بالتالي عليها إتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الإستقرار المالي.

$$\text{رأس المال العامل من أسفل الميزانية: الأصول جارية (المتداولة) - الخصوم جارية (الديون قصيرة الأجل)} \quad (2)$$

الجدول رقم 04 : يوضح تغيرات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة (من أسفل الميزانية)

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	1 631 937 385.93	1 617 125 085.47	2 015 864 336.16	2 232 019 534.71
الخصوم الجارية	2 807 603 299.09	3 091 183 706.87	2 885 245 298.76	3 548 239 531.07
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	- 1 175 665 913.16	- 1 474 058 621.40	- 869 380 962.60	- 1 316 219 996.36

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	2 432 577 829.52	2 858 584 515.22	3 041 079 211.10	3 277 114 606.67
الخصوم الجارية	4 108 841 935.61	4 815 042 115.11	5 240 788 570.38	5 946 223 157.78
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	- 1 676 264 106.09	- 1 956 457 599.89	- 2 199 709 359.28	- 2 669 108 551.11

الجدول رقم 05 : يقارن تغيرات رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة (من أعلى و أسفل الميزانية)

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل من أعلى الميزانية	-1 175 665 913.16	-1 474 058 621.40	-869 380 962.60	-1 316 219 996.36
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	- 1 175 665 913.16	- 1 474 058 621.40	- 869 380 962.60	- 1 316 219 996.36

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل من أعلى الميزانية	-1 676 264 106.09	-1 956 457 599.89	-2 199 709 359.28	-2 669 108 551.11
رأس المال العامل من أسفل الميزانية	- 1 676 264 106.09	- 1 956 457 599.89	- 2 199 709 359.28	- 2 669 108 551.11

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

تجدر الإشارة أنه في الحالة حسابه من أسفل الميزانية يكون أفضل لأنه يسمح لنا تحليله بإظهار بعض القواعد للحكم على مدى سلامة تسيير المؤسسة و ما إذا كان إستحقاق الأصول المتداولة مقارباً لإستحقاق الديون القصيرة، لأن رأس المال العامل يسمح للمؤسسة بتنبؤ بالمخاطر و خاصة المتعلقة بالقدرة على السداد.

2. إحتياج رأس المال العامل:

1.2 إحتياج رأس المال العامل من الميزانية المالية:

يوضح بدوره الإحتياجات التمويلية الإجمالية في دورة الإستغلال بفعل تفاوت في زمن التدفقات الحقيقية (المستحقة) و المالية المرسله (المحصلة) و بالتالي فإن أي زيادة في الإحتياج في رأس المال تدل على زيادة نشاط المؤسسة.

$$3 \quad \text{إحتياج في رأس المال العامل} = (\text{الأصول المتداولة} + \text{القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون القصيرة} + \text{السلفات المصرفية})$$

الجدول رقم 06 :حساب الإحتياج من رأس المال العامل

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
الأصول المتداولة	1 631 937 385.93	1 617 125 085.47	2 015 864 336.16	2 232 019 534.71
القيم الجاهزة	117 663 270.32	102 631 445.97	87 191 398.33	142 725 622.85
ديون قصيرة	2 807 603 299.09	3 091 183 706.87	2 885 245 298.76	3 548 239 531.07
سلفات مصرفية	-	-	-	-
BFR	- 1 058 002 642.84	-1 371 427 175.43	-782 189 564.27	- 1 173 494 373.51

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
الأصول المتداولة	2 432 577 829.52	2 858 584 515.22	3 041 079 211.10	3 277 114 606.67
القيم الجاهزة	111 878 054.89	125 168 650.48	89 003 331.15	63 515 242.16
ديون قصيرة	4 108 841 935.61	4 815 042 115.11	5 240 788 570.38	5 946 223 157.78
سلفات مصرفية	-	-	-	-
BFR	- 1 564 386 051.20	- 1 831 288 949.41	- 2 110 706 028.13	- 2 605 593 308.95

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ أن إحتياج رأس المال العامل المتحصل عليه من الميزانية المالية للثمانية سنوات محل الدراسة كان سالباً و في حالة متزايد من سنة لأخرى إلا فيما يخص سنة 2017 التي عرف فيها إنخفاضاً بسبب النتيجة الإيجابية التي حققتها المؤسسة ، و تفسر الإشارة السالبة لإحتياج في رأس المال العامل على أن المؤسسة تمكنت من تغطية إحتياجات دورة الإستغلال بموارد الدورة العادية ، و الإنخفاض المحقق خلال سنة 2017 يعود إلى إرتفاع موارد الدورة.

3 الخزينة الصافية:

و هي تعبر عن الفرق بين الإستخدامات الخزينة (المتاحات) و موارد الخزينة (الإعتمادات البنكية) ، بالنسبة للتحليل الوظيفي كما يمكن حسابها كذلك إنطلاقاً من الميزانية المالية من خلال الفرق بين القيم المتاحة (القيم الجاهزة) - الديون البنكية قصيرة الأجل (التسبيقات البنكية)، أو بالفرق بين رأس المال العامل و الإحتياج في رأس المال العامل

$$4 \quad \text{الخزينة الصافية (Tng) = إستخدامات الخزينة (Et) - موارد الخزينة (Rt)}$$

$$5 \quad \text{الخزينة الصافية (Tng) = رأس المال العامل الإجمالي (FRng) - الإحتياج في رأس المال العامل (BFR ex)}$$

$$6 \quad \text{الخزينة الصافية (Tng) = خزينة الأصول - خزينة الخصوم}$$

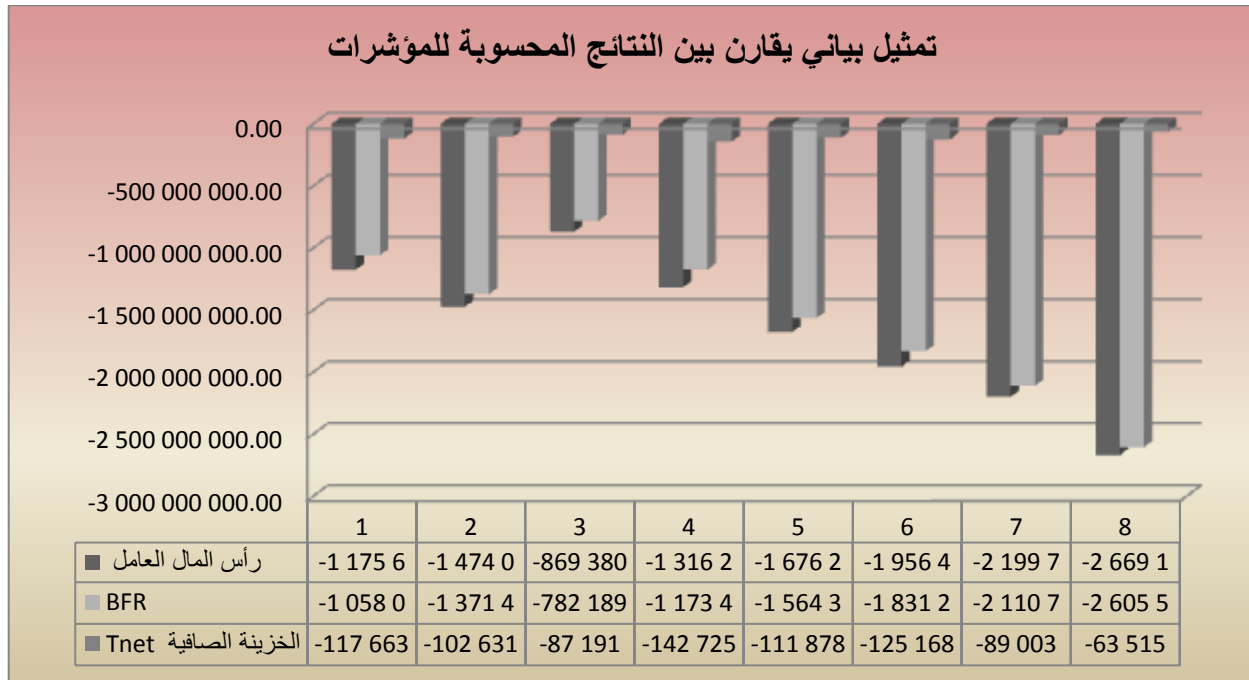
الجدول 07 الفرق رأس المال العامل و الإحتياج في رأس المال العامل العلاقة رقم 07

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
رأس المال العامل	- 1 175 665 913.16	- 1 474 058 621.40	- 869 380 962.60	- 1 316 219 996.36
BFR	- 1 058 002 642.84	- 1 371 427 175.43	- 782 189 564.27	- 1 173 494 373.51
Tnet الخزينة الصافية	- 117 663 270.32	- 102 631 445.97	- 87 191 398.33	- 142 725 622.85

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
رأس المال العامل	- 1 676 264 106.09	- 1 956 457 599.89	- 2 199 709 359.28	- 2 669 108 551.11
BFR	- 1 564 386 051.20	- 1 831 288 949.41	- 2 110 706 028.13	- 2 605 593 308.95
Tnet الخزينة الصافية	- 111 878 054.89	- 125 168 650.48	- 89 003 331.15	- 63 515 242.16

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج : النتيجة المحققة سالبة على كل سنوات الدراسة في حين تم تسجيل إنخفاض كبير خاصة في السنوات الثلاثة الأخيرة بسبب تمويل العجز المحقق بين رأس المال العامل و الإحتياجات في رأس المال العامل المحققة خلال سنوات 2019-2022).



4 دراسة وضعية المؤسسة من خلال جدول حسابات النتائج :

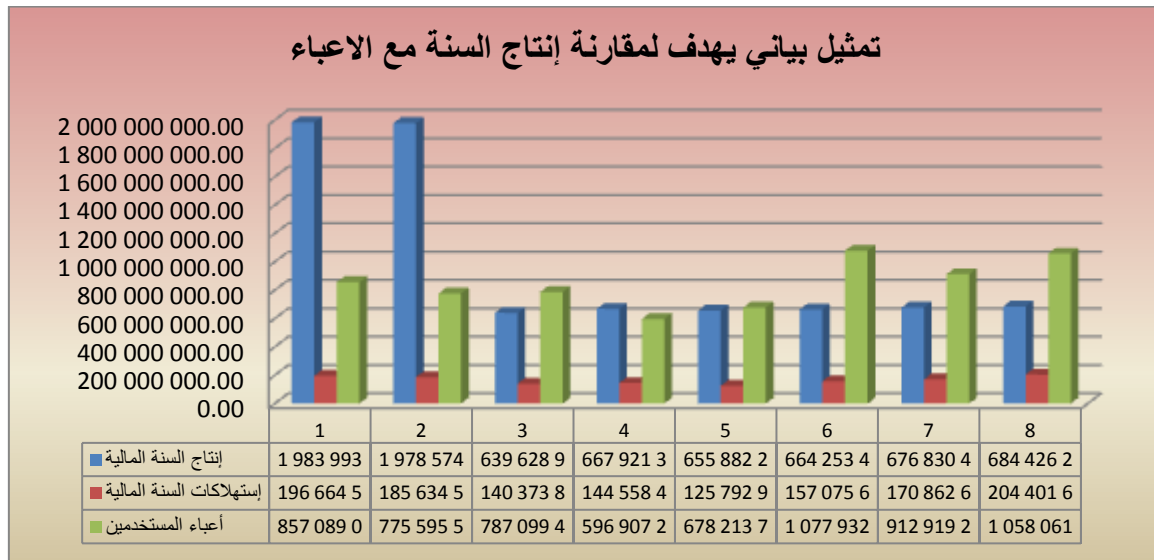
يتم مقارنة النتائج المحققة و التي تم الإفصاح عنها في جدول حسابات النتائج لمختلف سنوات الدراسة و ذلك من خلال مقارنة النتائج المحققة عبر كل سنتين متاليتين حسب قاعدة سنة الأساس و سنة المقارنة ، حيث أن النسب الموجبة تبين إرتفاع في العنصر ، أما النسب السالبة تعبر عن الإنخفاض الذي حقق في سنة المقارنة بالنسبة إلى سنة الأساس و تم عرض هذه النتائج بصفة مختصرة في الجدول أدناه قصد التعرف على تطور أنشطة المؤسسة.

الجدول 08 يبين عرض مختصر لجدول حسابات النتائج عبر سنوات الدراسة

2018	2017	2016	2015	جدول حسابات النتائج
667 921 371.67	639 628 957.00	664 281 863.31	606 089 031.21	رقم الأعمال 70
667 921 371.67	639 628 957.00	1 978 574 286.85	1 983 993 972.93	(121) إنتاج السنة المالية
144 558 455.45	140 373 812.35	185 634 556.64	196 664 599.79	إستهلاك السنة المالية
523 362 916.22	499 255 144.65	1 792 939 730.21	1 787 329 373.14	3 122 = (2-1) القيمة المضافة للإستغلال
-101 721 892.74	-317 157 263.46	990 565 910.89	903 419 017.53	(123) الفائض الإجمالي عن الإستغلال
-672 054 792.20	497 794 643.78	-411 380 937.61	-792 317 527.68	124 النتيجة العملياتية
-672 054 792.20	497 794 643.78	-411 380 937.61	-792 317 527.68	7 125 = (5+6) النتيجة العادية قبل الضرائب
-624 256 152.12	495 042 257.39	-432 676 076.91	-772 438 900.36	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-624 256 152.12	495 042 257.39	-432 676 076.91	-679 945 154.50	8+9=10 النتيجة الصافية للسنة المالية

2022	2021	2020	2019	جدول حسابات النتائج
684 426 246.20	676 830 498.76	664 253 430.38	655 882 274.18	رقم الأعمال 70
684 426 246.20	676 830 498.76	664 253 430.38	655 882 274.18	(121) إنتاج السنة المالية
204 401 611.51	170 862 638.40	157 075 686.09	125 792 929.59	إستهلاك السنة المالية
480 024 634.69	505 967 860.36	507 177 744.29	530 089 344.59	122 = (2-1) القيمة المضافة للإستغلال
-592 104 377.93	-429 927 427.99	-588 893 507.54	-169 698 372.68	(123) الفائض الإجمالي عن الإستغلال
-590 331 908.57	487 948 592.74	-696 500 559.28	-485 765 049.28	124 النتيجة العملياتية
-590 331 908.57	487 948 592.74	-696 500 559.28	-485 765 049.28	125 = (5+6) النتيجة العادية قبل الضرائب
-590 331 908.57	486 390 557.99	-669 771 203.03	-461 781 929.81	النتيجة الصافية للأنشطة العادية
-590 331 908.57	486 390 557.99	-669 771 203.03	-461 781 929.81	10 = 8+9 النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة



التعليق على النتائج:

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

- من خلال الجدول رقم 08 أعلاه تم تحديد أكبر و أقل نسب التغير لكل مكون من مكونات جدول حسابات النتائج خلال سنوات الدراسة باللون الرمادي لتمييزها عن باقي التغيرات التي حدثت حيث تميزت سنة 2020 بالزيادات الإيجابية لأغلب المكونات بينما تميزت سنة 2018 بالإنخفاض لتلك المكونات
- متوسط نسبة التغير في رقم الأعمال عبر كل سنوات الدراسة تقدر بـ: 1.81 % و هذا يعبر عن ديناميكية النشاط التجاري للمؤسسة و محاولتها تحسين مركزها التجاري .
- متوسط إنتاج المؤسسة، عرف بإنخفاض بنسبة تقدر بـ: 8.72 - % و هذا راجع لوجود تغيرات في المخزونات، بنسب كبيرة خلال سنتي 2015 و 2016 مقارنة مع إنعدام هذا التغير خلال باقي سنوات الدراسة، في حين تم تسجيل إرتفاع نسبة تغير إستهلاكات السنة المالية بـ: 1.90 % . و هذا رجع لإرتفاع نسبة الخدمات الخارجية و الإستهلاكات الخارجية، الشيء الذي أثر على القيمة المضافة للإستغلال التي حققت إنخفاض في المتوسط لهذه القيمة بـ: 10.77 - % عبر مختلف سنوات الدراسة . و الذي قابله إرتفاع معتبر، في مختلف أعباء الإستغلال، بدوره أدى إلى ظهور نتيجة عملياتية سالبة بالتقريب على أغلب فترات الدراسة بإستثناء سنتي 2017 و 2021 . نفس الملاحظة بالنسبة للنتيجة الصافية للسنة المالية .

- كل هذه النقائص راجع لإرتفاع تكاليف الإستغلال مقارنة برقم الأعمال المحقق من طرف المؤسسة و الذي يعتبر ضعيف في أغلب سنوات الدراسة ، بسبب عدم قدرة المؤسسة في تحصيل مستحقاتها الحقيقية و الكاملة من عملائها هذا من جهة و من جهة أخرى طبيعة النشاط الذي تختص به المؤسسة كونها تقدم خدمة عمومية أي أن أسعار التعامل مع الزبائن محددة مسبقاً من طرف الدولة مع ضعفها مقارنة بتكاليف الإنتاج، التي تعرف زيادات معتبرة خلال مختلف سنوات الدراسة أي أن الطابع الإجتماعي يغلب على الطابع التجاري لمختلف وظائف الشركة .

المطلب الثاني : التحليل باستخدام المؤشرات النسبية

سنقوم في هذا المطلب بدراسة و تحليل الميزانية المالية للجزائرية للمياه وحدة ورقلة باستخدام المؤشرات النسبية، أي باستخدام النسب المالية و التي عن طريقها نهدف للتوصل إلى تشخيص معمق لوضعية المؤسسة خلال سنوات الدراسة

الجدول 09 يبين بعض نسب المردودية

2022	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	الصيغة الرياضية
17.84%	-17.19%	24.67%	19.68%	33.58%	-42.52%	24.14%	42.15%	معدل العائد على حقوق الملكية ROE النتيجة الصافية/ الأموال الخاصة
-16.74%	14.74%	-21.37%	-17.19%	-25.28%	22.53%	-23.78%	-36.37%	معدل العائد على الأصول ROA النتيجة/إجمالي الأصول

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج:

1. **معدل العائد على حقوق الملكية ROE:** يهتم هذا المؤشر بقياس العائد على كل دينار مستثمر فالإرتفاع يدل على كفاءة قرارات الإستثمار و التشغيل في المؤسسة، من خلال عرض ميزانية المؤسسة جانب الخصوم لا نجد ذكر للأموال الخاصة لكل فترات الدراسة و أن هذه الأخير تحدد فقط على المستوى المركزي و أنها غير مخصصة لكل وحدة على هذا الأساس لا تظهر في ميزانية الوحدة و بهدف التقريب لتطور هذا تم إعتماد مجموع رؤوس الأموال الخاصة لحساب هذا المؤشر الذي أعطى النتائج المذكورة في الجدول أعلاه ، الإشارة الموجبة النسب المحققة راجع إلى الإشارة السالبة لكل من رؤوس الأموال و النتيجة العملية إلى السنتين 2017 و 2021 متوسط نسب هذا العائد تقدر ب: 12.79 % .

2. **معدل العائد على الأصول ROA :** يعد مقياس للربحية، حيث يعبر عن العلاقة بين الأرباح و حجم الأموال المتاحة للإدارة، كما أنه يؤشر على العلاقة بين النتيجة العملية بعد الضرائب و إجمالي الأصول ، من خلال النتائج المتوصل إليها نلاحظ تحقيق أقل قيمة لهذا المؤشر خلال سنة 2015 بنسبة تقدر ب: 36.37% - و أعلى قيمة خلال سنة 2017 بنسبة تقدر ب: 22.53 % موجبة كون النتيجة المحققة خلال هذه الفترة كانت موجبة. متوسط نسبة هذا المؤشر تقدر ب: 12.93 - % .

3 . معدل دوران الأصول الاقتصادية : يقيس معدل دوران الأصول قيمة مبيعات الشركة، أو إيراداتها بالنسبة إلى قيمة أصولها، ويمكن استخدام معدل دوران الأصول كمؤشر على الكفاءة التي تستخدم بها الشركة أصولها لتوليد الإيرادات. حيث أنه كلما ارتفع معدل دوران الأصول، زادت كفاءة الشركة في تحقيق إيرادات من أصولها، على العكس من ذلك، إذا كانت الشركة لديها معدل دوران أصول منخفض، فهذا يشير إلى أنها لا تستخدم أصولها بكفاءة لتوليد المبيعات. و يحسب بالعلاقة التالية :

$$07 \quad \text{معدل دوران الأصول الاقتصادية} = \text{رقم الأعمال} / \text{مجموع الأصول}$$

الجدول رقم 10 معدل دوران الأصل الاقتصادي:

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
رقم الأعمال	606 089 031.21	664 281 863.31	639 628 957.00	667 921 371.67
مجموع الأصول (الأصل الاقتصادي)	1 869 386 012.75	1 819 621 850.25	2 197 582 718.41	2 469 304 987.99
معدل دوران الأصل الاقتصادي	32.42%	36.51%	29.11%	27.05%

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
رقم الأعمال	655 882 274.18	664 253 430.38	676 830 498.76	684 426 246.20
مجموع الأصول (الأصل الاقتصادي)	2 686 976 272.92	3 133 925 462.84	3 300 545 753.20	3 526 513 633.89
معدل دوران الأصل الاقتصادي	24.41%	21.20%	20.51%	19.41%

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج:

تبين نتائج دوران الأصول الاقتصادية على انخفاض المعدل ، أعلى نسبة تقدر ب:36.51% حققت خلال سنة 2017 و أقل نسبة تقدر ب: 19.41% كانت خلال سنة 2022 و بصفة عامة تعتبر هذه النسبة منخفضة و يرجع السبب في انخفاض رقم الأعمال المحقق نظراً لضعف التحصيل و ارتفاع المطلوبات على إنتاج المؤسسة ، كما يلاحظ تدهور في معدل دوران الأصول عبر سنوات الدراسة و هذا راجع كون أن معدل الزيادة في رقم الأعمال أقل من تلك التي زاد بها مجموع الأصول عبر كافة سنوات الدراسة .

04 الهامش الصافي : الهامش الصافي يلخص مدى نجاح الشركة في تحصيل الربح مقابل كل دينار ، كما أن هامش يدل على مدى قدرة المنشآت للتحكم والسيطرة على تكاليفها، بالإضافة إلى أنه وسيلة جيدة للمقارنة بين المنشآت المتخصصة بنفس الصناعة أو في صناعات مختلفة لمعرفة أي مجال هو مربح أكثر و يحسب بالعلاقة التالية :

$$08 \quad \text{الهامش الصافي} = \text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}$$

الجدول رقم 11 الهامش الصافي:

الهامش الصافي	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية	-679 945 154.50	-432 676 076.91	495 042 257.39	-624 256 152.12
رقم الأعمال	606 089 031.21	664 281 863.31	639 628 957.00	667 921 371.67
النسبة	-112.19%	-65.13%	77.40%	-93.46%

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي للشركة الجزائرية للمياه بورقلة

2022	2021	2020	2019	الهامش الصافي
-590 331 908.57	486 390 557.99	-669 771 203.03	-461 781 929.81	النتيجة الصافية
684 426 246.20	676 830 498.76	664 253 430.38	655 882 274.18	رقم الأعمال
-86.25%	71.86%	-100.83%	-70.41%	النسبة

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج:

تبين النتائج أن الهامش الصافي سالب في معظم سنوات الدراسة الستة و هذا راجع لوجود نتيجة مالية صافية سالبة و وجود هامش موجب فيما يخص السنتين 2017 و 2021 و هذا راجع لتحقيق نتيجة صافية موجب ، كما بينت الدراسة إلى أن أقل نسبة تحققت خلال سنة 2015 حيث قدرة ب: -112.19% و هذا يعبر عن مدى تحصيل أقصى خسارة مقابل كل دينار مستثمر من طرف المؤسسة ، في حين حققت المؤسسة أقصى ربح محقق خلال سنة 2017 لتحقيقها هامش صافي ربح يقدر ب: 77.40%.

05. الهامش الإجمالي للإستغلال : و يبين العلاقة بين الفائض الإجمالي للإستغلال و إنتاج السنة المالية من خلال هذه النسبة يمكن مقارنة نسبة نمو في إنتاج المؤسسة و مدى تأثيره على الفائض المحقق ضمن جدول حسابات النتائج و يحسب بالعلاقة التالية :

$$09 \quad \text{الهامش الإجمالي للإستغلال} = \text{الفائض الإجمالي للإستغلال} / \text{إنتاج السنة المالية}$$

الجدول رقم 12 الهامش الإجمالي للإستغلال:

2018	2017	2016	2015	الهامش الإجمالي للإستغلال
-101 721 892.74	-317 157 263.46	990 565 910.89	903 419 017.53	الفائض الإجمالي للإستغلال
667 921 371.67	639 628 957.00	1 978 574 286.85	1 983 993 972.93	إنتاج السنة المالية
-15.23%	-49.58%	50.06%	45.54%	النسبة

2022	2021	2020	2019	الهامش الإجمالي للإستغلال
-592 104 377.93	-429 927 427.99	-588 893 507.54	-169 698 372.68	الفائض الإجمالي للإستغلال
684 426 246.20	676 830 498.76	664 253 430.38	655 882 274.18	إنتاج السنة المالية
-86.51%	-63.52%	-88.65%	-25.87%	النسبة

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج:

تبين نتائج الدراسة تحقيق نتائج موجبة خلال سنتي 2015 و 2016 بالإضافة إلى كون سنة 2016 لها أعلى نسبة حققتها المؤسسة خلال كل سنوات الدراسة كون تحقيق قيم منخفضة فيما يخص أعباء المستخدمين و الضرائب مقارنة بسنة 2015 ، في حين كان أقل نسبة حققتها المؤسسة فيما يخص هذا الهامش كانت خلال سنة 2020 بنسبة تقدر ب: -88.65% هذا العجز راجع لإرتفاع أعباء المستخدمين .

06.نسب التمويل : و تحسب بالعلاقات التالية :

10 نسبة التمويل الدائم = الأموال الدائمة / الأصول غير الجارية

11 نسبة التمويل الخاص = الأموال الخاصة / الأصول غير الجارية

12 نسبة الإستقلالية المالية = الأموال الخاصة / مجموع الخصوم

13 نسبة الملاءة = مجموع الأصول / مجموع الديون

الجدول رقم 13 نسب التمويل :

النسب المالية	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة التمويل الدائم (الأموال الدائمة/الأصول غير جارية	-57.49%	-78.63%	-34.11%	-48.34%	-58.45%	-58.81%	-63.80%	-73.84%
نسبة التمويل الذاتي (الأموال الخاصة / الأصول غير جارية)	-98.84%	-110.85%	-57.76%	-83.30%	-96.44%	-94.99%	-93.04%	-100.97%
نسبة الإستقلالية المالية (الأموال الخاصة /مجموع الديون)	-60.55%	-62.64%	-44.31%	-55.10%	-59.00%	-57.93%	-58.99%	-61.76%
الملاءة (مجموع الأصول /مجموع الديون)	70.18%	63.58%	83.63%	73.18%	67.57%	66.85%	68.82%	65.82%

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج:

➤ **نسبة التمويل الدائم:** تبين أن المؤسسة لم تستطع تغطية أصولها الثابتة بأموالها الدائمة خلال كل سنوات الدراسة أعلى نسبة حققتها المؤسسة خلال سنة 2017 بنسبة تقدر بـ: -34.11% أقل نسبة حققت خلال سنة 2016 بنسبة تقدر بـ: -78.63%.

➤ **نسبة التمويل الذاتي:** تبين أن المؤسسة لم تستطع تغطية أصولها غير الجارية بأموالها الخاصة خلال كل سنوات الدراسة أعلى نسبة حققتها المؤسسة خلال سنة 2017 بنسبة تقدر بـ: -57.76% أقل نسبة حققت خلال سنة 2016 بنسبة تقدر بـ: -110.85%.

➤ **نسبة الإستقلالية المالية:** تبين أن المؤسسة غير مستقلة مالياً أموالها الخاصة لم تستطع تغطية الديون خلال كل سنوات الدراسة أعلى نسبة حققتها المؤسسة خلال سنة 2017 بنسبة تقدر بـ: -44.31% أقل نسبة حققت خلال سنة 2016 بنسبة تقدر بـ: -62.64%.

➤ **نسبة الملاءة:** تقيس مدى قدرة المؤسسة على تسديد ديونها من خلال بيع أصولها، من خلال النتائج المحصل عليها في الجدول أعلاه ، فهي لن تتمكن من التسديد إلا في حدود النسب المبينة و المنحصرة ما بين 63.58% إلى 83.63% . أي أي أن أصول المؤسسة لا تكفي لتغطية ديون المؤسسة إلا في حدود النسب المبينة لكل سنة.

07.نسب السيولة : تستخدم نسب السيولة المالية، في قياس مدى قدرة المؤسسة على تحويل عناصر الأصول الجارية ، بهدف تغطية إلتزاماتها المالية الجارية ، تتكون هذه النسب من ثلاثة أنواع و تحسب بالعلاقات التالية :

$$14 \quad \text{نسبة السيولة العامة} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

$$15 \quad \text{نسبة سيولة الأصول} = \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

الجدول رقم 14 نسب السيولة:

نسب السيولة/ السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
نسبة السيولة العامة	58.13%	52.31%	69.87%	62.90%	59.20%	59.37%	58.03%	55.11%
سيولة الأصول	87.30%	88.87%	91.73%	90.39%	90.53%	91.21%	92.14%	92.93%

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج:

➤ **نسبة السيولة العامة :** تقيس قدرة الأصول الجارية لدى المؤسسة على تغطية الخصوم الجارية، تكون الشركة في وضعية جيدة إذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 ، من خلال الجدول رقم 14 أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة أقل من 1 بالنسبة لكل سنوات الدراسة و أن أقل نسبة تقدر بـ: **52.31%** حققت خلال سنة 2016 و أكبر نسبة تقدر بـ: **62.90 %** حققت خلال سنة 2018، ما يدل على عدم قدرة الشركة على تغطية الديون القصيرة بالأصول المتداولة في حدود النسب المتوصل إليها.

➤ **نسبة سيولة الأصول :** تقيس مقدار الأصول الجارية لدى المؤسسة مقارنة مع مجموع الأصول من خلال الجدول رقم 17 أعلاه، نلاحظ أن الحصة الأكبر لأصول المؤسسة تتشكل من الأصول الجارية بالنسبة لكل سنوات الدراسة و أن أقل نسبة تقدر بـ: **87.30%** حققت خلال سنة 2015 و أكبر نسبة تقدر بـ: **92.93%** حققت خلال سنة 2022، مع زيادة متتالية عبر سنوات الدراسة .

08.نسب النشاط :

تهدف هذه النسب إلى تفسير مكونات الإحتياج في رأس المال العامل للإستغلال، بحيث يتم حسابها بالإعتماد على القيم الإجمالية التي تظهر في الميزانية الوظيفية و يتم التعبير عنها في معظم الأحيان بالأيام أو المرات، و تعرف كذلك بنسب الإنتاجية ، إذ هدفها هو قياس كفاءة و فعالية الإدارة في إستعمال ما لديها من إستثمارات من أجل خلق و توليد المبيعات من أبرز هذه النسب :

معدل دوران المخزونات المواد الأولية: يشير هذا المعدل إلى عدد مرات استخدام المخزون في عملية رفع المبيعات خلال السنة ، تحسب النسبة بالعلاقات التالية :

$$16 \quad \text{معدل دوران المواد الأولية} = \text{تكلفة شراء المواد الأولية} / \text{متوسط المخزون}$$

$$17 \quad \text{مدة دوران المخزون} = 360 \text{ يوم} / \text{معدل دوران المخزون}$$

الجدول رقم 15 مدة و معدل دوران المواد الأولية:

البيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
تكلفة المواد الأولية	196 664 599.79	185 634 556.64	140 373 812.35	144 558 455.45
متوسط مخزون	56 557 014.98	51 026 329.79	60 052 541.01	53 644 423.65
معدل دوران المواد	347.73%	363.80%	233.75%	269.48%
مدة دوران المخزون	104	99	154	134

البيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
تكلفة المواد الأولية	125 792 929.59	157 075 686.09	170 862 638.40	204 401 611.51
متوسط مخزون	52 162 739.49	63 662 922.62	51 491 224.52	52 256 388.04
معدل دوران المواد	241.15%	246.73%	331.83%	391.15%
مدة دوران المخزون	149	146	108	92

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم 15 أعلاه، يلاحظ تذبذب في هذه المدة عبر مختلف سنوات الدراسة أقل مدة تقدر بـ: 92 يوم كانت خلال سنة 2022 أما أعلى مدة تقدر بـ: 154 يوم كانت خلال سنة 2017.

مدة تحصيل الزبائن: تعبر هذه المدة عن الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة (الزبائن) إلى تاريخ تحصيلها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه التحصيل ، تتبع هذه المدة تمكن المؤسسة من التحكم في العلاقات السياسية و التجارية و عموماً كلما كانت هذه المدة أقل كان ذلك دليلاً على ترصيدا السريع لحقوقها من المبيعات الآجلة و تحسب بالعلاقات التالية :

$$18 \quad \text{متوسط مدة تحصيل الزبائن} = (\text{متوسط حساب الزبائن} / \text{رقم الأعمال}) * 360 \text{ يوم}$$

$$19 \quad \text{معدل دوران} = \text{رقم الأعمال} / \text{متوسط حساب الزبائن}$$

الجدول رقم 16 مدة و معدل دوران الزبائن:

بيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
متوسط حساب الزبائن	1 269 075 935.46	1 287 126 450.56	1 849 542 808.50	2 023 443 734.62
رقم الأعمال	606 089 031.21	664 281 863.31	639 628 957.00	667 921 371.67
متوسط مدة تحصيل الزبائن /يوم	754	698	1 041	1 091
معدل دوران حساب الزبائن	47.76%	51.61%	34.58%	33.01%

بيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
متوسط حساب الزبائن	2 257 282 203.43	2 644 088 981.81	2 862 131 750.45	3 112 307 128.32
رقم الأعمال	655 882 274.18	664 253 430.38	676 830 498.76	684 426 246.20
متوسط مدة تحصيل الزبائن	1 239	1 433	1 522	1 637
معدل دوران حساب الزبائن	29.06%	25.12%	23.65%	21.99%

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم 16 أعلاه تبين أن مدة تحصيل الزبائن تعتبر مرتفعة، أقل مدة تقدر بـ: 698 يوم حققت سنة 2016 بينما أعلى مدة قدرت بـ: 1637 يوم حققت سنة 2022 و الشيء الملاحظ إرتفاع مستمر لهذه المدة عبر مختلف سنوات الدراسة .

أما فيما يخص معدل دوران حساب الزبائن يشهد معدلات منخفضة و بصفة مستمرة عبر كل سنوات الدراسة ، أعلى مدة تقدر بـ: 51.61% حققت خلال سنة 2016 ، و أقل مدة تقدر بـ: 21.99% حققت خلال سنة 2022 .

➤ **مدة تسديد الموردين:** تعبر هذه المدة عن الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة (الموردين) إلى تاريخ تسديدها، لذلك فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات الدائنة بإتجاه الدفع ، تتبع هذه المدة تمكن المؤسسة من التحكم في العلاقات السياسية و التجارية و عموماً كلما كانت هذه المدة أكبر كان ذلك دليلاً على خبرة المؤسسة في التفاوض على مدة أطول و تحسب بالعلاقات التالية :

20

متوسط مدة تسديد الزبائن = (حساب الموردين / المشتريات) * 360 يوم

21

معدل دوران = المشتريات / حساب الموردين

الجدول رقم 17 مدة و معدل دوران الموردين:

بيان/السنوات	2015	2016	2017	2018
الموردين	148 292 622.38	234 781 238.59	262 671 020.07	300 202 719.74
المشتريات	196 664 599.79	185 634 556.64	140 373 812.35	144 558 455.45
متوسط مدة تسديد الموردين	271	455	674	748
معدل دوران الموردين	132.62%	79.07%	53.44%	48.15%

بيان/السنوات	2019	2020	2021	2022
الموردين	315 743 121.81	404 207 477.85	456 072 619.83	600 157 774.37
المشتريات	125 792 929.59	157 075 686.09	170 862 638.40	204 401 611.51
متوسط مدة تسديد	904	926	961	1 057
معدل دوران الموردين	39.84%	38.86%	37.46%	34.06%

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم 17 أعلاه تبين أن مدة تسديد الموردين تعتبر مرتفعة، أقل مدة تقدر بـ: 271 يوم حققت سنة 2015 بينما أعلى مدة قدرت بـ: 1057 يوم حققت سنة 2022 و الشيء الملاحظ الإرتفاع المستمر لهذه المدة عبر مختلف سنوات الدراسة .

أما فيما يخص معدل دوران حساب الموردين يشهد معدلات معتبرة تنخفض و بصفة مستمرة عبر كل سنوات الدراسة ، أعلى مدة تقدر بـ: **132.62%** حققت خلال سنة 2015 ، و أقل مدة تقدر بـ: **34.06%** حققت خلال سنة 2022 .

الجدول رقم 18 مقارنة بين المدد الخاصة بالتحصيل المستحقات من الزبائن و تسديد الموردين

البيان / السنوات	2015	2016	2017	2018
متوسط مدة تسديد الموردين	271	455	674	748
متوسط مدة تحصيل الزبائن	754	698	1 041	1 091
الفرق (التسديد - التحصيل)	-482	-242	-367	-343
معدل دوران الموردين	132.62%	79.07%	53.44%	48.15%
معدل دوران الزبائن	47.76%	51.61%	34.58%	33.01%
الفرق (التسديد - التحصيل)	84.86%	27.46%	18.86%	15.14%

البيان / السنوات	2019	2020	2021	2022
متوسط مدة تسديد الموردين	904	926	961	1 057
متوسط مدة تحصيل الزبائن	1 239	1 433	1 522	1 637
الفرق (التسديد - التحصيل)	-335	-507	-561	-580
معدل دوران الموردين	39.84%	38.86%	37.46%	34.06%
معدل دوران الزبائن	29.06%	25.12%	23.65%	21.99%
الفرق (التسديد - التحصيل)	10.78%	13.74%	13.82%	12.07%

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال الجدول أعلاه و المقارن بين مدد التحصيل المستحقات من الزبائن و تسديد حقوق الموردين يلاحظ فارق زمني كبير يؤثر على خزانة المؤسسة و على الوضعية القانونية إتجاه القوانين السارية المفعول و التي تلزم المؤسسة من إحترام رزم الإستحقاقات القانونية للعلاقات التعاقدية بينها و بين الغير و التي تضبطها العلاقات التجارية و المكفولة بالقانون التجاري هذه الإخلالات تدفع إلى إحجام الموردين و التجار إبرام علاقات تجارية مع المؤسسة مما يؤدي إلى إغيارها و عدم تمكنها من الإستمرارية، هذه الوضعية نتجت عن تقاعص الزبائن بمختلف فئاتهم الحكومية و الخواص التجار منهم و الأفراد ، و الذين هم في زيادة مستمرة على إنتاج المؤسسة من المياه الصالحة للشرب و التي تعتبر ضرورة يومية ، عن تسديد المستحقات التي هي دين عليهم في حدود الآجال التعاقدية التي تربطهم مباشرة بالمؤسسة الشيء الذي دفع المؤسسة عن عدم قدرتها، على الإلتزام بالإستحقاقات التي عليها إتجاه الموردين المتعاقدين معها مما نتج عنه هذه الوضعية الجد حرجة التي هي في تزايد مستمر خلال كل سنوات الدراسة .

(II) المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي :

من أهم مؤشرات تقييم الأداء المالي الحديثة ، و التي أعطت صيغة شاملة لمفهوم خلق القيمة ، مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة و مؤشر القيمة السوقية المضافة.

◀ تقييم الأداء المالي للشركة بإستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) : تستخدم لتحديد الربحية الصحيحة التي تحققها الوحدة من أجل تحقيق أفضل قيمة و لحسابها يجب تحديد رأس مال المؤسسة ، و التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال (CMPC).

$$22 \quad CMPC = C_{kp} * (KP/D + KP) + CD * (1 - T_{ibs}) * (D / (D + KP))$$

CMPC = التكلفة الوسطية المرجحة لرأس المال

CD = تكلفة الديون و تحسب بالعلاقة التالية :

$$23 \quad \text{تكلفة الديون } CD = \text{النتيجة المالية} / \text{الإستدانة الصافية DN}$$

$$24 \quad \text{الإستدانة الصافية DN} : \text{الخصوم غير جارية} + \text{خزينة الخصوم} - \text{التوظيفات المالية} - \text{خزينة الأصول}$$

D = الديون ، KP = الأموال الخاصة ، C_{kp} = تكلفة الأموال الخاصة

$$25 \quad C_{kp} = \text{تكلفة الأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

حساب صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT : يقصد به نتيجة الإستغلال بعد الضريبة

$$26 \quad EVA = \text{صافي الربح التشغيلي بعد الضريبة NOPAT} - (\text{تكلفة رأس المال} * \text{رأس المال})$$

أ حساب تكلفة الأموال الخاصة (C_{kp}) : تحسب تكلفة الأموال الخاصة وفق علاقة مردودية الأموال الخاصة بإستخدام العلاقة 34 أعلاه :

الجدول رقم 19 حساب تكلفة الأموال الخاصة (C_{kp}) لفترات الدراسة:

البيان/ السنوات	2015	2016	2017	2018
النتيجة الصافية (RN)	-679 945 154.50	-432 676 076.91	495 042 257.39	-624 256 152.12
الأموال الخاصة (KP)	-1 612 996 221.24	-1 792 602 178.96	-1 164 296 953.76	-1 859 178 094.38
تكلفة الأموال الخاصة (CKP)	42.15%	24.14%	-42.52%	33.58%

البيان/ السنوات	2019	2020	2021	2022
النتيجة الصافية (RN)	-461 781 929.81	-669 771 203.03	486 390 557.99	-590 331 908.57
الأموال الخاصة (KP)	-2 346 083 622.92	-2 715 454 010.37	-2 829 279 224.23	-3 308 845 930.94
تكلفة الأموال الخاصة (CKP)	19.68%	24.67%	-17.19%	17.84%

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم 19 تشهد تكلفة الأموال الخاصة للشركة منحنى إنخفاض و تدهور شبه عام و بشكل حاد خلال سنتي 2017 بنسبة **-42.52%** و 2021 بنسبة **-17.19%** و هذا راجع للإشارة السالبة الخاصة برؤوس الأموال الخاصة عبر كل سنوات الدراسة و النتيجة السالبة المحققة عبر كل هذه السنوات إلا فيما يخص سنتي 2017 و 2021 حيث كانت النتيجة السنوية ربح.

ب حساب معدل العائد على المبيعات (ROI) : و يحسب بإستخدام العلاقة التالية:

$$27 \quad \text{معدل العائد على المبيعات (ROI)} = \frac{\text{النتيجة التشغيلية}}{\text{مجموع الأموال (رأس المال المستثمر)}}$$

$$28 \quad \text{رأس المال المستثمر (CI)} = \text{الإستثمارات العينية} + \text{الإحتياج في رأس المال العامل (BFR)}$$

حيث يمكن الإعتماد على هذا المؤشر و إختيار الإستثمارات و قياس مردوديتها من خلال النشاط الرئيسي للمؤسسة ، إلا أنه لا يأخذ بعين الإعتبار تكلفة رأس المال.

الجدول رقم 20 معدل العائد على المبيعات (ROI) :

البيان/ السنوات	2015	2016	2017	2018
النتيجة التشغيلية	-792 317 527.68	-411 380 937.61	497 794 643.78	-672 054 792.20
الإستثمارات العينية	103 043 560.82	88 153 231.03	70 080 401.93	77 819 051.36
الإحتياج في رأس المال العامل	-1 058 002 642.84	-1 371 427 175.43	-782 189 564.27	-1 173 494 373.51
رأس المال المستثمر (CI)	-954 959 082.02	-1 283 273 944.40	-712 109 162.34	-1 095 675 322.15
معدل العائد على المبيعات (ROI)	82.97%	32.06%	-69.90%	61.34%

البيان/ السنوات	2019	2020	2021	2022
النتيجة التشغيلية	-485 765 049.28	-696 500 559.28	487 948 592.74	-590 331 908.57
الإستثمارات العينية	70 958 330.75	65 071 065.10	52 670 201.10	42 612 094.96
الإحتياج في رأس المال العامل	-1 564 386 051.20	-1 831 288 949.41	-2 110 706 028.13	-2 605 593 308.95
رأس المال المستثمر (CI)	-1 493 427 720.45	-1 766 217 884.31	-2 058 035 827.03	-2 562 981 213.99
معدل العائد على المبيعات (ROI)	32.53%	39.43%	-23.71%	23.03%

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم 20 أعلاه نلاحظ أن معدل العائد على المبيعات حقق نسب سالبة خلال سنتي (2017، 2021) ، و هذا راجع لكون النتيجة التشغيلية كانت بإشارة موجبة ، في حين أن إشارة هذا المعدل حققت بالإشارة الموجبة خلال السنوات 2015، 2016، 2018، 2019، 2020 و 2022) و هذا راجع للإشارة السالبة للإحتياج في رأس المال العامل و النتيجة التشغيلية.

$$\text{أولاً حساب مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة (EVA) : } \text{EVA} = (\text{ROI} - \text{CMPC}) * \text{CI}$$

$$\text{EVA} = \text{مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة} \text{ ROI} = \text{معدل العائد على المبيعات CI} = \text{رأس المال المستثمر}$$

الجدول رقم 21 القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) :

البيان/ السنوات	2015	2016	2017	2018
معدل العائد على المبيعات (ROI)	82.97%	32.06%	-69.90%	61.34%
CMPC	-64.71%	-40.47%	209.49%	-41.20%
رأس المال المستثمر (CI)	-954 959 082.02	-1 283 273 944.40	-712 109 162.34	-1 095 675 322.15
EVA	-1 410 296 849.59	-930 726 107.88	1 989 600 191.66	-1 123 444 680.66

البيان/ السنوات	2019	2020	2021	2022
معدل العائد على المبيعات (ROI)	32.53%	39.43%	-23.71%	23.03%
CMPC	-28.32%	-33.96%	139.17%	-28.81%
رأس المال المستثمر (CI)	-1 493 427 720.45	-1 766 217 884.31	-2 058 035 827.03	-2 562 981 213.99
EVA	-908 740 293.51	-1 296 260 443.76	3 352 070 582.53	-1 328 726 619.42

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم 21 أعلاه نلاحظ الجزائرية للمياه حققت قيمة إقتصادية موجبة خلال سنتي 2017 و 2021 ، و يرجع ذلك إلى الإشارة السالبة لكل من رأس المال المستثمر و معدل العائد على المبيعات في حين لم تحقق قيمة إقتصادية موجبة خلال باقي سنوات الدراسة حيث يظهر من خلال هذه النتائج أن القيمة الاقتصادية المضافة تتناسب طردياً مع العائد على رأس المال و عكسياً مع تكلفته ، الشيء الملاحظ عموماً أن الجزائرية للمياه و بالرغم من صعوبة تسيير الموارد المتاحة نظراً لقلتها و عدم تناسبها مع الأهداف المسطرة من طرف الهيئات العمومية إلا أنها إستطاعت تحقيق قيمة إقتصادية مضافة خلال السنتين المذكورتين سابقاً .

➤ تقييم الأداء المالي للشركة بإستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA) : تعرف بأنها الفرق بين القيمة السوقية و القيمة الدفترية و تعطي تقيماً شاملاً لأداء المؤسسة منذ نشأتها و حتى تاريخ قياس قيمتها السوقية و تحسب بالعلاقة التالية:

$$MVA = \sum_{i=0}^n \frac{EVA}{(1+K)^n}$$

EVA_n : القيمة الاقتصادية المضافة للفترة n ، K: التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال (CMPC)

الجدول رقم 22 القيمة السوقية المضافة (MVA) :

البيان/ السنوات	2015	2016	2017	2018
EVA	-1 410 296 849.59	-930 726 107.88	1 989 600 191.66	-1 123 444 680.66
(1+K) _n =(1+CMPC) _n	35.29%	116.38%	1019.38%	102.88%
MVA	-3 996 607 346.47	-799 740 771.74	195 176 717.26	-1 091 989 073.16

2022	2021	2020	2019	البيان/ السنوات
-1 328 726 619.42	3 352 070 582.53	-1 296 260 443.76	-908 740 293.51	EVA
100.00%	1111.04%	100.15%	99.82%	$(1+K)^n$ $= (1+CMPC)^n$
-1 328 663 558.51	301 704 569.36	-1 294 276 059.68	-910 399 443.66	MVA
-8 924 794 966.60				$\sum_{i=0}^n \frac{EVA}{(1+K)^n}$

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم 22 أعلاه نلاحظ الجزائرية للمياه لم تحققت قيمة سوقية مضافة موجبة بالإجمال القيم الموجبة التي حققت خلال السنوات 2017 و 2021 و التي بدورها لم تكفي لتغطية العجز الذي حققته خلال السنوات الستة الباقية من سنوات الدراسة. و هذا يدل على إخفاق الإدارة من رفع القيمة السوقية للمؤسسة و تحقيق عوائد تساعد على زيادة رأس المال المستثمر.

3. طريقة مؤشر عائد التدفق النقدي من الإستثمار

تعريفه: حيث يستخدم في تقييم المؤسسة ككل أو إختيار و تقييم المشروع المراد تمويله و يتم مقارنة هذا المؤشر مع تكلفة رأس المال، فإذا كان هذا المؤشر أكبر من تكلفة التمويل فهناك إنشاء للقيمة أما إذا كان العكس فنقول أن هناك تدمير للقيمة

30

$$\text{طريقة حسابه } CFROI = \frac{\text{فائض خزينة الإستغلال بعد الضريبة}}{\text{الأصل الإجمالي}}$$

الجدول رقم 23 مؤشر عائد التدفق النقدي من الإستثمار (CFROI) :

2018	2017	2016	2015	البيان / السنوات
-35 936 697.79	-12 384 082.08	-14 112 821.11	-305 843 166.15	فائض خزينة الإستغلال بعد الضريبة
2 469 304 987.99	2 197 582 718.41	1 819 621 850.25	1 869 386 012.75	الأصل الإجمالي
-1.46%	-0.56%	-0.78%	-16.36%	CFRI مؤشر عائد التدفق النقدي من الإستثمار
-41.20%	209.49%	-40.47%	-64.71%	CMPC
إنشاء للقيمة بالرغم من الإشارة السالبة	تدمير للقيمة	إنشاء للقيمة بالرغم من الإشارة السالبة	إنشاء للقيمة بالرغم من الإشارة السالبة	المقارنة بين المؤشرين CFRI أكبر من CMPC = إنشاء للقيمة ، العكس تدمير للقيمة

البيان / السنوات	2019	2020	2021	2022
فائض خزينة الإستغلال بعد الضريبة	-56 298 881.84	-155 891 881.38	-54 940 798.16	8 753 561.50
الأصل الإجمالي	2 686 976 272.92	3 133 925 462.84	3 300 545 753.20	3 526 513 633.89
CFRI مؤشر عائد التدفق النقدي من الإستثمار	-2.10%	-4.97%	-1.66%	0.25%
CMPC	-28.32%	-33.96%	139.17%	-28.81%
المقارنة بين المؤشرين CFRI أكبر من CMPC = إنشاء للقيمة ، العكس تدمير للقيمة	إنشاء للقيمة بالرغم من الإشارة السالبة	إنشاء للقيمة بالرغم من الإشارة السالبة	تدمير للقيمة	إنشاء للقيمة

المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على وثائق المؤسسة

التعليق على النتائج: من خلال الجدول رقم 23 أعلاه نلاحظ الجزائرية للمياه حققت إنشاء للقيمة موجبة خلال سنة 2022 و على عكس لذلك حققت تدمير للقيمة حسب هذا المؤشر خلال سنتي 2017 و 2021 ، أما باقي السنوات فقد حققت إنشاء للقيمة لكن بإشارة سالبة.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجانب التطبيقي لعملية تقييم الأداء المالي لمؤسسة الجزائرية للمياه وحدة ورقلة ، بداية العمل كانت بتقديم توطئة عامة حول الشركة و مكونات هيكلها التنظيمي و العملياتي مع تقديم لبعض النصوص القانونية و التنظيمية و التي أنشأت بهدف التحكم في تسيير الوحدة و تنظيم نشاطها ، بداية عملية التقييم كانت عن طريق تشخيص الوضع المالي من حيث قدرة المؤسسة على السداد و التوازن المالي مع تقييم مصادر التمويل و تشخيص الخزينة و الوضعية المالية للشركة مقارنة مع نشاطها الرئيسي هذه العملية تمت من خلال المعلومات المستخرجة من القوائم المالية المصرح بها خلال سنوات الدراسة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية 2022 ، و مطابقتها مع المؤشرات المناسبة و المرتبطة و المتوافقة مع الأنشطة القانونية المرخص بها للمؤسسة وفقاً للقوانين التنظيمية ، و كذا إجراء مقارنة و تحليل النتائج بدلالة الزمن و في بعض الأحيان مقارنتها بالنسب المعيارية التي تم إعتماؤها من طرف الأساتذ الباحثين في هذا المجال ، و إعطاء التفسير المناسبة للنتائج المتوصل إليها ، و التي تم لإشارة إليها في التعليقات الخاصة بكل مؤشر أو نسبة مالية ، هذا من جهة و من جهة أخرى تقديم نقاط القوة و نقاط الضعف التي حققتها المؤسسة خلال النشاط المسند إليها و سيتم التطرق لكل هذه النتائج في الخاتمة العامة لهذا البحث.

الخاتمة

حاولنا من خلال هذا البحث تقييم الأداء المالي للشركات الاقتصادية دراسة حالة الجزائرية للمياه بورقلة، الذي إقتصرت الدراسة فقط حول علمية التقييم للأداء المالي دون مختلف التقييمات الأخرى الواجب القيام بها موازاةً مع التقييم المالي في المؤسسة، إلى جانب التطرق فقط إلى مجموعة من المؤشرات التي نراها متطابقة و نشاط المؤسسة محل الدراسة ، كونه يوجد كم معتبر من المؤشرات و النسب المتناولة لهذا الجانب من التقييم يصعب إستخدامها كلها مقارنة مع الجانب الأكاديمية لدرجة الدراسة من جهة و من جهة أخرى عدم تناسبها و النشاط الرئيسي للشركة محل الدراسة.

حاولنا من خلال هذا البحث بالدرجة الأولى رصد بعض التعاريف المقدمة من طرف الباحثين فيما يخص الأداء و الأداء المالي و مختلف مصادر المعلومات القانونية، و التي يتم من خلال إستغلالها التوصل إلى ذلك الهدف من التقييم ، بغية تحديد نقاط القوة التي تمتلكها المؤسسة و نقاط الضعف التي أثرت عليها ، بهدف معالجتها و تصحيح مسارها وفق ما تملية الدراسات الأكاديمية المختصة بهذا الجانب.

إنطلاقاً من إشكالية البحث و المتمثلة في السؤال عن مدى مساهمة المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية ؟ و معالجة الإشكاليات الفرعية الخاصة بها ، إعتدنا منهج دراسة حالة عن طريق التشخيص المالي للشركة محل الدراسة بتشخيص العناصر الضابطة لحدود التوازنات المالية الواجب تحقيقها وفق مصادر التمويل المتاحة بغية الوصول إلى درجة عالية من الربحية و قدرة كافية على المدى الطويل للسداد المستحقات التي هي على ذمة المؤسسة دون الإخلال بالمشاريع التنموية التي تطمح بها .

من خلال القوائم المالية المقدمة من طرف الشركة و المعدة وفق للقوانين السارية المفعول تم التطرق إلى إعادة بناء الميزانية تبعاً للمنهج المستخدم و الهدف من التحليل مع إستخراج النسب و المؤشرات الخاصة بالمراحل التي يمر بها نشاط المؤسسة و الخاصة بعدة سنوات إبتداءً من سنة 2015 إلى غاية 2022 ، هذه الفترة و المقدرة بثمانية سنوات تعطي فرصة للإلمام بمختلف المراحل التي يمكن أن تؤول إليها وضعية المؤسسة في المستقبل إذا توفرت نفس الظروف.

1. النتائج النظرية :

تباينت وجهات نظر المحللين و الأكاديميين في تقديم تعريف موحد و دقيق للأداء المالي، و يعود ذلك إلى الاختلاف الموجود في المدارس الإقتصادية و تطور النظرية المالية، الشيء الذي نتج عنه إختلاف في المقاييس المستعملة في قياس الأداء المالي للشركات و الذي يعتبر نسبي لا غير.

يرتكز الأداء المالي للشركات الإقتصادية على قدرتها على إنشاء القيمة، و تحقيق مردودية مقبولة وفق المصادر المتاحة لها و التي يمكن الوصول إليها بأقل التكاليف و دون الإضرار بالجوانب الأخرى المكونة للمؤسسة و التي تعتبر جزء لا يتجزأ منها .

النتائج التطبيقية :

للتكفل بعملية التشخيص للوضعية المالية للشركة تم تحليل :

✓ الهيكلية المالية من خلال تحليل الموارد المالية و دراسة مدى قدرتها على تحقيق التوازن المالي ، تبين من خلال الميزانيات المالية المقدمة إعتداد المؤسسة على مواردها الداخلية بشكل كبير نظراً للوضعيات السلبية التي حققتها من قبل و أن التكاليف التي تقوم بها الوزارة الوصية تخص الهياكل الإنتاجية فقط و بعض معدات الإنتاجية .

الخاتمة العامة

- ✓ تحليل النشاط الإستغلالي لشركة من خلال النتائج العملية المحققة في هذا الجانب حيث تبين من خلال الوضعية أن المؤسسة تعتمد في نشاطها على الأصول الجارية بنسبة متوسطة تقدر بـ: 90.64 % مع وجود زيادة سنوية في حجم هذه الأصول مقارنة بالسنة التي تسبقها على عكس الأصول غير الجارية التي تقدر نسبتها المتوسطة بـ 9.36% كما أنها تعرف إنخفاض بالتقريب سنوي يعكس توجه المؤسسة نحو الإهتمام الإستثمارات التشغيلية بحسب الأهداف المسطرة لها و هي تقديم خدمة عمومية.
- ✓ جانب الخصوم الشئ العام و الملاحظ هو غياب رؤوس الأموال الخاصة بالإشارة الموجبة مع ظهور الحساب بالإشارة السالبة و الذي يتم ترصيده على مستوى المديرية العامة هذا الحساب يضم جميع العمليات التي تتم خارج فترات إستحقاقها يتم إعتباره كمثل من أشكال سوء التسيير تعاقب به الشركة في حالة ظهوره بإشارة سالبة هذا من جهة و من جهة أخرى يعبر على التراكمت الخسائر السابقة.
- ✓ مؤشرات التوازن أظهرت عدم تحققه على مدار سنوات الدراسة (رأس المال العامل سالب) ، عدم وجود هامش الأمان لمواجهة المخاطر المحتملة أو التي يمكن أن تتعرض لها، حيث تعرف صعوبات مالية في الأجل القصير و البعيد، لأنها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها عند مواعيد إستحقاقها و بالتالي عليها إتخاذ قرارات تصحيحية لتحقيق الإستقرار المالي.
- ✓ خزينة المؤسسة تعرف عجز كبير عبر أغلب فترات الدراسة ناتج عن ضعف عملية تحصيل المستحقات (ليس فقط الجانب الخاص المشتركين الخواص بل كذلك المؤسسات الحكومية و الإدارات العمومية بنسبة أكبر من الخواص) ما نتج عنه تحقيق رقم أعمال ضعيف مقارنة بالوسائل الموجهة لتسيير عمل الوحدة الشئ الذي أثبتته مختلف النسب المردودية المخصصة لقياس هذا الجانب. و من خلال مقارنة المدد بين تسديد الموردين و تحصيل المستحقات من الزبائن نجد أن متوسط الفارق بينهما يقدر بالتقريب 3 مرات أي أن موعد إستحقاق الديون قبل 3 مرات من موعد قبض المستحقات على الزبائن الفارق بينهما يضع خزينة المؤسسة في عجز ينجر عنه مصاريف مالية كبيرة و إضطراب في العلاقات التعاقدية.
- المؤسسة تعرف إرتفاع كبير يفوق 100 % في نسبة المديونية إتجاه مختلف الأطراف سواء الخاصة أو الحكومية الشئ الذي يجعلها تواجه في صعوبات كبيرة في إتخاذ جميع القرارات المالية و التنظيمية و حتى الإستثمارية ، عدم التكافؤ بين إدارة التكاليف بدافع طبيعة الخدمة العمومية أثر بشكل كبير على المردودية الإقتصادية و الإجتماعية و حتى البشرية (تخلف دفع المرتبات و المعاشات). هذا من جهة و من جهة أخرى الأصول التي هي ملك للمؤسسة لا تغطي الديون التي هي على عاتق المؤسسة هذا الذي يؤثر على العلاقات التعاقدية التي تبرمها المؤسسة. نسب السيولة أغلبها تحت المعدل المطلوب ما يدل على عدم قدرة الشركة على تغطية الديون بالأصول.
- ومن خلال مؤشرات التقييم الحديثة نجد أن الجزائية للمياه حققت قيمة إقتصادية موجبة خلال السنوات 2015، 2016 و 2021 ، و يرجع ذلك إلى إرتفاع في رأس المال المستثمر و إنخفاض تكلفته في حين لم تحقق قيمة إقتصادية موجبة خلال باقي سنوات الدراسة، الشئ الملاحظ عموماً أن الشركة و بالرغم من صعوبة تسيير الموارد المتاحة من جهة و لقلتها و عدم تناسبها مع الأهداف المسطرة من طرف الهيئات العمومية من جهة أخرى إلا أنها إستطاعت تحقيق قيمة إقتصادية مضافة خلال السنوات الثلاثة المذكورة سابقاً.

الخاتمة العامة

ك نفس الشيء بالنسبة للقيمة السوقية المضافة لم تحققت قيمة سوقية مضافة موجبة بالإجمال القيم الموجبة التي حققت خلال السنوات 2015، 2016 و 2021 لم تكفي لتغطية العجز الذي حققته خلال السنوات الخمسة الباقية و هذا يدل على إخفاق الإدارة من رفع القيمة السوقية للمؤسسة و تحقيق عوائد تساعد على زيادة رأس المال المستثمر.

إنطلاقاً من النتائج المتوصل إليها عن طريق عملية التشخيص المالي للمؤسسة إستناداً إلى المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة و التي أعطت بالتقريب نفس النتائج عن الوضعية المالية للمؤسسة و بصفة عامة تمكنت هذه المؤشرات من تشخيص الوضعية العامة للشركة و المرافق التي تحوزها سواءً المادية منها أو العينية و حتى البشرية ، يمكننا القول هنا أن الشركة في أصعب الظروف حققت نتائج إيجابية كما أنها إستطاعت الصمود أمام الأزمات المالية التي مرت بها و التي تمكنت من تخفيف حدتها و المحافظة على نشاطها و الذي يعتبر خدمة وطنية مكفولة من طرف الدولة ، تتحكم فيها السياسة العمومية ، و القرارات السياسية التي هي بعيدة عن الأخذ بمبدأ التكلفة و الربح ، الهدف من هذا النوع من المؤسسات العمومية هو التكفل بأساسيات و متطلبات الحياة و النظام العام للدولة ، كل هذا يمكن تعقله إذا كان هدفه خدمة المواطن لكن لا يمكن قبوله في حالة ما إذا تم التسوية بين الأفراد و المؤسسات من خلال الإجراء ، و هذا ما يعاب على إدارة الشركة فيه ضعف التسعيرة المقيم بها الإستهلاك لا بد من أن يقابله إلزام أقصى اتجاه المؤسسات المشتركة ، كون أن الموازنة بين الهدفين ضرورة لا يمكن إهمالها.

من خلال هذا التشخيص يمكننا أن نقول أن المؤشرات المالية التقليدية و الحديثة ، يمكن الإعتماد عليها في عملية تقييم الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية و هي الإجابة للإشكالية المطروحة في هذا البحث. أما فيما يخص الإشكاليات الفرعية فيمكننا الإجابة عليها كما يلي :

1. العوامل المفسرة للأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية تكمن في إستغلال مخرجات النظام المالي و التي من خلاله يمكن إستخدامها في مختلف المؤشرات و النسب المالية المفسرة للأداء المالي داخل الشركات الاقتصادية .
 2. الإجابة عن الإشكالية الفرعية الثانية من خلال مختلف التفسيرات الشاملة التي تقدمها المؤشرات المالية المعتمدة من طرف الباحثين الأكاديمين و المختصين في هذا الجانب المالي إنتقاء من هذا الكم الكبير من المؤشرات بما يتوافق مع نشاط المؤسسة و أهدافها الاقتصادية و المالية و الإجتماعية و هذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة الميدانية و عملية التشخيص للذمم المالية للشركة.
 3. من خلال النتائج المتوصل إليها عن طريق العوامل المفسرة بواسطة المؤشرات و النسب المالية المستخدمة في دراسة الحالة للجزائرية للمياه وحدة ورقلة تبين أن مستوى الأداء المالي دون المستوى المطلوب و المخطط له من طرف الإدارة ، نظراً لعدم تمكنها من مخالفة السياسة العامة قصد الإقتصاد في التكاليف و تأجيل بعض المشاريع نظراً لضعف الموارد المتاحة بحسب ما تمليه النظريات الاقتصادية و هذا راجع للقرارات السياسية التي تلزم المواصلة في التكفل بكل هذه المشاريع دون الرجوع إلى تطبيق النظريات المالية ، بدافع الخدمة العمومية التي تعتبر حق حتى و لو أنشأت خسائر مالية لكن في جوهر الأمر قدمت منافع جلية لا يمكن الإستغناء عنها ، في الحياة الفردية و الجماعية.
- من خلال ما سبق يمكن الحكم على حصة الفرضيات المشار إليها في المقدمة و المتمثلة في
- تساهم المؤشرات المالية بشكل كبير في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية
 - يمكن الإعتماد بشكل كبير على تقييم الأداء المالي للحكم على نجاعة كامل الأنشطة الخاصة بالمؤسسة الاقتصادية.
 - المعلومات التي توفرها القوائم المالية كافية للتعبير عن حالة المؤسسة و إكتشاف مواطن القوة و تعزيزها و إصلاح مواطن الضعف .

الخاتمة العامة

التوصيات :

إن عملية تقييم الأداء و الأداء المالي بالخصوص تعتبر عملية ذات أهمية بالغة في حياة الشركات الإقتصادية، القيام بها ليس الشيء الهين لا من ناحية الوقت و لا من حيث تكاليف العملية ، الشيء الذي يتوجب على إدارة الشركات القيام به بشكل دوري و على نحو آلي لإعطاء الفرصة لتشخيص الوضع العام للمؤسسة بهدف إتخاذ القرارات الصائبة و الفورية و تدارك الأخطاء و المطبات التي تخلق بالمؤسسة ، من خلال النشاط الإستغلالي الذي غالب ما يحتاج إلى قرارات فورية و آنية لتكفل به دون انتظار نهاية السنة المالية و صدور مختلف القوائم المالية المفسرة لوضعية الشركة ، هذا بشكل عام

- يجب على الشركة أن تعتمد نظام يمكنها من خلاله تقليل الخسائر و تعزيز مكانتها و كذا علاقاتها التعاقدية مع الشركاء و الأطراف ذات المصلحة .

- ضرورة مراجعة نظام المعلومة داخل الشركة خاصة المعلومات المفسرة للذمم المالية.
- تعزيز بعض المصالح خاصة تلك المتعلقة بعمليات الإحصاء و التقويم للإستهلاكات المياه ، كونها اللبنة الأساسية في بناء الحقوق لفائدة الشركة و مختلف الأهداف المالية التي تحكم الشركة.
- وضع حوافز للأفراد المكلفين بعمليات التحصيل و المتابعة.
- ضرورة وضع خطط عمل للتكفل بالجانب الإجتماعي للعمال، كونه الحافز الأكبر لضبط نشاط الشركة وفق ما يتم التسطير له من طرف الإدارة العامة و سياسات الدولة.
- إجراء تكوينات للمتعاملين في مجال المالي للإستفادة منها خلال التطبيقات العملية.
- ضرورة وضع أهداف و خطط مبسطة تكون موضوع قرارات ميدانية على مستوى كافة المستخدمين قصد التكفل بكل النشاطات المسندة للشركة.

أفاق البحث:

في ختام هذا البحث تجدر الإشارة إلى ضرورة تقييم الأداء المالي بشيء من الشمولية الإلمام به قصد التكفل بكافة جوانب الأداء المختلفة الإقتصادية و الإجتماعية . قصد عطاء صورة شاملة لعمل الشركات.

✓ الكتب

1. السعيد فرحات جمعة، كتاب الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ للنشر، رياض، 2000
2. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، ذهيبه بن عبد الرحمان ، كتاب التسيير المالي (الإدارة المالية) دروس وتطبيقات، الجزء الأول ، الطبعة الثالثة 2019، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2019
3. باديس بن يحيى بوخلوه ، كتاب الأمثلية في تسيير خزينة المؤسسة، الطبعة الأولى، دار حامد للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 35
4. عبد الغفار حنفي ، أساسيات التحليل المالي و دراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر، 2014
5. مجيد الكرخي، كتاب تقويم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، الاردن، 2014
6. سلامة مصطفى، مفاهيم حديثة في الرقابة الداخلية والمالية، دار البداية ناشرون موزعون، الأردن، 2010.
7. وليد ناجي الجليلي، التحليل المالي، الدنمارك: الأكاديمية العربية في الدنمارك، الدنمارك، 2007

✓ الوثائق والمراسيم

8. الأمانة العامة للحكومة، الجريدة الرسمية قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجمهورية الجزائرية، 23 رجب 1429 الموافق ل 26 يوليو 2008
9. القرار المؤرخ في 26/07/2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة، و محتوى الكشوف المالية عرضها و كذا مدونة الحسابات و قواعد سيرها، جريد رسمية رقم 19 ، 25/03/2009.
10. المادة 12 من المرسوم التنفيذي رقم 08-54 المؤرخ في 09/02/2008 "المتضمن المصادقة على دفتر الشروط النموذجي لتسيير الإمتياز"
11. المادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 01-101 المؤرخ في 21/04/2011 ، المتضمن إنشاء الجزائرية للمياه .
12. المادة 07 من التعليم رقم 1126/مديرية العامة/2016 المؤرخة في 01/09/2016، المتضمنة تحديد التنظيم النموذجي المفصل لوحدة التسيير و توزيع ماء الشروب .

✓ مجالات علمية

13. حسن الشيخ محمد، دور النسب المالية في تقويم أداء مشروع إقتصادي، مقال مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث، اللاذقية، سوريا، العدد 2، 2007.
14. عبد الوهاب دادن، رشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، مجلة الإقتصاد و التنمية جامعة المدية العدد 2015، 04
15. هلايلي إسلام، مقال بعنوان: مساهمة قائمة حسابات النتائج كمخرج لنظام المعلومات المحاسبية في تطوير الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مجلة العلوم الإنسانية و الإجتماعية، جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة 2، العدد 02، تاريخ النشر 20/06/2021.

✓ مذكرات

16. أولاد سالم نذير، محاولة قياس أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على الأداء المالي لشركات التأمين في الجزائر ، أطروحة دكتوراه تخصص محاسبة و مالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2022.
17. حفصي رشيد، تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر-دراسة إحصائية خلال الفترة 1999-2009، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، ورقلة، الجزائر، 2010-2011
18. عبد الغني دادن، قياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية، أطروحة دكتوراه علوم اقتصادية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006،
19. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس و تقييم، مذكر ماجستير علوم التسيير، جامعة بسكرة، 2002
20. زاهر صبحي بوشناق، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية و التقليدية بإستخدام المؤشرات المالية، أطروحة لنيل الماجستير في التجارة جامعة غزة ، 2011
- ✓ مواقع إلكترونية:
21. www.stenstewart.com
- ✓ محاضرات:
22. سايح فريد، مطبوعة دروس و تمارين في مقياس التحليل المالي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3.
23. سعيدة بورديم، مطبوعة بيداغوجية بعنوان: دروس التسيير المالي إدارة مالية-تحليل مالي، جامعة قلمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2014-2015
24. تبرة زغد، مطبوعة: محاضرات وتطبيقات في مقياس التسيير المالي جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2021

مراجع باللغة الأجنبية

25. 1- E.Scosp, **Dialogue atour de la performance en entreprise**, édition HARMATTAN, paris, 99, P18
26. 2-Marcel Laflamm, ePH.D, professeur retraité de faculté d'administration de l'université de sherbrooke, Qc, Docteur en relations industrielles M.B.A, comptable agréé
27. Serge Evraert : professeur émérite université, de sciences de gestion à Toulouse, peu et Bordeaux , président ALCEE33/ pro
28. Pascal barneto, georges gregorio , 2009 .

الصفحة	التعيين
III-IV	الإهداء
V	الشكر
VI	الملخص
VII	فهرس المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال
أ	المقدمة العامة
أ	طرح الإشكالية
أ	طرح الإشكاليات الفرعية
ب	فرضيات الدراسة:
ب	مبررات إختيار الموضوع:
ب	مجال و حدود الدراسة:
ب	أهداف الدراسة
ب	أهمية الدراسة:
ب	منهج الدراسة:
ج	صعوبات الدراسة:
ج	هيكال البحث:
01	الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول تقييم الأداء المالي للشركات الإقتصادية
02	تمهيد:
03	المبحث الأول: الاطار المفاهيمي حول تقييم ومؤشرات الأداء المالي
03	المطلب الأول: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي للمؤسسة
03	أولاً: مفهوم الأداء
04	ثانياً: مفهوم الأداء المالي
06	ثالثاً: مفهوم عملية تقييم الأداء المالي
08	رابعاً: مصادر معلومات تقييم الأداء المالي
08	1 - المصادر الخارجية
08	1. المعلومات العامة:
08	2. المعلومات القطاعية
09	2 - المصادر الداخلية
09	1-الميزانية:
09	أ. الميزانية المحاسبية

09	ب.الميزانية الوظيفية:
10	2-جدول حسابات النتائج
10	3-جدول تدفقات الخزينة:
10	4- جدول تغير الأموال الخاصة
11	5-ملاحق الكشف المالية
12	خامسا:خطوات تقييم الأداء المالي
13	المطلب الثاني:مؤشرات تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية
13	أولا:مؤشرات التوازن المالي
13	I.التوازن الدائم رأس مال العامل.FRng
13	1.تعريفه
13	2.كيفية حسابه
14	II.التوازن المتوسط إحتياج رأس مال العاملBFR
14	1.تعريفه
14	2.كيفية حسابه
14	III.الإحتياج في رأس المال العامل المعياري
14	3- تعريفه
14	4- كيفية حسابه
15	IV.الخزينة الصافية Tng
15	1.المفاهيم المختلفة للخزينة
15	أولاً المفهوم التقليدي للخزينة
15	ثانياً المفهوم النقدي للخزينة
15	ثالثاً المفهوم التفاضلي للخزينة:
15	رابعاً المفهوم الديناميكي للخزينة
15	2.حساب الخزينة و وضعيتها
15	ثانيا:التحليل بإستخدام النسب والمؤشرات المالية
16	I.لتحليل بإستخدام النسب المالية التقليدية (Financial Ratios)
16	1.نسب السيولة
16	1.1نسبة السيولة العامة أو نسبة التداول
17	2.1نسبة السيولة السريعة (السيولة المختصرة):
17	3.1نسبة السيولة الفورية:
18	2.نسب النشاط أو التشغيل:
18	2.1معدل دوران مجموع الأصول

18	2.2 معدل المخزون و متوسط فترة التخزين
19	3.2 معدل دوران العملاء
19	4.2 معدل دوران الموردين
19	3. نسب المديونية (التغطية):
19	1.3 نسبة الديون إلى إجمالي الأصول
20	2.3 نسبة الديون طويلة الأجل إلى حقوق الملكية
20	3.3 نسبة صافي الأصول الثابتة إلى حقوق الملكية
20	4.3 نسبة صافي الأصول الثابتة إلى ديون طويلة الأجل
21	4. نسب الربحية:
21	1.4 نسبة مجمل ربح العمليات
21	2.4 نسبة صافي ربح العمليات (نسبة الهامش):
21	3.4 نسبة صافي ربح العمليات
21	4.4 نسبة الربح الصافي:
22	5.4 معدل العائد على حقوق الملكية:
22	6.4 معدل العائد على الإستثمار (الأصول):
23	1. نسب التسيير على المدى الطويل
23	أ) الأصول الثابتة
23	ب) الأموال الخاصة:
24	ج) الإستدانة المالية
24	2. نسب التسيير التشغيلية (على المدى القصير)
24	نتائج النشاط (الأرصدة الوسيطة للتسيير):
25	II التحليل بإستخدام المؤشرات و النسب المالية الحديثة
25	1. مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة (EVA (Economic Value Added):
25	أولاً: تعريفها
25	ثانياً: طريقة حسابها
26	2. مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA (Market Value Added)
26	أولاً: تعريفها
27	ثانياً: طرق حساب القيمة السوقية المضافة (MVA)
27	1. طريق الفرق بين القيمة السوقية للأسهم و القيمة الدفترية لحقوق الملكية
27	2. طريقة خصم القيمة الإقتصادية المضافة المستقبلية للشركة
27	4- طريقة مؤشر عائد التدفق النقدي من الإستثمار
28	المبحث الثاني: الدراسات السابقة للموضوع.

28	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية والاجنبية
28	أولاً: الدراسات باللغة العربية
28	1- دراسة عادل عشي
29	02- دراسة رشيد حفصي
29	03- دراسة بنية حيزية
29	04- سحنون أمال
30	05- ميلود تومي
31	06- صافية مصباح
31	ثانياً: الدراسات باللغة الاجنبية
31	1-دراسة الباحثة تباني نبيلة و واوغل نوال
31	2-دراسة الباحث محمد العربي تاري و عبد الناصر عطاري
32	3-دراسة B.Manjula Devi , K.Ssabarathan
32	5- دراسة B.Manjula Devi , K.Ssabarathan
32	5-دراسة Eva Malichova , Maria Durisova
33	6-دراسة Naz , Ijaz Naqvi
33	المطلب الثاني:مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا
33	1-مساهمة الدراسات السابقة
34	2-اختلاف الدراسة عن سابقتها
35	خلاصة الفصل الاول
36	الفصل الثاني دراسة تطبيقية لتقييم الأداء المالي للشركة الجزائرية للمياه بورقلة
37	تمهيد :
38	المبحث الأول : تقديم عام حول الجزائرية للمياه و هيكليها التنظيمي
38	المطلب الأول : تقديم عام للشركة:
38	1. تعريف الشركة
38	2. أهدافها
38	المطلب الثاني:الهيكل التنظيمي للشركة
40	المبحث الثاني :حساب النتائج و تحليلها مع التعليق
40	المطلب الأول : عرض و تحليل الميزانية لمؤشرات الهيكل المالي:
40	أولاً عرض الميزانية المالية المختصرة للسنوات الثمانية (08):
41	ثانياً تحليل الميزانية بمؤشرات التوازن المالي
41	1.رأس المال العامل إنطلاقاً من الميزانية المالية
43	2.إحتياج رأس المال العامل من الميزانية المالية
44	3 الخزينة الصافية
45	4 دراسة وضعية المؤسسة من خلال جدول حسابات النتائج

46	المطلب الثاني : التحليل بإستخدام المؤشرات النسبية
46	أولاً:المؤشرات والنسب التقليدية
47	1.معدل العائد على حقوق الملكية ROE
47	2.معدل العائد على الأصول ROA
47	3.معدل دوران الأصول الإقتصادية
48	4.الهامش الصافي
49	5.الهامش الإجمالي للإستغلال
50	6.نسب التمويل
51	نسب السيولة
52	نسب النشاط :
52	1.معدل دوران المخزونات المواد الأولية
53	2.مدة تحصيل الزبائن
54	3.مدة تسديد الموردين
55	ثانياً:المؤشرات الحديثة لقياس الأداء المالي
55	1.تقييم الأداء المالي للشركة بإستخدام مؤشر القيمة الإقتصادية المضافة (EVA)
56	أ حساب تكلفة الأموال الخاصة (Ckp)
56	ب حساب معدل العائد على المبيعات (ROI)
58	2.تقييم الأداء المالي للشركة بإستخدام مؤشر القيمة السوقية المضافة (MVA)
59	3.طريقة مؤشر عائد التدفق النقدي من الإستثمار
60	خلاصة الفصل الثاني
61	الخاتمة العامة
61	1.النتائج النظرية
61	2.النتائج التطبيقية
64	التوصيات
64	أفاق البحث
65	قائمة المراجع
67	قائمة الملاحق
82	قائمة الفهرس

Bilan ActifArrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
0	0				
ACTIFS NON COURANTS	0				
0	0				
Ecart d'acquisition (ou goodwill)	0				
Immobilisations incorporelles	0				
Immobilisations corporelles	0	497 608 869,85	394 565 309,03	103 043 560,82	121 489 396,33
Terrains	0	4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 546,00
Bâtiments	0	42 390 934,20	32 416 320,94	9 974 613,26	11 590 763,23
Autres immobilisations corporelles	0	450 819 289,65	362 148 988,09	88 670 301,56	105 499 987,10
Immobilisations en concession	0				
Immobilisations en cours	0				
Immobilisations financières	0	6 263 089,32		6 263 089,32	7 246 099,94
Titres mis en équivalence	0				
Autres participations et créances rattachées	0				
Autres titres immobilisés	0				
Prêts et autres actifs financiers non courants	0	6 263 089,32		6 263 089,32	7 246 099,94
Impôts différés actif	0	128 141 976,68		128 141 976,68	127 768 725,03
0	0				
TOTAL ACTIF NON COURANT	0	632 013 935,85	394 565 309,03	237 448 626,82	256 504 221,30
0	0				
ACTIF COURANT	0				
0	0				
Stocks et encours	0	1 434 461 956,70	1 377 904 941,72	56 557 014,98	56 563 699,10
Créances et emplois assimilés	0				
Clients	0	2 559 357 894,20	1 290 281 958,74	1 269 075 935,46	1 130 715 708,63
Autres débiteurs	0	167 730 407,86		167 730 407,86	11 395 832,52
Impôts et assimilés	0	20 910 757,31		20 910 757,31	14 710 556,23
Autres créances et emplois assimilés	0				
Disponibilités et assimilés	0				
Placements et autres actifs financiers courants	0				
Trésorerie	0	117 671 353,60	6 083,28	117 663 270,32	285 534 240,15
0	0				
TOTAL ACTIF COURANT	0	4 300 132 369,67	2 668 194 983,74	1 631 937 385,93	1 496 940 036,83
0	0				
TOTAL GENERAL ACTIF	0	4 932 146 305,52	3 062 760 292,77	1 869 386 012,75	1 755 444 258,13

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
0	0		
<u>CAPITAUX PROPRES</u>	<u>0</u>		
Capital émis	0		
Capital non appelé	0		
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))	0		
Ecart de réévaluation	0		
Ecart d'équivalence (1)	0		
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))	0	-879 946 154,50	-41 493 896,46
Autres capitaux propres - Report à nouveau	0		
Part de la société consolidante (1)	0	-933 050 066,74	-1 159 650 688,18
Part des minoritaires (1)	0		
TOTAL CAPITAUX PROPRES I	0	-1 612 996 221,24	-1 201 144 584,64
0	0		
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>	<u>0</u>		
Emprunts et dettes financières	0		
Impôts (différés et provisionnés)	0	7 549 093,57	25 194 960,81
Autres dettes non courantes	0		
Provisions et produits constatés d'avance	0	667 229 841,33	470 710 213,66
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II	0	674 778 934,90	495 905 174,47
0	0		
<u>PASSIFS COURANTS</u>	<u>0</u>		
Fournisseurs et comptes rattachés	0	146 292 622,38	116 423 330,11
Impôts	0	2 003 798 467,86	1 834 450 849,36
Autres dettes	0	652 363 105,33	509 500 706,50
TRESORERIE PASSIF		3 149 103,52	308 782,33
TOTAL PASSIFS COURANTS III	0	2 807 603 299,09	2 460 683 668,30
0	0		
TOTAL GENERAL PASSIF	0	1 869 386 012,75	1 755 444 258,13
0	0		
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	0		

ADE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2015

DATE: 19/04/2023
HEURE: 11:50
PAGE: 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires	0	606 089 031,21	647 084 763,75
Variation stocks produits finis et en cours	0	1 377 904 941,72	1 150 438 514,95
Production immobilisée	0		
Subventions d'exploitation	0		
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE	0	1 983 993 972,93	1 798 423 278,70
Achats consommés	0	-156 027 379,40	-138 245 199,98
Services extérieurs et autres consommations	0	-40 637 220,39	-56 571 724,49
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE	0	-196 664 599,79	-194 816 924,47
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)	0	1 787 329 373,14	1 603 606 354,23
Charges de personnel	0	-857 089 090,41	-793 090 273,44
Impôts, taxes et versements assimilés	0	-26 821 265,20	-25 063 934,19
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION	0	903 419 017,53	785 452 146,60
Autres produits opérationnels	0	6 418 485,24	4 952 463,51
Autres charges opérationnelles	0	-16 000,00	
Dotations aux amortissements et aux provisions	0	-1 702 139 030,45	-1 403 134 077,99
Reprise sur pertes de valeur et provisions	0		
V. RESULTAT OPERATIONNEL	0	-792 317 527,68	-612 729 467,88
Produits financiers	0		
Charges financières	0		
VI. RESULTAT FINANCIER	0		
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)	0	-792 317 527,68	-612 729 467,88
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	0		
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires	0	19 878 627,32	41 055 842,29
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	1 990 412 458,17	1 803 375 742,21
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	-2 762 851 358,53	-2 375 049 367,80
VIII. RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES	0	-772 438 900,36	-571 673 625,59
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)	0		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)	0		
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE	0		
Liaison Inter-Unité (PRODUITS)		290 605 473,69	606 059 930,22
Liaison Inter-Unité (CHARGES)		-198 112 727,83	-75 880 201,09
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE	0	-679 946 154,50	-41 493 896,46
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)	0		
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)	0		
Dont part des minoritaires (1)	0		
Part du groupe (1)	0		
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés	0		

ADE
UNITE OUARGLA
Exercice 2022

DATE 19/04/2023
HEURE 09:50
PAGE 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		213 893,59	65 091,74	148 801,85	158 210,59
Immobilisations corporelles		487 319 898,01	444 707 803,05	42 612 094,96	52 670 201,10
Terrains		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Bâtiments		41 878 294,34	38 647 410,27	3 230 884,07	4 359 701,12
Autres immobilisations corporelles		441 042 957,67	406 060 392,78	34 982 564,89	43 911 853,98
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		4 531 545,05		4 531 545,05	4 531 545,05
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		4 531 545,05		4 531 545,05	4 531 545,05
Impôts différés actif		202 106 585,36		202 106 585,36	202 106 585,36
TOTAL ACTIF NON COU		694 171 922,01	444 772 894,79	249 399 027,22	259 466 542,10
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 722 875,42	466 487,38	52 256 388,04	51 491 224,52
Créances et emplois assimilés					
Clients		5 150 537 214,41	2 038 230 086,09	3 112 307 128,32	2 862 131 750,45
Autres débiteurs		6 899 702,69		6 899 702,69	7 059 803,92
Impôts et assimilés		42 136 145,46		42 136 145,46	31 393 101,06
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		65 150 582,07	1 635 339,91	63 515 242,16	89 003 331,15
TOTAL ACTIF COUR		5 317 446 520,05	2 040 331 913,38	3 277 114 606,67	3 041 079 211,10
TOTAL GENERAL ACTIF		6 011 618 442,06	2 485 104 808,17	3 526 513 633,89	3 300 545 753,20

ADE
UNITE OUARGLA
Exercice 2022

DATE: 19/04/2023
HEURE: 09:59
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-590 331 908,57	-156 253 307,04
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		-2 718 514 022,37	-2 673 025 917,19
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-3 308 845 930,94	-2 829 279 224,23
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		12 145 410,66	12 045 410,66
Impôts (différés et provisionnés)			
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		876 990 996,39	876 990 996,39
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		889 136 407,05	889 036 407,05
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		600 157 774,37	456 072 619,83
Impôts		610 127 747,58	563 285 606,68
Autres dettes		4 735 625 358,59	4 220 902 510,82
Trésorerie		312 277,24	527 833,05
TOTAL PASSIFS COURANTS III		5 946 223 157,78	5 240 788 570,38
TOTAL GENERAL PASSIF		3 526 513 633,89	3 300 545 753,20
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ADE
UNITE OUARGLA
Exercice 2022

DATE : 04/05/2023
HEURE : 16 h3
PAGE : 1

Comptes de Résultat

(par Nature)

Arrêté à : Clôture < Etat Provisoire >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
Chiffre d'affaires		684 426 246,20	676 830 498,76
Variation stocks produits finis et en cours			
Production immobilisée			
Subventions d'exploitation			
I. PRODUCTION DE L'EXERCICE		684 426 246,20	676 830 498,76
Achats consommés		154 483 643,26	139 579 078,78
Services extérieurs et autres consommations		49 917 968,25	31 283 559,62
II. CONSOMMATION DE L'EXERCICE		204 401 611,51	170 862 638,40
III. VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I - II)		480 024 634,69	505 967 860,36
Charges de personnel		1 058 061 066,23	695 538 186,76
Impôts, taxes et versements assimilés		14 067 946,39	22 976 033,30
IV. EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION		-592 104 377,93	-212 546 359,70
Autres produits opérationnels		29 361 647,31	47 045 567,53
Autres charges opérationnelles		15 911 773,19	2 422 657,79
Dotations aux amortissements et aux provisions		11 677 404,76	266 577 630,71
Reprise sur pertes de valeur et provisions			278 746 755,06
V. RESULTAT OPERATIONNEL		-590 331 908,57	-155 754 325,61
Produits financiers			
Charges financières			
VI. RESULTAT FINANCIER			
VII. RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS (V + VI)		-590 331 908,57	-155 754 325,61
Impôts exigibles sur résultats ordinaires			498 981,43
Impôts différés (Variations) sur résultats ordinaires			
TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES		713 787 893,51	1 002 622 821,35
TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES		1 304 119 802,08	1 158 876 128,39
VIII.RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES		-590 331 908,57	-156 253 307,04
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)			
Eléments extraordinaires (charges)) (à préciser)			
IX. RESULTAT EXTRAORDINAIRE			
X. RESULTAT NET DE L'EXERCICE		-590 331 908,57	-156 253 307,04
Part dans les résultats nets des sociétés mises en équivalence (1)			
XI. RESULTAT NET DE L'ENSEMBLE CONSOLIDE (1)			
Dont part des minoritaires (1)			
Part du groupe (1)			
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2016

DATE: 19/04/2023
 HEURE: 09:44
 PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
 Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles		443 582 559,90	355 429 328,87	88 153 231,03	103 043 560,82
Terrains		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Bâtiments		42 390 934,20	33 864 011,10	8 526 923,10	9 974 613,26
Autres immobilisations corporelles		396 792 979,70	321 565 317,77	75 227 661,93	88 670 301,56
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		7 496 696,37		7 496 696,37	6 263 089,32
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 496 696,37		7 496 696,37	6 263 089,32
Impôts différés actif		106 846 837,38		106 846 837,38	128 141 976,68
TOTAL ACTIF NON COURANT		557 926 093,65	355 429 328,87	202 496 764,78	237 448 626,82
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		1 365 318 753,33	1 314 292 423,54	51 026 329,79	56 557 014,98
Créances et emplois assimilés					
Clients		2 875 035 020,28	1 587 908 569,72	1 287 126 450,56	1 269 075 935,46
Autres débiteurs		166 014 175,25		166 014 175,25	167 730 407,86
Impôts et assimilés		10 326 683,90		10 326 683,90	20 910 757,31
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		102 639 529,25	8 083,28	102 631 445,97	117 663 270,32
TOTAL ACTIF COURANT		4 519 334 162,01	2 902 209 076,54	1 617 125 085,47	1 631 937 385,93
TOTAL GENERAL ACTIF		5 077 260 255,66	3 257 638 405,41	1 819 621 850,25	1 869 386 012,75

ADE UNITE OUARGLA UNITE OUARGLA Exercice 2016			
Bilan Passif			
Année à : Closures : Etat Definitif : Intermédiaire Financier			
Libellé	Note	Exercice	Exercice Précedent
CAPITAUX PROPRES			
Capital amc			
Capital non amc			
Primes et réserves : Réserves consolidées (1)			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'attachement (1)			
Résultat net : Résultat net part du groupe (1)		4 112 816 016,81	4 175 946 104,95
Autres capitaux propres : Report à nouveau			
Part de la société consolidée		2 056 838 175,38	1 911 040 546,14
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES		1 792 602 178,96	1 612 996 221,24
PASSIFS NON-COURANTS			
Emprunts et dettes financières			
Impôts différés et provisions		1 146 100,57	1 146 100,57
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		415 441 224,11	397 276 841,11
TOTAL PASSIFS NON COURANTS		521 040 322,34	474 778 934,90
PASSIFS COURANTS			
Fournisseurs et comptes rattachés		274 751 238,74	144 290 422,38
Impôts		425 822 538,41	1 301 704 491,40
Autres dettes		2 424 860 152,41	252 963 134,70
Trésorerie passif		2 235 150,29	3 140 140,52
TOTAL PASSIFS COURANTS		3 091 183 706,87	2 807 603 299,09
TOTAL GENERAL PASSIF		1 819 621 850,25	1 869 388 012,75
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2017

DATE: 19/04/2023
HEURE: 09:45
PAGE: 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		57 346,48	10 513,55	46 832,93	
Immobilisations corporelles		442 285 208,00	372 204 806,07	70 080 401,93	88 153 231,03
Terrains		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Bâtiments		42 390 934,20	34 943 802,95	7 447 131,25	8 526 923,10
Autres immobilisations corporelles		395 495 627,80	-105 024 204,88	500 519 832,68	518 810 221,83
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,37
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,37
Impôts différés actif		104 094 450,99		104 094 450,99	106 846 837,38
TOTAL ACTIF NON COURANT		553 933 701,87	372 215 319,62	181 718 382,25	202 496 764,78
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		60 052 541,01		60 052 541,01	51 026 329,79
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 272 032 088,96	1 422 489 280,46	1 849 542 808,50	1 287 126 450,56
Autres débiteurs		8 582 975,74		8 582 975,74	166 014 175,25
Impôts et assimilés		10 494 612,58		10 494 612,58	10 326 683,90
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		87 199 481,61	8 083,28	87 191 398,33	102 631 445,97
TOTAL ACTIF COURANT		3 438 361 699,90	1 422 497 363,74	2 015 864 336,16	1 617 125 085,47
TOTAL GENERAL ACTIF		3 992 295 401,77	1 794 712 683,36	2 197 582 718,41	1 819 621 850,25

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2017

DATE: 19/04/2023
HEURE: 09:45
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		495 042 257,39	-432 676 076,91
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		-1 659 339 211,15	-1 359 926 102,05
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-1 164 296 953,76	-1 792 602 178,96
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières			
Impôts (différés et provisionnés)		7 549 093,57	7 549 093,57
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		469 085 279,84	513 491 228,77
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		476 634 373,41	521 040 322,34
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		262 671 020,07	234 781 238,59
Impôts		348 794 320,32	429 522 035,45
Autres dettes		2 271 427 732,97	2 424 650 332,55
Trésorerie		2 352 225,40	2 230 100,28
TOTAL PASSIFS COURANTS III		2 885 245 298,76	3 091 183 706,87
TOTAL GENERAL PASSIF		2 197 582 718,41	1 819 621 850,25
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ADE
UNITE OUARGLA
Exercice 2018

DATE 18/04/2023
HEURE 09:48
PAGE 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles					
Immobilisations corporelles		94 087,33	17 472,88	76 614,45	46 832,93
Terrains		462 576 063,94	384 757 012,58	77 819 051,36	70 080 401,93
Bâtiments		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Autres immobilisations corporelles		42 390 934,20	36 003 216,38	6 387 717,82	7 447 131,25
Immobilisations en concession		415 786 483,74	348 753 796,20	67 032 687,54	58 234 624,68
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Impôts différés actif		151 893 091,07		151 893 091,07	104 094 450,99
TOTAL ACTIF NON COU		622 059 938,74	384 774 485,46	237 285 453,28	181 718 382,25
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		53 644 423,65		53 644 423,65	60 052 541,01
Créances et emplois assimilés					
Clients		3 712 434 574,15	1 688 990 839,53	2 023 443 734,62	1 849 542 808,50
Autres débiteurs		7 372 591,64		7 372 591,64	8 582 975,74
Impôts et assimilés		4 833 161,95		4 833 161,95	10 494 612,58
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		144 369 046,04	1 643 423,19	142 725 622,85	87 191 398,33
TOTAL ACTIF COUR		3 922 653 797,43	1 690 634 262,72	2 232 019 534,71	2 015 864 336,16
TOTAL GENERAL ACTIF		4 544 713 736,17	2 075 408 748,18	2 469 304 987,99	2 197 582 718,41

ADE
UNITE OUARGLA
Exercice 2018

DATE: 19/04/2023
HEURE: 09.40
PAGE: 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées(1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))		-624 263 076,12	495 042 257,39
Autres capitaux propres - Report à nouveau			
Liaisons Inter-Unités		-1 234 915 018,26	-1 659 339 211,15
Part de la société consolidante (1)			
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-1 859 178 094,38	-1 164 296 953,76
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		12 165 410,66	
Impôts (différés et provisionnés)		115 152 182,52	7 549 093,57
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		652 925 958,12	469 085 279,84
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		780 243 551,30	476 634 373,41
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		300 202 719,74	262 671 020,07
Impôts		422 057 689,22	348 794 320,32
Autres dettes		2 825 082 790,71	2 271 427 732,97
Trésorerie		896 331,40	2 352 225,40
TOTAL PASSIFS COURANTS III		3 548 239 531,07	2 885 245 298,76
TOTAL GENERAL PASSIF		2 469 304 987,99	2 197 582 718,41
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2019

DATE 19/04/2023
HEURE 09:47
PAGE 1

Bilan Actif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)		94 087,33	26 881,62	67 205,71	76 614,45
Immobilisations incorporelles		474 369 619,49	403 411 288,74	70 958 330,75	77 819 051,36
Immobilisations corporelles		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Terrains		42 390 934,20	36 780 074,88	5 610 859,32	6 387 717,82
Bâtiments		427 580 039,29	366 631 213,86	60 948 825,43	67 032 687,54
Autres immobilisations corporelles					
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Immobilisations financières					
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Prêts et autres actifs financiers non courants		175 876 210,54		175 876 210,54	151 893 091,07
Impôts différés actif					
TOTAL ACTIF NON COU		657 836 613,76	403 438 170,36	254 398 443,40	237 285 453,28
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		52 162 739,49		52 162 739,49	53 644 423,65
Créances et emplois assimilés		4 157 191 261,42	1 899 909 057,99	2 257 282 203,43	2 023 443 734,62
Clients		7 111 585,95		7 111 585,95	7 372 591,64
Autres débiteurs		4 143 245,76		4 143 245,76	4 833 161,95
Impôts et assimilés					
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants		113 521 478,08	1 643 423,19	111 878 054,89	142 725 622,85
Trésorerie					
TOTAL ACTIF COUR		4 334 130 310,70	1 901 552 481,18	2 432 577 829,52	2 232 019 534,71
TOTAL GENERAL ACTIF		4 991 966 924,46	2 304 990 651,54	2 686 976 272,92	2 469 304 987,99

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2019

DATE 19/04/2023
HEURE 09:47
PAGE 2

Bilan Passif

Arrêté à : Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Exercice	Exercice Précédent
<u>CAPITAUX PROPRES</u>			
Capital émis			
Capital non appelé			
Primes et réserves / (Réserves consolidées (1))			
Ecart de réévaluation			
Ecart d'équivalence (1)			
Résultat net / (Résultat net part du groupe (1))			
Autres capitaux propres - Report à nouveau		-461 781 929,81	-624 256 152,12
Liaisons Inter-Unités			
Part de la société consolidante (1)		-1 884 301 693,11	-1 234 915 018,26
Part des minoritaires (1)			
TOTAL CAPITAUX PROPRES I		-2 346 083 622,92	-1 859 171 170,38
<u>PASSIFS NON-COURANTS</u>			
Emprunts et dettes financières		12 045 410,66	12 165 410,66
Impôts (différés et provisionnés)		171 693 329,04	115 152 182,52
Autres dettes non courantes			
Provisions et produits constatés d'avance		740 479 220,53	652 925 958,12
TOTAL PASSIFS NON COURANTS II		924 217 960,23	780 243 551,30
<u>PASSIFS COURANTS</u>			
Fournisseurs et comptes rattachés		315 743 121,81	300 195 795,74
Impôts		482 239 850,59	422 057 689,22
Autres dettes		3 310 550 180,88	2 825 082 790,71
Trésorerie		308 782,33	896 331,40
TOTAL PASSIFS COURANTS III		4 108 841 935,61	3 548 232 607,07
TOTAL GENERAL PASSIF		2 686 976 272,92	2 469 304 987,99
(1) à utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés			

ADE UNITE OUARGLA
UNITE OUARGLA
Exercice 2020

DATE 19/04/2023
HEURE 09:48
PAGE 1

Bilan Actif

Arrêté à Clôture < Etat Définitif >
Identifiant Fiscal :

Libellé	Note	Brut	Amort. / Prov.	Net	Net (N-1)
ACTIFS NON COURANTS					
Ecart d'acquisition (ou goodwill)					
Immobilisations incorporelles		213 893,59	46 274,26	167 619,33	67 205,71
Immobilisations corporelles		484 247 403,48	419 176 338,38	65 071 065,10	70 958 330,75
Terrains		4 398 646,00		4 398 646,00	4 398 646,00
Bâtiments		42 390 934,20	37 415 055,89	4 975 878,31	5 610 859,32
Autres immobilisations corporelles		437 457 823,28	381 761 282,49	55 696 540,79	60 948 825,43
Immobilisations en concession					
Immobilisations en cours					
Immobilisations financières		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Titres mis en équivalence					
Autres participations et créances rattachées					
Autres titres immobilisés					
Prêts et autres actifs financiers non courants		7 496 696,40		7 496 696,40	7 496 696,40
Impôts différés actif		202 605 566,79		202 605 566,79	175 876 210,54
TOTAL ACTIF NON COU		694 563 560,26	419 222 612,64	275 340 947,62	254 398 443,40
ACTIF COURANT					
Stocks et encours		63 662 922,62		63 662 922,62	52 162 739,49
Créances et emplois assimilés					
Clients		4 555 433 465,71	1 911 344 483,90	2 644 088 981,81	2 257 282 203,43
Autres débiteurs		7 147 064,39		7 147 064,39	7 113 835,95
Impôts et assimilés		18 516 895,92		18 516 895,92	4 140 995,76
Autres créances et emplois assimilés					
Disponibilités et assimilés					
Placements et autres actifs financiers courants					
Trésorerie		126 812 073,67	1 643 423,19	125 168 650,48	111 878 054,89
TOTAL ACTIF COUR		4 771 572 422,31	1 912 987 907,09	2 858 584 515,22	2 432 577 829,52
TOTAL GENERAL ACTIF		5 466 135 982,57	2 332 210 519,73	3 133 925 462,84	2 686 976 272,92